



مركز وثائق
وتاريخ مصر المعاصر

٤٥

طوائف الحرف في مصر

١٨٠٥ - ١٩١٤



مركز لمتاحف في مصر المعاصرة



Bibliotheca Alexandrina

0121302

المدينة المصرية العامة للكتاب



مركز وثائق ونماذج عصر المعاصر

إشراف: د. يونس لبيب وزق
مدير التحرير: خلف عبد العظيم الميرى

الاخراج الفنى : مراد نسيم

الهيئة العامة لكتبة الأسكندرية	
رقم التصنيف	٣٦٥٢
رقم التسجيل	٣٦٥٢

طوائف الحرف في مصر

من ١٨٠٥ - ١٩١٤

د. عبد السلام عبد الحليم عامر
كلية التربية - جامعة حلوان



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٣

تقديم

الفترة التي تعالجها هذه الدراسة عن طوائف الحرف في مصر بين تولية محمد على باشوية مصر عام ١٨٠٥ وبين اعلان الحماية البريطانية عام ١٩١٤ فترة فارقة في التاريخ المصرى الحديث . . فترة كانت تختفى قسماات العصور الوسطى التي ظلت ملازمة لمصر حتى قدوم الحملة الفرنسية وتأكدت ابانها القسماات الجديدة . . قسماات العصور الحديثة .

بعض هذه القسماات لم يستغرق وقتا لاختفائه ، فمثلا ضرب المؤسسة العسكرية القديمة التي تشكلت أساسا من العناصر التركية والمملوكية تم ضربها ، بل واجتثاث نظمها ، لتحل مؤسسة جديدة . هي الجيش المصرى الوطنى الذى اكتملت مقوماته قبل أن ينتهى العقد الثانى من القرن التاسع عشر .

الادارة سارت عملية تحديثها بخطوات واسعة ناهيك عن التعليم ونظم الرى واقامة المصانع وغيرها من مظاهر التقدم المادى .

الأمر الذى استغرق وقتا هو التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية ، فقد استمرت عملية التغيير تأخذ مجراها الطبيعي بالنسبة لهذه التنظيمات ولم يستو التغيير فيها الا خلال فترة الاحتلال البريطانى .

وتقدم « طوائف الحرف » النموذج على ذلك ، فرغم ابنية الدولة الحديثة ، ورغم المتغيرات الاقتصادية بوزارة الفلاحة النقدية وقبيلام بعض الصناعات ، ورغم المتغيرات السياسية بقيام الحركة الوطنية بكل ما صاحبها من مؤسسات سياسية مثل المجالس النيابية ، وشعبية مثل الأحزاب ، ورغم عملية الأخذ الواسعة بأسباب الحياة الأوروبية فيما عرف بحركة التحديث Modernization أو التغريب Westernization رغم كل ذلك فقد تطلبت المسألة وقتا .

فاختفاء نظام اجتماعى مثل طوائف الحرف كان يتطلب فضلا عن عوامل التآكل الخارجية التى تمثلت فى كل ما ألمحنا اليه من متغيرات . . كانت تتطلب تحللا من الداخل وهو ما رصده الدكتور عبد السلام عبد الحليم عامر فى هذا العدد من مصر النهضة .

وأشهر من تناول هذا الموضوع بالدراسة من قبل كان الأستاذ جبريل بير فى كتابه المعروف
Egyptian Guilds in Modern Times

كذا فى فعل فى كتابه المترجم تحت عنوان « تدهور واختفاء طوائف الحرف » الا أن الدكتور عبد السلام فى هذا العمل بالاضافة الى الدراسة المسحية التى قدمها فهو قد استعان بمجموعة كبيرة من الوثائق المصرية والتى يشير اليها فى نهاية عمله الأمر الذى ربما لم يتح بنفس الشكل للأستاذ بير .

وفى تقديرنا ان نشر هذا العمل من جانب مصر النهضة
انما يقدم مؤشرات هامة لعملية تحول مصر من العصور الوسطى
الاقطاعية الى مجتمع العصور الحديثة المدنى الذى كان لابد
معه من اختفاء آخر تكوينات تلك العصور .. الطوائف الحرفية ،
وهى مؤشرات نعتقد اننا فى أشد الحاجة للتعرف عليها !

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مقدمة

كان الحرفيون هم اهل الصناعة في مصر حتى عام ١٨٩٠ ولا نجاوز الحقيقة اذا قلنا حتى الحرب العالمية الأولى ، ولما كانت مصر قد مرت خلال القرن التاسع عشر بأحداث كبيرة وخطيرة ، تركت بصماتها الواضحة على أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فقد وقع اختيار الباحث على دراسة تلك الفئة في الفترة الواقعة بين تولى محمد علي والحرب العالمية الأولى ، تحت عنوان « طوائف الحرف في مصر من ١٨٠٥ - ١٩١٤ » .

وكانت الطائفة الحرفية وحدة اقتصادية واجتماعية ، تشكل مجتمعا قائما بذاته وسط المجتمع المصرى عامة ، وكانت تضم اصحاب رأس المال والعمال معا ، وقد فسد نظامها في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وربما ساعد على ذلك انه لم تكن هناك قواعد علمية ، أو مدروسة لاحتراف الحرف .

وبتولى محمد علي زمام الأمور في مصر ، طرأت تغييرات هامة على الحياة الحرفية ، حيث أصبح الحرفيون قسمين : قسم

يعمل في ورش الحكومة ومصانعها وخاضع للإدارة مباشرة ،
وقسم لا يعمل طرفها ويعمل حرا ، وإذا كان محمد على قد
أشرف على القسم الأول مباشرة ، فقد كان الآخر تحت عينه ،
وبذا أشرف عليهما (الكل) بطريق مباشر وغير مباشر ، واستمر
ذلك الوضع على ما هو عليه حتى في عهد خلفائه .

ولأهمية الحرفيين التي لا يمكن تجاهلها في المجتمع المصري ،
نرى أن دراسة المجتمع المصري في العصر الحديث لا يمكن أن
تكتمل إلا بدراسة أوضاعهم والظروف التي حكمتهم وعاشوا
فيها ، ولذا أفرد البحث صفحاته ليكشف عن تلك الأوضاع
والظروف والعلاقات الداخلية للحرف ، وعلاقة الحرفيين بالمجتمع
وكيفية سيطرة الحكومات عليهم الخ .

وإذا كانت بداية الدراسة قد سارت مع تولى محمد على ،
وما أحدثه من تغييرات على سطح الحياة الحرفية ، فإن نهايتها
كانت عند الحرب العالمية الأولى ، لأنها بداية الفترة التي شهدت
ذوبان الحرفيين ، حيث لم نسمع عن دور لهم بعد تلك الحرب ،
وبالتالي لم نر من الدولة اهتماما بهم ، كما كان الحال قبل تلك
الحرب ، مما يجعل من تلك الفترة بداية مرحلة أخرى من حياتهم .

وبين تقطى البداية والنهاية قسمت الدراسة الى فترتين
واضحتين في خصائصهما وظروفهما . . الخ ، تناولت أولاهما
فترة محمد على ، على حين تناولت الثانية الفترة بعده وحتى
الحرب العالمية الأولى ، وقد احتوى كل منهما على عدة فصول ،
خص الأول منها الفصول الخمسة الأولى على حين خص
الثانية الفصول الثلاثة التالية ، أما الفصل التاسع والآخر من
الدراسة ، فقد خصص لدراسة عوامل تدهور الحرف عامة ،
أي في الفترتين معا ، لتواصل بعض عوامل التدهور فيها .

وقد رجعت في هذه الدراسة الى وثائق دار الوثائق القومية، والكتب الوثائقية ، وبعض التقارير ، وجريدة الوقائع ، والمراجع العربية والأجنبية ، ورغم ذلك فان المشكلة التي واجهتني هي قلة المصادر ، بل والمراجع التي تعاملت مع ذلك الموضوع ، وزاد من صعوبة الأمر ان الحرفيين وقياداتهم في الفترة التي تناولها البحث لم يتركوا مذكرات أو وثائق خاصة ، وزاد من صعوبة الأمر ان دفاتر الحرف المسجل بها أسماء الحرفيين وأعدادهم وقياداتهم - كما كان الحال في القاهرة والاسكندرية - قد ضاعت نتيجة لعدم أخذهم بنظام الأرشفة أو الحفظ الجيد .

وقد قسم البحث الى تسعة فصول غير التمهيد الذي تناول وضع الحرفيين قبل فترة الدراسة ، ومالج الفصل الأول منها البناء الطائفي في عهد محمد علي ، وتناول الفصل الثاني دخول محمد علي العملية الانتاجية واثره في الحرفيين ، أما الفصل الثالث فناقش نظام محمد علي الانتاجي وعلاقته بالحرفيين على حين ناقش الفصل الرابع الحرفيين ونشاطهم في عهد محمد علي ، ثم خصص الفصل الخامس لدراسة معاملة محمد علي للحرفيين ، وقد عالج الفصل السادس الوضع الحرفي بعد مجيء محمد علي وحتى الحرب العالمية الأولى ، ثم عالج الفصل السابع التنظيمات الحرفية بعد محمد علي وحتى تلك الحرب ، وتناول الفصل الثامن البناء الطائفي في فترة ما بعد محمد علي وحتى الحرب العالمية الأولى ، أما الفصل التاسع فكان حول دراسة عوامل تدهور واختفاء الحرف في فترة الدراسة ، وأنهت البحث بخاتمة ، وهي تقويم لطوائف الحرف في مصر .

والله ولي التوفيق ،

دكتور

عبد السلام عبد الحليم عامر

التمهيد

كان العمال ياتفون حول رؤساء الصناعات في أيام الفراغة ، وبفتح العرب لمصر وجدوا فيها اثرا من ذلك النظام ، الذي كان يقوم على التفاف العمال حول شيخ الحرفة والخضوع لأوامره (١) حيث كان المحتسب يعين لكل طائفة عريفا من بين أفرادها لمعرفة بدقائق المهنة وأسرارها ، كي يتولى أمرها ويشرف على كل ما يتصل بالصناعة والمشتغلين بها ، وليكون ممثلهم أمام السلطات (٢) .

وظلت الطوائف قائمة في العصر العثماني لاستمرار وجود العديد من الحرف به منها حرف المنسوجات الصوفية والكتانية

(١) حسين على الرفاعي ، الصناعة في مصر ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٥ ، ص ٥٢ .

(٢) راشد البراوي وآخر ، التطور الاقتصادي في مصر ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، ص ٥ .

والقطنية ، وان كانت من الأنواع الرديئة ، وكذلك انتشرت صناعة المواد الغذائية ، كعصر الزيوت وصناعة السكر ، وطحن الغلال وضرب الأرز ، كما انتشرت صناعة الحصر . . . الخ ، وفي أواخر أيام العثمانيين اختفت مراكز صناعية كان لها شهرة واسعة ، كما تدهور الإنتاج واختفت بعض الصناعات (٣) .

ومع هذا فلم يختلف هيكل الطوائف كثيرا عن ذي قبل ، حيث كانت كل حرفة تؤلف من أهلها طائفة يرأسها شيخ للنظر في شئونها وتخضع لسلطته ، وكان للمشايخ نواب أو وكلاء يعرفون بالنقباء ، يختارهم حكام المدن التي يقيمون بها أو السلطة العليا (٤) .

وتعرف الطائفة الحرفية ، بأنها الوحدة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع ، التي ينتظم فيها اصحاب رأس المال والعمال المشتغلون بها ، وانها تشكل مجتمعا قائما بذاته ، يكاد يكون منعزلا عن المجتمعات الأخرى ، وكذا كانت القاهرة منقسمة الى طوائف حرفية حتى من الناحية الجغرافية ، حيث كانت كل طائفة تسكن مكانا واحدا منعزلا عن بقية المجتمع ، وكان يطلق على كل حي طائفة (حارة) ، فوجدت حارة الصناديقية ، والمغربلين والنحاسين والصاغة . . . الخ (٥) ويمكن تعريفها أيضا بأنها اتحاد بين اصحاب الحرفة الواحدة في المدينة ، أما استجابة

(٣) محمد عبد المولى عجمية ، دراسات في التطور الاقتصادي ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٢٧ - ١٨٥ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٥) محمد انيس ، تطور المجتمع المشرقي من الاقطساع الى ثورة

٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٥ .

لرغبة الأفراد أو لتشجيع الهيئة الحاكمة ، بهدف خدمة أعضائه وحماية المستهلكين (٦) . وباختلاف الصناعات في العهد العثماني فسد نظام الطوائف وساءت قواعده ، واستمر ذلك الوضع طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر (٧) إذ وضحت في الأخير ظاهرة أساسية ، من الناحية السياسية والاجتماعية في الدولة ، وهي اللامركزية من الناحيتين الجغرافية والوظيفية ، حيث لم يمتد نفوذ الدولة في القاهرة ، الى كل منبسط اقاليم مصر ، لأن الحكام المحليين في المديريات ، وهي الصناجق أو الكشاف ، مارسوا سلطة تامة داخل مديرياتهم ، لا تقل عن سلطة حكام القاهرة ، حتى وضح ان الصناعة بمصر في أواخر القرن الثامن عشر ، كانت خاضعة لنظام الطوائف ، ولما كان لكل طائفة شيخ ، فكان من الواضح أيضا أن منصب شيخ الطائفة كان وراثيا في بعض الأسر ، مادامت تعمل بالصناعة (٨) .

وربما ساعد على ذلك أن مصر في أواخر القرن الثامن عشر ، كانت تعاني من حالة ركود اقتصادي وإهمال في مصادر ثروتها

(٦) علماء العملة الفرنسية ، وصف مصر ، ج ١ ، المصريون المحدثون ، ترجمة زهير الشايب ، ط ٢ ، مكتبة الخانجي بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٦١ .

(٧) محمد انيس وآخر ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٥٩ .

(٨) أحمد أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١٢ ، وكان ذلك أمرا مألوفاً في مصر قبل الفتح العثماني وأقره العثمانيون ، لأنه يتمشى مع سياستهم في المحافظة على الوضع الذي يجدونه في البلاد المفتوحة قدوة المستطاع راجع : السيد رجب حراز ، المدخل في تاريخ مصر الحديث ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٣٢ .

وتناقض سكانها ، وجمود في أنظمتها السياسية والاجتماعية ؛ وتأخر العلوم ، والفنون فيها ، وبدا فقد شمل الاضمحلال كافة أوجه الانتاج والمبادلة فوق أنها كانت تعيش منعزلة عن العالم غير متأثرة بالتطورات الاقتصادية التي مهدت لظهور نظام الصناعة الحديثة في أوروبا الغربية في القرنين السابع عشر والثامن عشر (٩) حتى انه لم تطرأ تغييرات هامة على الصناعة المصرية خلال فترة الحملة الفرنسية على مصر ، نظرا لقصر الفترة التي قضاها الفرنسيون في مصر (١٧٩٨ - ١٨٥١) (١٠) .

ومع أن الحرف المختلفة كانت تنقسم الى طوائف (١١) الا أنه كان يشرف على أغلبها من الناحية الأمنية حتى عهد محمد علي ؛ وكيل الاتكشارية (الكخيا المتولى) وهو وكيل رئيس شرطة القاهرة ، كما خضع بعض من هذه الطوائف لاشراف أغا العزبان والمحتسب ، وان كان للمحتسب حق الاشراف الخاص على المواد الغذائية ، ووجد هناك أيضا حرف لا ترتبط بأى من هؤلاء ، وقد كانت تشكل طوائف هامشية ، كالراقصات والراقصين وعازفي المزامير (١٢) .

وبالرغم من استمرارية ذلك المنصب في بعض الأسر ، فلا بد من الإشارة الى أن شيخ الطائفة كان يتولى منصبه نتيجة لانتخاب

(٩) على الجريتلى ، تاريخ الصناعة في مصر في النصف الاول من ق ١٩ ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ٢٥ ، وايضا : حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية في عصر محمد علي الكبير ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ١٤ .

(١٠) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٧٥ .

(١١) علماء الحملة الفرنسية ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .

(١٢) نفسه .

(موافقة) كبار رجال الطائفة ، ثم تصدق الدولة على تعيينه مقابل رسم وهو ما يمكن القول معه بأنه كان يشترى مركزه بالمال يدفعه إليها ، ويختلف من وقت لآخر ، ويصبح الشيخ حاكما على الطائفة منذ تعيينه (١٢) .

وربما ساعد على ميوعة النظام الطائفي (١٤) انه لم تكن هناك قواعد علمية أو مدروسة لاحتراف الحرف (١٥) ولأنه منذ القرن الثامن عشر قد سُمح بدخول أفراد جدد اليه ، بطريقة غير منظمة ، فمنذ ذلك القرن ارتبطت الصناعة بالزراعة في مصر ، حيث كان عمال الزراعة يعملون بالغزل والنسيج في أوقات فراغهم ، ويستغلون ببعض الصناعات في الشتاء عندما يقل عملهم بالزراعة ، ومما ساعد على عدم وقف ذلك الأسلوب ، ان الدخل من الصناعات اليدوية التي كان يزاولها النساء والأطفال كان يكون جزءا لا يستهان به من دخل الأسرة ، وأن الصناعة كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على المواد الأولية الزراعية (١٦) .

وربما ساعد عليه أيضا ان المجتمع المصري في العهد العثماني المملوكي ، كان مكونا من قوى فوقية وأخرى تحتية ، والأخيرة

(١٢) صالح رمضان ، الحياة الاجتماعية في عصر اسماعيل ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، بدون تاريخ ، ص ١٩٨ ، ونميل الى استخدام كلمة شراء ، لاننا وجدنا بالوثائق ما يؤيد ذلك ، كاعطاء مشيخة الحمامية التراما لأحد الأفراد ، وبالرغم من الاستخدام الصريح لذلك المصطلح ، فاننا نقول انها تشبه أو تقترب بشكل ما الى نظام الالتزام .

(١٤) وكان يطلق على طوائف الحرف أيضا اسم الأصناف ، راجع : المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(١٥) علماء الحملة الفرنسية ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .

(١٦) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

غبارة عن أغثريه من الزراع ، ومن المشتغلين بالحرف الصناعية في المدن من المصريين المحرومين من كل شيء والواقع عليهم مفارم الحكم (١٧) ولذا فلا غرابة أن نجد الحرفيين قد ورثوا تنظيمها للانتاج حفظ لهم وحدتهم ، وحدد لهم معالمهم وسط المجتمع المصري (١٨) .

حيث كانت المنشآت الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر صغيرة الحجم ، نتيجة لصعوبة المواصلات ، وضيق نطاق السوق ، ولذا كان يعمل في الواحدة منها صاحبها بمفرده أو بمساعدة بعض الصبيان ، كما وجدت بعض العمليات الصناعية التي زاولها أصحابها في المنازل ، أما المصانع أو الحرفى في القرية فكان ينتج لبيع في سوقها أو في القرى المجاورة ، وكذلك كانت طرق الانتاج الصناعى في مصر في ذلك القرن أيضا بدائية ومتأخرة فكان وقود المصانع هو قش الذرة والأرز والجله ، ولم يكن يوجد من القوى المحركة الا القوة العضلية والمواشى ، وعدد بسيط من طواحين الهواء في الاسكندرية (١٩) .

وقد تخصصت بعض القرى في بعض الحرف ، حتى أنها نسبت اليها ، كقرية البلاص بقنا التي تخصصت في صنع الجرار والبلايص ، وكانت هي والقرى المجاورة لها تورد الى كل بلاد مصر ذلك النوع من الصناعة ، لدرجة أن الدولة قد فرضت

(١٧) السيد رجب حرار المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(١٨) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٣١ .

(١٩) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٣ - ص ١٤ .

على دواليب صنع البلايص ضريبة ، وكذلك قرية الغنايم التي
اشتهرت بصناعة اللبد ، كما يلاحظ أن هناك بعض القرى نشأت
في ظروف معينة - كالتى ظهرت في القرن التاسع عشر - ولذا
ارتبط الاسم بالمنشأة ، كالقناطر الخيرية والقلمسة
السفيدية ، مما جعل غالبية نشاطها حرفيا تجاريا وكذلك عزبة
شلقان - وقتها - التي كان سكانها يعملون بالتجارة والصنائع
الحرفية العديدة ، حتى انه كان لها سوق دائم يوجد به كل
ما يوجد بالمدن (٢٠) .

وبالرغم من ذلك الوضع ، فمما لا شك فيه انه كان لوجود
الطوائف اكبر ضمان من العسف الذي كان يرتكب ضد الأفراد ،
اذ كان شيخ الطائفة مسئولا عن دفع الفردة أو الاتاوة التي كانت
تفرض على أعضاء طائفته ، ولذلك لم يكن الأعضاء مسئولين
شخصيا أمام الدولة ، وابتعدوا بذلك عن أعمال الابتزاز - بعض
الشيء - التي كان يقوم بها رجال الدولة (٢١) .

وقد وجدت عدة انواع من النقود في تلك الفترة منها :
الدولارات التوسكانية ، وكانت تعرف باسم البوطة ، وتتداول
بسعر ٨٠ - ٨٢ مدينى ، وهى تساوى قطعة الخردة (٢٢) كما
كان الدولار التوسكانى يساوى ٦٨٪ تقريبا من الدرهم أو ٦٨ ر.

(٢٠) على بركات ، رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعى ، مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، عدد ٥٤ ، القاهرة ، ١٩٨٢ ،
ص ٥٢ - ص ٥٣ .

(٢١) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٢٢) وصف مصر ، ج ١ ، ص ١٤٩ .

من الدرهم (٢٣) وكان للبطاقة أو الخردة سعر استبدال عادي
بالقاهرة وصل الى ٨٥ مدينى (٢٤) أو ٩٠ بارة (٢٥) كما وجد القرش
وكان يساوى ٤٠ بارة (٢٦) أو ٤٠ - ٦٠ مدينى ، والمدينى والديوانى
كانا يستخدمان فى الفكة (٢٧) وأيضا وجد الزر محبوب وكان
يساوى ١٢٠ مدينى (٢٨) وكذلك وجد فندقى القسطنطينية
ويساوى ١٦٠ مدينى (٢٩) .

-
- (٢٣) نفسه ، ص ٢٥٠ .
 - (٢٤) نفسه ، ص ٢٤٩ .
 - (٢٥) نفسه ، ص ٢١ .
 - (٢٦) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .
 - (٢٧) وصف مصر ، ج ١ ، ص ٢٤٩ .
 - (٢٨) نفسه .
 - (٢٩) نفسه .

الفصل الأول

البناء الطائفي في عهد محمد علي

لم يكن المظهر الانعزالي أو الطائفي قاصرا على الحياة الاجتماعية ، في المدينة فحسب ، بل انه طبق كذلك على تنظيمها الجغرافي أو الادارى ، حيث كانت المدينة مقسمة الى مناطق ادارية أطلق عليها - كما المينا - حارات ، ولكل حارة شيخ له مهام بوليسية أو ادارية وكان يسكنها عائلات ترتبط برباط المصلحة المشتركة (١) .

ورغم ذلك فان الحرفى المعين عند محمد على كان ينتقل من مكان لآخر ، ويوضح ذلك مطالبتة بتعيين ضامن للحرف حتى لا يهرب ، كما كان الحال فى القباية (٢) وغيرهم ، مما يبين أن عملية توطن الحرفيين قد بدأت تهتز ، بعد ان كانت من أعمدة البناء الحرفى بمصر .

ونظرا لأن التنظيم الطائفي كان تنظيما اجتماعيا واقتصاديا، والطائفة منظمة اجتماعية ، واقتصادية شبه مستقلة ، فقد كان لكل طائفة أو حرفة دستورها غير المكتوب من العادات والتقاليد

(١) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٦ ، ص ٩٦ ، قرار مجلس الملكية رقم ١٧٨ فى ١٧ أغسطس سنة ١٨٣٤ ، مرسل الى مأمور الديوان الخديوى .

الموروثة ، وكان الهدف من تلك النظم الطائفية التي اتخذتها كل طائفة ، المحافظة على سرية الصناعة أو الحرفة في نطاق محدود ، أو سرية أو أسرار محدودة (٣) .

ورغم ذلك فقد كان هناك عزل ادارى للمشايخ ، وكان يتم ذلك في البداية عن طريق الديوان الخديوى ، حيث تم في سنة ١٨٣٢ عزل شيخ الصيارفة (٤) وكذلك عزل شيخ زيانى المحروسة عندما ظهر اختلاسه (٥) على حين عزل شيخ حمارة القاهرة بلا مبرر (٦) مما يبين أن دور الطوائف في عزل أو تعيين مشايخها قد أصبح هامشيا وبالرغم من أن التعيين والعزل في الغالب كان يتم لصالح أعضاء الطوائف إلا أنه يعد تحجيما لدورها ، الذى حجم نهائيا بعمل لوائح للطوائف ، كما حدث لطائفة الصيارف في عام ١٨٣٥ (٧) .

وعلى أية حال فقد كان شيخ الطائفة ينتخب من بين أفراد الحرفة الأكفاء ، وان كانت الحكومة تعينه شكليا ، فكان حاكم الطائفة الوحيد ، لأنه جمع بين وظائف رئيس وأمين الصندوق

(٣) محمد انيس وآخر ، الشرق العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٥٣ .

(٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٣٨٥ ، ص ١٨٦ ، أمر من المجلس العالى رقم ٢٩٦ فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

(٥) أوامر مجلس ملكية تركى ، محفظة ١ ، ملف ٢٣٢ - ١٥١/٨ ج ١ ، أمر رقم ٨٣ فى ١ ديسمبر ١٨٣٤ .

(٦) معية سنية تركى ، دفتر ٣ أوامر ، ص ٧٣ ، أمر كريم رقم ٣٨٣ فى ٢٣ فى ٢٣ يناير ١٨٢٦ .

(٧) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٥٠ .

وكاتب الحرفة ، وقد وجد له أحيانا مساعد هو النقيب ، الذى يبدو أنه كان رئيس التنفيذ للأمراء الشيخ (٨) .

حتى أكد بعض المعاصرين أنه كان لمشايخ الطوائف الصناعية ثواب أو وكلاء يعرفون بالنقباء يختارهم أما حكام المدن التى يقيمون بها وأما السلطة العليا (٩) .

دور الطوائف :

اتخذت الطائفة عدة طرق لحماية مصالح أعضائها منها :
أولا - محافظتها على مستويات أسعار السلع ، بتحديد سعر مجز لا يبيع العضو بأقل منه ، حتى لا يدخل المنتجون فى منافسة ضارة ، لكل من المنتجين والمستهلكين ، عن طريق فرض سعر عادل لا مغالة فيه ، ولا يضمن إلا الربح المعقول للمنتج ، وخاصة بعد إشراف محمد على ، على الطوائف الحرفية (١٠) .
وثانيا - تحديد عدد العمال ، والعمال تحت التمرين لكل عضو ، بشكل يحد من حجم الإنتاج حتى لا ينخفض الثمن ، لأن عدد السكان كان شبه ثابت والاقتصاد كذلك فى حالة سكون ، والطلب على الإنتاج غير قابل للزيادة ، وثالثا - منعها لكثير من السكان من ممارسة المهنة ، بحجة أنهم ان سمحوا بممارسة الحرف الصناعية فإن مستوى الإنتاج سيتدهور ، على حين كان

(٨) أميل فهمى حنا شنودة ، تاريخ التعليم حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٣٢ .
(٩) أ.ب. كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، تعريب محمد مسعود ، ج ٢ ، مطبعة الجبلاوى ، القاهرة ، ١٩٢٤ ، ص ٤٦ .
(١٠) حاصم البدسوقى ، دراسات فى التاريخ الاقتصادى ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٧٣ .

الغرض الأساسى من ذلك هو الاحتفاظ بمستويات عالية للأجور ،
ومنع المنافسة بين الحرفيين (١١) .

ورغم ذلك فلا بد من ذكر أن محمد على كان يتدخل فى
أسعار المنتجات الحرفية بشتى الطرق ، اذ كان لا يوافق أو يرضى
برفع ثمن المنتجات حتى لا يرتفع السعر على المواطنين ، وحتى
لا يحدث تسابق على رفع الأسعار بين المنتجين ، ولذا قاوم
ذلك التيار على مستوى كل الحرف غير المحتكرة ، ويؤكد ذلك
عدم موافقته على رفع أجرة الطحانين (١٢) .

ولضمان جودة الانتاج قامت الطوائف بالاشراف عليه
وبالتفتيش على أصحاب الأعمال أو الحرف ، لتتأكد من جودته
ومدى مطابقته للمواصفات المطلوبة ، كى تطبق العقوبات فى حالة
مخالفة تلك الشروط ، وللاطمئنان على جودته كانت الطوائف
تطلب اتباع تعليمات منها : منع العمل ليلا حتى لا يتدهور مستوى
الانتاج من جهة ، وحتى لا يزيد عن الحاجة من جهة أخرى
فينخفض الثمن ، كما حتمت بعض الطوائف على الحرفى العمل
فى محله أمام الجمهور ، الذى يراقبهم وليصعب عليهم الغش ،
كذلك منعت بعض الطوائف عمالها من الاشتغال بحرف أخرى ،
وكذلك منعت الطوائف أصحاب الحرف من الدعاية والاعلان
عن منتجاتهم (١٣) .

(١١) راجع ، الوقائع المصرية ، عدد ١٠٨ ، ١١/١٢/١٨٣٠ ، أحكام ،

ص ٢ .

(١٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، ص ١٩٦ ، من مأمور الديوان

الخديوى ، برقم ٩٢٦ فى ٢٩ يولييه ١٨٣٠ ، الى الأغنيا المحتسب .

(١٣) نفسه ، ص ٧٦ - ص ٧٧ .

كما قامت الطائفة بوضع قيود وشروط لعضويتها ، فلم تسمح بالانتماء اليها الا بتوافر الشروط التالية : قضاء العامل فترة من التمرين تختلف حسب كل حرفة وحسب المنطقة ، وغالبا ما كان العمال يبدأون تمرينهم فيما بعد سن الثامنة والعاشرة ، ويتم الالتحاق بخدمة صاحب الحرفة وفقا لعقد كتابي ينص على موافقة ولي الأمر على التحاق الصبي بالعمل مع تعهد صاحب الحرفة بتدريبه وايوائه ، مقابل أن يتعهد الصبي باطاعته وبخدمته باخلاص وبالتمسك بالخلق الطيب ، ولا يكون العامل بعد التمرين صاحب حرفة ، الا اذا وجد لديه المال اللازم ، ولذا كثيرا ما عمل بعد التمرين عامل حتى يدخر المال المطلوب لبدء حرفة لحسابه الخاص ، وحتى بعد كل هذا ، كان لا يستطيع أن يصبح صاحب حرفة الا بعد التزوج ، لأن صاحب الحرفة كان يستخدم صبية ويلتزم بايوائهم ورعايتهم واطعامهم ، واذا لم يكن متزوجا صعب عليه توفير تلك الالتزامات (١٤) .

وبالرغم من هذا فقد ذكر - وهو ما لا نميل اليه - أن الطوائف في مصر لم تحاول تقييد عدد من يسمح لهم بممارسة الحرفة ، ولم تقيّد المعروض من السلع ، ولم ترهق أفرادها بالجبايات أو تفرض رقابة غاشمة على الانتاج ، ولم تكن من عوامل تأخر الصناعة ، بل كانت عاملا في استمرار الصناعات في مواجهة ظروف الانحلال والضعف (١٥) .

وهو رأى نعتقد أنه ضعيف ولا يصمد أمام النقد أو مواجهة الوضع الذي اشرنا اليه ، بل ان الذى يمكن قوله هو ان الدقة

(١٤) محمد عبد العزيز مجمية ، المرجع السابق ، ص ١١ - ص ١٢ .

(١٥) أحمد أحمد الحنة ، المرجع السابق ، ص ١٣ .

فى التنظيم الحرفى ، أدت الى جعله يلعب دورا كبير فى تنظيمه ودعم قوته ووحدته ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فقد أدت تلك القيود الى اغلاق الطوائف لأبواب القبول أمام العمال الماهرين ، لأنهم ليسوا من أولاد أصحاب الحرف ، ولفقرهم ولعدم توفر رسوم الاشتراك لديهم (١٦) مما أدى الى نتائج عكس ما ذكر ،

وبخاصة بعد أن قوى مركز الطوائف نجدها تشدد فى شروط العضوية ، فبالإضافة الى الشروط السابقة ، تقرر رسم عضوية مرتفعا ، وتطالب من يرغب فى الانضمام اليها بضرورة تقديمه انتاجه اليها جاييا على قدر من الابتكار لاثبات أحقيتهم فى عضويتها (١٧) ورغم ذلك فقد اتجه محمد على الى نشر الحرف بين مواطنيه ، لتفطية حاجة بلاده ، وحاجته الخاصة من الحرف الانتاجية ، ويتبين ذلك من ارسال حلاجين الى طهطا وجرجا لتعليم الفلاحين عملية الحليج (١٨) مما يوضح عناية الرجل بنشر فنون الحرف على الناس عامة ، ويبين دخول دماء جديدة للحرف ، بعيدا عن الحرف التقليدية ، وبدا يتهدد ويهتز كيائها الاحتكارى.

ولو حاولنا مطالعة بعض أرقام الطوائف وعضويتها فسوف نجد أن عدد سكان القاهرة قد قدر بحوالى ٣٠٠.٠٠٠ نسمة فى احصاء تم قبل الحملة الفرنسية كان منهم حرفيون مستقرون ، سواء كانوا أسطوات أو عمال عاديين ٢٥٠.٠٠٠ نسمة ، والقهوجية

(١٦) المرجع السابق ، ص ١٢ .

(١٧) عاصم الدسوقى ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(١٨) معية سنبة تركى ، دفتر ٢٥ ، ص ٢٥٦ ، أمر من الجنب العالى

رقم ٤٢٢ فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٢٦ أمر ابراهيم باشا بأمور المحلة ونبروه .

(وهم أصحاب المحلات التى يقصدها الناس لتناول القهوة)
٢٠٠٠ نسمة ، والخدم الذكور وهم عدة أنواع منها : القواسون
والسياس ، والسقاة ، والفراشون ، ٣٠٠٠ نسمة ، والعمال
والحمالون وعمال اليومية ٢٥٠٠ نسمة ، والأطفال من الجنسين
٧٥٠٠ نسمة تقريبا (١٩) .

ومجموع هؤلاء ١٥٧٠٠ نسمة ، أو خرفى على اختلاف
اشتغالهم ، مما يوضح أن نسبة الحرفيين الى مجموع السكان
بالقاهرة كانت حوالى ٦٣٪ ، وهى نسبة بسيطة وبخاضتة فى
غياب مشاريع الدولة ، كما يؤكد أثر القيود المشار إليها .

وفى بداية القرن التاسع عشر بلغ عدد طوائف القاهرة ٩٤
طائفة لمختلف الحرف (٢٠) ثم وصل الى ١٦٤ طائفة فى
عام ١٨٤٠ (٢١) على حين أكد بير أن الطوائف بالمحروسة كانت
فى عام ١٨٠١ (٢٧٢ طائفة) موزعة كما يلى : ١٠٤ طائفة
للحرف الصناعية ، و ٩٩ طائفة للتجارة ، و ٦٩ طائفة للنقل

(١٩) علماء الحملة الفرنسية وصف مصر ، المصدر السابق ،

ص ١٩ - ص ٢٠ .

(٢٠) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٢١) أحمد محمد إبراهيم ، الاقتصاد السياسى ، ج ١ ط ٢ ،
مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٣ ، ص ١٥٠ ، ومما يجدر ذكره أن أصحاب
الصناعات - وتسمى الأصناف فى ذلك العصر - لم يكونوا هم وحدهم الذين
يكونون طائفة فيما بينهم ، وإنما وجد هناك طوائف للنحاسين ، والصاغة ،
والعنادقية ، بل وصل الأمر الى أن تكونت طوائف للصوفى ، والعاهرات ،
والشحاذين ، راجع : محمد انيس ، تطور المجتمع العربى من الاقطاع الى
ثورة يوليو ، ص ٣٦ .

والخدمات (٢٢) وبذلك التناقض الكبير بين الأرقام تتضح حقيقة لا بد من الاعتراف بها ، وهى انه فى تلك الفترة المبكرة يصعب الفصل بين الطوائف الحرفية الصناعية وغيرها بصورة تمكن من وضع احصاء أو أرقام دقيقة لها .

وعلى أية فقد ترتب على ذلك النظام الطائفى عدة نتائج هامة منها أن كل فرد فى المجتمع أصبح يجد مكانه فيه ، مهما بلغت وضاعة ذلك المكان ، وبذا افرز ذلك الوضع ميزة هامة لنظام الطوائف ، وهى انه أوجد فى المجتمع منظمات كاملة ومعدة للحركة عند اللزوم ، لها قياداتها وقواعدها (٢٣) .

كما كان لائتماء أهل حرف المدن فى طوائف أو أصناف مزايا منها : انه ربط ووثق بين أهل الحرفة لدرجة انه أشعرهم بأنهم أسرة واحدة ، وحافظ للحرفيين على مستوى معين من التربية والأخلاق ، حيث كانت كل طائفة تنتمى فى الغالب الى إحدى الطرق الصوفية ، ومنح الشيوخ قدرا من النفوذ السياسى ، حيث جعل من حقهم - فى القرن الثامن عشر - الدخول مباشرة على الباشا العثمانى ، كما سهل للسلطات الحكومية حفظ الأمن والاتصال بينها وبين الطوائف عن طريق شيوخها (٢٤) .

ومع هذه الميزة فقد أدى ذلك الوضع الى نتائج سيئة منها : انه منح الفرصة لظهور طوائف خارجة على القانون ، وعلى

Bear. G. : Egyptian Guilds in mordern times (٢٢)
Jerusalem, 1964, P. 410.

(٢٣) محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٢٤) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

مبادئ الأخلاق ، طائفة اللصوص ، وطائفة العاهرات ، . . الخ ،
وأن كانت هذه الطوائف معترفا بها من الدولة ، كما جعل ولاء
الفرد في المجتمع نحو الطائفة أو المجتمع الذي تنتمي إليه ،
مما أدى الى اختفاء فكرة المواطنة التي تعنى ولاء الفرد نحو
الدولة ، واختفت تبعاً لذلك الرابطة بين تلك المجتمعات
المبعثرة (٢٥) المنعزلة .

والى جوار المظهر الطائفي أو الانعزالي لسكان المدن ، وجد
المظهر الجماعي الذي كان يشترك فيه سكان المدينة الواحدة ،
ويتضح ذلك المظهر في تجمع السكان على اختلاف طوائفهم ضد
السلطات الحكومية لازالة الفرض (المفارم) ، ومن تلك المظاهر
ايضا الاحتفال بالمناسبات العامة والأعياد الدينية (٢٦) .

وربما كانت تلك الأسباب هي التي جعلت الحضريين
يشعرون بحقيقة وضعهم الاجتماعي ، ولذا نجدهم في حالات
توقدهم في العهد العثماني وما بعده لم يشتركوا في الحكم (٢٧) .

فعندما أنشأ نابليون ديوانا بالقاهرة ، كونه من تسعة من
علماء الأزهر أما ديوان عاصمة كل مديرية ، فقد كونه من سبعة
من اعيانها وعلمائها ومشايخ البلاد فيها ، ثم دعا اعيان مصر

(٢٥) محمد اليس ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٢٧) عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ مصر الاجتماعي ط ٤ ، مكتبة
سميد رافت ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٢١ . خاصة وأنه كان لمشايخ
الطوائف والنقباء نشاطهم السياسي الملحوظ ، وخاصة في الأحداث التي أدت
الى تولي محمد علي مقاليد الحكم ، راجع : على الجريتلي ، المرجع السابق ،
ص ٢٢ - ص ٢٣ .

وعلماءها ونجسارها ومشايخها إلى ديوان عام بالقاهرة ،
ليستشيرهم في المسائل المالية والإدارية ، ومع ذلك فلا تعد تلك
الدواوين مجالس نيابية ، لأن أعضائها لم ينتخبهم المواطنون ،
بل عينهم بونابرت ، ولأنه لم يكن ملزماً باتباع ما يقرره
الأعضاء (٢٨) .

ففي ١١ يونية ١٧٩٨ ، اتفق قائمقام سري عسكري مع المشايخ
والوجاقلية ، على تعيين عشرة من المشايخ للديوان ، وفي
٢١ نوفمبر من نفس العام ، عملوا ترتيباً للديوان العام على تنظيم
آخر ، وعينوا له ستين نفراً ، منهم أربعة عشر يحضرون دائماً ،
ويقال لهم الديوان الخصوصي ، والباقي بحسب الضرورة ،
وعلى أية حال فقد كان غالبه من مشايخ الحرف (٢٩) مكوّن
الديوان ، العمومي ، وإن قلل من أهمية ذلك ، أنه لم يكن لهم
أهمية كبرى بجوار أعداد الصفوة البسيطة المكوّنة للدواوين
المحدودة .

وبتنظيم محمد علي للحكومة المركزية في القاهرة عام ١٨٢٤ ،
أنشأ الديوان العالي برئاسة الكتخدا بك وهو نائب أو وكيل
الباشا ، وسمى ذلك الديوان بأسماء أخرى ، منها الديوان
الخديوي ومجلس القلعة ، وفي وقت ما سمي بديوان المعاونة ،
وتلخّصت مهامه في بحث شئون مصر الداخلية ، كما أنشأ في
عام ١٨٢٩ مجلس المشورة أو الشورى ، الذي كان يتكون من
كبار الموظفين والعلماء والأعيان ، وينعقد مرة واحدة في العام ،

(٢٨) مصطفى القونى ، تاريخ مصر السياسى والاقتصادى ، المطبعة
الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ١٣ .
(٢٩) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ١١٦ ، ص ١٢٣ .

لأستشارته في مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية ، وأن
احتفظ الرجل لنفسه بالرأى النهائى فى كل تلك الأحوال (٣٠) .

وانشأ كذلك المجلس العالى فى عام ١٨٣٤ ، وكان يتكون
من نظار الدواوين ورؤساء المصالح ، واثنين من العلماء ،
واثنين من التجار ، واثنين من ذوى المعرفة بالحسابات ، ومن
كل مديرية اثنان من الأعيان ، وبعد ذلك أنشأ عددا من الدواوين
الفها على التوالى لكل فرع من فروع الحكومة ، منها ما كان
للحربية والبحرية والمدارس والتجارة ... الخ (٣١) .

ثم أصدر محمد على فى يولية من سنة ١٨٣٧ اللائحة الادارية
المعروفة بالسياستنامه ، لتنظيم شئون الحكومة الداخلية ،
وقد حصرت تلك اللائحة الدواوين فى سبعة ، هى : ديوان
الفايريقات وديوان الايرادات ، وديوان المدارس ، وديوان
الجهادية ، وديوان البحر ، وديوان الأمور الافرنكية والتجارة
المصرية ، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، بل ان محمد على ألف
فى عام ١٨٤٧ المجلس العمومى ، أو الجمعية العمومية للنظر فى
شئون الحكومة العامة ، وكانت قراراته تعرض على المجلس
المخصوص أو الخصوصى ، الذى كانت مهمته بحث الشئون المدنية
الكبرى ، واصدار التعليمات للمصالح المختلفة ، وسن اللوائح
والقوانين ، واذا وافق ذلك المجلس أيضا على قرارات المجلس
العمومى ، أحالها على محمد على ليأمر بتنفيذها اذا وافق عليها ،

(٣٠) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ - ص ٢٠٩ .
(٣١) عبد الرحمن الرافعى ، مصر محمد على ، ط ٣ ، مكتبة النهضة
المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٦٠٦ - ص ٦٠٨ ، وأيضا : محمد فؤاد
شكرى وآخرين ، بناء دولة مصر محمد على ، دار الفكر العربى ، القاهرة ،
١٩٤٨ ، ص ٩ .

وبالرغم من كل تلك التنظيمات فقد كان محمد علي مفسدز السلطة العليا في البلاد (٣٢) .

وعلى ذلك أكد الرافعي ، أن محمد علي كانت عنده فكرة النظام والاصلاح ، وانه كان يميل الى اخذ رأى مستشاريه في الأمور قبل تصريفها ، مسئولاً على ذلك بإنشائه لتلك المجالس والدواوين ، كى يرجع اليها في الشئون المختلفة (٣٣) ومن يتصفح وثائق تلك الفترة وبخاصة المتصلة منها بالحرف يقف على ذلك الأمر مع ملاحظة أن الحرفيين لم يكن لهم وضع أو دور ومشاركة على خريطة ادارته تلك أو دولا ب حكمه .

الهيكل الطائفي :

كان لكل طائفة شيخ وفي بعض الأحيان مخاترة ونقباء (٣٤) ، المخاترة جمع مختار ، والمختار منصب بين النقيب والمعلم ، ولذا كان هيكل الطائفة يتكون - أحيانا - من ستة عناصر هم : الشيخ ، والنقيب ، والمختار ، والمعلم أو الأسطى ، والعريف ، والصبية ، ولكل فرد منهم مواصفات خاصة ، وواجبات وحقوق تجاه الآخر (٣٥) ومع ذلك فقد كان الهيكل السائد لكل طائفة هو الشيخ ، فالمعلم أو الأسطى ثم العريف ، يليه الصبية .

(٣٢) كما أنشأ في الاسكندرية مجلسا عموميا آخر يختص بالنظر في شئونها ، وكان يرأسه ناظر ديوان الاسكندرية ، راجع : عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٦١٥ - ص ٦١٧ .

(٣٣) نفسه ، ص ٦٠٦

(٣٤) على مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة ، أمر القاهرة ، ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ٢٤٧ .

(٣٥) محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٥ .

وأذا كان شيخ الطائفة يتولى منصبه من الناحية الاسمية بالانتخاب ، وتعيينه الحكومة ، فالواقع أيضا أنه كان يتولاها عن طريق الوراثة ، ومن هنا احتفظت أسر معينة بذلك المنصب يتوارثه أبناؤها ، وكان يعقب انتخاب شيخ الطائفة اقامة حفل تثبيتته في منصبه ، يقسم فيه قسما معيناً ، وقد كان الشيخ يتولى منصبه مدى الحياة ، ولكن ذلك لم يكن منع افراد الطائفة من عزل شيخهم عندما يجدوا منه تهاونا في مهامه (٣٦) .

خاصة وأن أفراد أو أعضاء كل حرفة ، كانوا ينتمون الى مجموعة من الأسر المعروفة باحتكارها لهذه الصنعة أو الحرفة ، ويقطنون غالبا منطقة - كما بينا - سكنية واحدة ، ومن ثم فقد كانت الطائفية الحرفية هي الشكل الذى تميز به مجتمع المدينة في العهد العثمانى المملوكى (٣٧) مما شجع بعض المؤرخين الى القول بأنه نتج عن ضعف سلطة المركزية الوظيفية تلك أن ينتظم أفراد كل حرفة في المجتمع في تنظيم الطائفة (٣٨) لتدير أمورها بنفسها والدفاع عن مصالحها (٣٩) وكذلك رعاية وحماية افرادها وتقاليدهم (٤٠) بالرغم من أن محمد على قد سمح في أواخر حكمه بانتقال بعض الحرفيين من حرفة الى أخرى ، لمواجهة اضمحلال

(٣٦) لم يكن ذلك الانتخاب يتم بأغلبية الأصوات ، بل باتفاق أعضاء الطائفة ، راجع : السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٣٧) محمد أنيس وآخر ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واصولها التاريخية ، ص ١٥ .

(٣٨) محمد أنيس ، تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص ٢٦ .

(٣٩) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٤٠) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

تُكسب بعضهم بطوائفهم . أو لانتقال عاطل طائفة الى طائفة أخرى (٤١) حتى يعمل الحرفيين ولا تنسوء احوالهم الاقتصادية والاجتماعية .

وبذا يتضح أن أسباب قيام الطوائف ، يرجع الى ضعف سلطة المركزية الوظيفية ، والى المحافظة على سرية الصناعة وتقاليدها والى تدبير أمور الحرفة والدفاع عن مصالحها والعمل على رعايتها وحماية أفرادها .

مساعدة وشيخ الحرفة :

١ - الصبى :

اتخذت كل طائفة شكل البناء الهرمى على رأسه شيخ الطائفة ، ومن بعده الأعضاء ثم الصبية المرشحون للعضوية ، وبمعنى آخر فقد قام هيكل طوائف الحرف على ثلاث درجات بعد الشيخ هم : الرؤساء ، والعرفاء ، والصبيان ، من الذين يتعلمون ويتدربون على العمل أو الحرفة فى محل أو ورشة أحد الأعضاء لعدة سنين ، يتعلمون خلالها أسرار الحرفة وتقاليدها ، ولذا كانوا يعدون قاعدة الطائفة (٤٢) .

وكان الصبى يعيش عند الرئيس ، وله عليه واجب الطاعة والاحترام ، وعلى الرئيس واجب تعليمه الحرفة التى يراولها ،

(٤١) ديوان الويركو بمصر عربى ، أمر رقم ١ ، نمرة ٩٠ فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٤٦ ، وورد لمحافظة مصر برقم ٢١ فى ١٨٤٧/١/٢ ، وأيضا الأمر العالى لديوان الداخلية رقم ٧٥ فى ١٨٤٦/١٢/٢٦ ، وورد للمحافظة برقم ٤ فى ١٨٤٧/١/٢ ، ص ٢ - ص ١٣ .

ولكل رئيس عدد من الصبيان لا يتعداه (٤٣) وأورد البعض أن الصبية لم يكن لهم أجر وليس لهم أية حقوق ، وأنه كان لا يلتحق من الأطفال كصبية بالحرف الا أبناء المعلمين أو الزملاء في المهنة ، وأنه كان لكل صناعة مدة يتدرب الصبي خلالها على العمل (٤٤) قدرت بحوالى سبع سنين ، يمر بعدها الصبي بامتحان ليرتقى الى درجة العريف (٤٥) .

الا أنه وجدت معايير تحمى الصبي من قسوة المعلم ، سواء أكانت بدنية أم مادية ، ويضاف الى ذلك أن المعلم كان يشارك عماله وصبيته مناسباتهم الاجتماعية وأفراحهم ، وأنه كان يرعاهم اذا مرضوا ، مما جعله نوعا من التضامن الاجتماعى بين صاحب العمل والعمال ، كان دوره حاسما فى غياب مسئولية الدولة الاجتماعية (٤٦) وربما يؤيد ذلك إن العامل كان عادة يتزوج ابنة المعلم وبذلك كانت العلاقات فى داخل الحرفة أبوية فى العمل وفى الحياة الاجتماعية (٤٧) .

أما فيما يتعلق بغير تلك المعايير الانسانية الخلقية ، فلا نعتقد أنه قد وجدت معايير أخرى ، حيث ذكر علماء الحملة الفرنسية أن الأب الذى كان يريد أن يعلم ابنه حرفة ، كان عليه

(٤٣) أحمد محمد إبراهيم ، الاقتصاد السياسى ، ص ١٤٨ - ص ١٤٩ .
(٤٤) حلمى محروس اسماعيل ، دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ج ١ ، رسالة دكتوراه فى التاريخ الحديث ، غير منشورة ، قسم التاريخ ، بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٤٩ .

(٤٥) المرجع السابق ، ص ١٤٨ - ص ١٤٩ .

(٤٦) عبد العزيز سليمان ثوار ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

(٤٧) نفسه .

أو يسلمه لمحل أو لمعلم ، وكان على الصبى أن يحمل معه وجباته ليمضى اليوم ، ثم يعود في المساء الى منزله وما أن يتعلم الحرفة حتى كان يحصل على أجر يزيد بزيادة مهارته (٤٨) .

١ - العريف :

وبعد أن يتعلم الصبى اسرار الحرفة وفنونها وتقاليدها ، وبعد أن يحصل على أكبر فائدة من النواحي الأخرى المتصلة بالحرفة ، يحاول أن يرقى الى درجة العرفاء ، وهى درجة وسط بين الصبيان والرؤساء فالعريف عامل أجير يعيش غالبا عند الرئيس الذى يأويه ويطعمه ، وللرئيس أن يستخدم عددا محدودا من العرفاء لا يتجاوز واحدا أو اثنين ، وتتراوح فترة عمل العريف بين ثلاث وخمس سنين ، لا يحق للرئيس خلالها أن يطرده ، أما العريف الذى يترك رئيسه قبل نهايتها فلا يجد آخر يقبل أن يستخدمه ، وكان على العريف الذى يتمكن من حرفته ويريد أن يعمل مستقلا - أى يرتقى الى مرتبة الرؤساء - أن يقدم عملا يثبت به مهارته (٤٩) .

حيث كان الرئيس يرشح عريفه لتلك الدرجة ، ويحصل له على تصريح من شيخ الطائفة بفتح محل بمفرده يستخدم فيه هو الآخر ما يحتاج اليه من العرفاء والصبيان (٥٠) .

ولا يحصل على ذلك التصريح بسهولة ، بل بعد عدة خطوات يمر بها ، وتبدأ بأن يثبت مهارته فى تلك الصنعة ، وذلك بعمل

(٤٨) علماء الحملة الفرنسية ، المصدر السابق ، ص ٢٦٠ .

(٤٩) أحمد محمد إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(٥٠) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

شيء فنى فيها ، يشهد له بأنه يستحق أن يرقى الى درجة المعلم أو الرئيس ، وبذا يشهد له معلمه وباقي المعلمين فى صنعته ، ويعرفون شيخ الطائفة بما تم فيحضره ويختبره ، وعندما يثبت له أهليته لذلك يقلده معلما ، وبعد حفلة تتوقف على مقدرته المالية ، يدعو فيها شيخ الطائفة والرؤساء والنقباء وغيرهم من باقى الطوائف (٥١) .

مما يوضح أن الترقى من درجة صبى الى درجة عامل ، ومن درجة الأخير الى درجة معلم لم يكن سهلا ، ولا يتم عشوائيا وإنما يتم بعد اختبار القدرة الفنية للمترقى حتى لا تتدهور الحرفة وتضعف جودة الانتاج (٥٢) .

وعلى أية حال فقد ظلت تلك العادة فى ثلاث طوائف هى : الصرمانية ، والحلاقين ، والحمامية ، وكانت تسمى عندهم بالشد والحزم ، وهى عبارة عن شد يلف حول وسطه . وهو حزام خاص عند شيخ الطائفة (٥٣) ويعقده النقيب عدة عقد أقلها ثلاث وأكثرها ست ، فالعريف كان يعقد الست عقد ، تفك الثلاثة الأولى منها على التوالى ، عند قراءة الفاتحة للنبي ، ثم الحسين ، فصاحب الطريقة التى تنتمى اليها الطائفة .

والعقدة التى تلى ذلك تسمى الأسطاوية ويفكها معلمه ، لأنه هو الذى رباه وعلمه الصنعة ، أما التى تليها فتسمى بالرتبة

(٥١) على مبارك ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

(٥٢) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

(٥٣) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٣ ، واستمرت تلك العادة فى عهد اسماعيل ، بما يعنى استمرارها حتى نهاية القرن التاسع عشر .

ويحلها شيخ الطائفة ، أما الأخيرة فيحلها أحد الأسطوانات
الموجودين وأثناء الحل والعقد يقرأ النقيب الخطب والقصائد (٥٤)
بالمجلس (٥٥) وبعد حل تلك العقد ، ينادى به شيخ الطائفة عضوا
من أعضائها (٥٦) وعقب ذلك يتعهد المترقى بمراعاة الطائفة
وتقاليدها (٥٧) .

ومن الواضح أن ذلك الحفل كان يختلف عن حفل دخول
الصبي الحرفة ليصبح صائغا ، وعضوا رسميا بالطائفة ، وإن
كان يسمى أيضا الشد أو شد الولد أى دخول الطائفة (٥٨)
لأن الصبي لم يكن له بعد شيخ قد علمه الصنعة ، ولم يكن له
رتبة يمنحها له شيخ الطائفة . . . الخ ، ولذا كان يكتفى بالنصف
الأول من العقد ، أى بثلاث منها فقط .

وكان يتم الحفل عادة في بيت والد الصبي ، حيث يجتمع
أفراد الطائفة ، ثم يحزم الصبي بشال - الحزام المشار إليه -
ويعقد به ثلاث عقد ، ثم تقرأ الفاتحة الأولى على الرسول
محمد صلى الله عليه وسلم ، والثانية على الحسين ، والثالثة
على شيخ الطريقة الدينية التي تنتمي إليها الطائفة ، وتفك
العقد الثلاث عند قراءة كل فاتحة ، ويقدم بعد ذلك شيخ الطائفة

(٥٤) المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

(٥٥) على مبارك ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .

(٥٦) أحمد أحمد الحنة ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٥٧) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٥٨) محمد أنيس وآخر ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ،

ص ١٦ .

ويعلم دخول الصبى الطائفة ، وعلى ذلك يقدم الصبى بدوره هدايا رمزية للشيخ ، ثم يختتم الاحتفال بتلاوة بعض الابتهالات والأدعية الدينية ، وبإقامة مأدبة على نفقة والد الصبى للحاضرين (٥٩) .

وتوضح تلك الاحتفالات شيئاً هاماً هو مدى التسامح الدينى بين المصريين ، فمن الواضح انها كانت ذات صبغة دينية اسلامية ، ولم يظهر بها أى شكل من الأشكال الدينية الأخرى ، على حين من المؤكد أن الحرفيين فى مصر كانوا يضمون كل الفئات الدينية وليس المسلمين وحدهم ، مما يعنى قوة ذلك النسيج الاجتماعى وتوحده وتآلفه .

وقد كان من حق أى فرد من أعضاء الطائفة الذين يحضرون الاحتفال أن يعترض على دخول الصبى الطائفة أو ترقيته ، وذلك بأن يعرض على الحاضرين عينة أو نموذجاً من صناعته ، يثبت به عدم تمكنه من حرفته .

وربما يتبع ذلك ما يمكن تسميته بأيام أهل القاهرة وغيرها فى بعض المناسبات ، التى كانت تقام فى أيام عامة معينة معروفة ، وفى مناسبات يختارها الناس بالقاهرة وفى غيرها من بلاد مصر ، اذ كانت تسير مواكب تشبه المهرجانات ، تبرز فيها الجماهير ابتهاجاً بما يحرك عاطفتها وشعورها تجاه حادثة أو انسان .

ومن تلك المناسبات ان السيد عمر مكرم زعيم مصر حين

(٥٩) المرجع السابق ، ص ٣٩ .

احتفل بختان ابنته (٦٠) أقام أهل القاهرة مهرجانا شعبيا احتفالا بها ، وسار فيه أصحاب الحرف المختلفة ، يقودون عرباتهم وهى تمثل الحرفة أو العمل ، الذى تمارسه الطائفة منهم ، فيحضر أصحاب كل حرفة عربية ذات شكل معين يختارونه ، وبعد زخرفتها وتزيينها يضعون على ظهرها أدوات حرفتهم ، ومع هذه الأدوات الصانع ، كأنها محل متنقل ، فتمر عربية عليها صانع الحلوى بأوانيها وأدواته ، من دقيق وسكر وخلافة ، ثم أخرى عليها خياط يقص أثوابا ويخيطها ، وأخرى عليها بناء ، ثم أخرى عليها خباز بقرنه وعجينه يصنع الخبز ، وهكذا الحداد ، والصياد ... الخ ، ويسير أهل الحرفة أمام العربية التى تمثلهم (٦١) ويخرج أهل القاهرة أو غيرها من الصباح للجلوس فى الأماكن التى تمر بها ، لمشاهدة تلك المواكب الشعبية الرائعة ، فيروا فيها حياتهم العامة والخاصة (٦٢) .

وعندما احتفل محمد على فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨١٣ بعقد قران ابنه اسماعيل ، استمر الحفل الى ليلة الجمعة التالية ليلا ونهارا، وخلال تلك الفترة نبه على أصحاب الحرف والصنائع بعمل عربات مشككة وممثلة لحرفتهم وصنائعهم ليمشوا بها فى زفة العروس ، ولذا فرض رئيس كل حرفة على أفرادها قرائض ودراهم يجمعها وينفقها على العربية ، وما يلزمها من زينة وأدوات الصنعة التى تتميز بها عن غيرها ، وما يحتاجه أيضا من أخشاب وجمال وحمير أو رجال يسحبونها ، فتصير فى الشكل كأنها محل

(٦٠) فى أغسطس ١٨٩٩ ، راجع : محمود الشرقاوى ، مصر فى القرن الثامن عشر ، ج ١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ١١٥ .
(٦١) نفسه ، ص ١١٦ .
(٦٢) نفسه .

والبائع جالس فيها ، كالقطا طرى والحلوانى والعقاد والسمكزى . .
الخ (٦٣) .

وبلغت جملة العربات ٩١ عربة بخلاف أربع عربات مخصصة
للعروس ، وكان أمام كل عربة أهل حرفتها وصناعها مشاة خلف
الطبول والزمور ، وهم مزينون بالملابس الفاخرة ، التى كان
أكثرها مستعارة (٦٤) .

وأخذوا منذ يوم الأربعاء يعرون من تحت بيت الباشا ،
ويأتى كبير الحرفة بورقته الى المتعين للاقاتهم ، فينعم عليه بخلعة
ودراهم كما يعطى البعض شال كشميرى والفين فضة ، أو البعض
طاقية تفصيلة قطن وأربعة أذرع جوخ ، على قدر مقام الصنعة
وأهلها ، واستمر مرورهم من أول النهار الى آخره ولما أصبح
يوم الخميس رتبوا مرور الزفة (٦٥) .

والواقع أن تلك المهرجانات لم يكن الهدف منها المباهج
العامة للجماهير ، أو اللهو واللعب فقط ، بل كانت بمثابة معرض
متنقل يمثل الحياة الصناعية والانتاجية فى البلاد ، مما يزيد
المنافسة التى تساعد على تقدم الحياة الصناعية وازدهارها ،
كما أنه من جهة أخرى يذكر الناس بما فى بلادهم من صناعة
فيقبلون عليها (٦٦) .

(٦٣) عبد الرحمن الجبرتى ، محائب الآثار فى التراجم والأخبار ،
ج ٧ ، ط ١ ، لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٥٧ - ص ٢٥٩ .

(٦٤) نفسه .

(٦٥) نفسه .

(٦٦) محمد الشرقاوى ، المرجع السابق ، ص ١١٧ .

٣ - الرئيس أو شيخ الحرفة :

لما كان الرئيس صانعا فقد كان يعرف الى جوار ذلك باسم المعلم أو الأسطى (٦٧) وكان يعمل في مصنعه الصغير ويلحق به بعض الصبيان - كما أوضحنا - لتعلم الحرفة ومعرفة أسرارها ، وإذا ترك الصبي معلمه فلا يستطيع العمل بمصنع آخر ، إلا بعد العودة الى شيخ الطائفة ، فإذا كان الانفصال بسبب مشاجرة بين الصبي ومعلمه تدخل الشيخ بينهما ، ليزيل الخلاف ويعيد الصبي الى عمله ، وإن كان الانفصال بسبب مصلحة مالية ، وافق الشيخ وتوسط لادخال الصبي في خدمة معلم آخر (٦٨) .

وينبغي ألا يغيب عن بالنا انه فوق ملكيته لمحل العمل ، وأدوات الانتاج ، فقد كان مالكا لرأس المال المستخدم والمواد المستخدمة في الانتاج ، مما جعل الحرفى يقوم ببيع منتجاته الى المستهلكين مباشرة ، وبذا جمع بين انتاج السلعة وتسويقها أى بين حرفتى الصناعة والتجارة (٦٩) .

(٦٧) وكان المعلم أو الأسطى يكون هو وزملاؤه القسم الأكبر من الطائفة ، أما العريف فهو عامل أجير يقيم غالبا عند المعلم الذى يتكفل بإيوائه واطعامه كالصبي ، راجع : أميل فهمى شنودة ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٦٨) أحمد أحمد الحن ، المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٦٩) محمد عبد العزيز حجية ، المرجع السابق ، ص ٩ ، وربما افترى ذلك الرضيع الى محاولة تقسيمها تقسيما آخر هو : شيخ الطائفة واسطواناتها (جمع أسطى) وهم مالكو المحلات وأدوات الانتاج ، أى أصحاب الأعمال ، ثم الأجراء أو الصناع باليومية ويلبهم الصبيان ، راجع : السيد رجب حراي ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

بالإضافة الى ما سبق فقد كان الرؤساء بمثابة الجهاز
الادارى للطائفة ، حيث كانوا ينتخبون منهم من يضع لوائح
تنظيم العمل وتحديد عدد الصبيان والعرفاء ... الخ من
الأنظمة (٧٠) ، غير المكتوبة ومع ذلك فقد كان شيخ الطائفة
أو رئيسها هو الذى يرجع اليه فيما يختص بشئونها وله على
أفرادها نوع من الولاية القضائية حيث كان من حقه أن يعاقب
من تحدث منه مخالفات .

ورغم ذلك ، فلا بد من ذكر أنه قد فقد منذ عام ١٨٣٠
عملية العقاب على أفراد طائفته ، وفقد كذلك عملية السيطرة
على التسعير والأسعار خلال نفس العام ، إذ كان عليه أن ينسحق
ذلك مع أطراف عديدة في بداية فصول السنة المختلفة .

ويوضح ذلك ما قرره مجلس المشورة من أنه يجب أن نكتب
أوراق - صحيفة - في الديوان الخديوى تشتمل على ترتيب
حدود تأديب تجرى فى حق من يمسك باثم ، ويأتى فى مقدمة
تلك القوانين الحكم على من يمسك باثم بأن يؤتى به الى الديوان
الخديوى ليؤدب حسب ائمه (٧١) .

ولما كان سعر المنتج يختلف بحسب اختلاف فصول
السنة ، فقد كان يتفق عليه بالمشاورة مع أرباب الخبرة به ،
ويؤكد ذلك الاجتماعات التى كان يعقدها رجال الدولة مع كبار

(٧٠) أحمد محمد إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ٦٤٩ .

(٧١) الوقائع المصرية ، عدد ١٠٨ ، ١٩٣٠/٢/١١ ، أحكام ، ص ٢ ،
وأيضا : الوقائع المصرية عدد ١٦٤ ، ١٨٣٠/٧/٢٠ ، مجلس المشورة ، ص ١ .

المنتجين لتحديد الأسعار (٧٢) ومن تلك الاجتماعات ، الاجتماع الذى عقده مصطفى بك محافظ المحروسة ، وابراهيم اغا المحتسب ، و خليل افندى ناظر الجراية ، وأحمد كحله معلم القصبخانة ، ومحمد عبد السلام شيخ القبانية ، ومحمد العربى شيخ الخبازين ، ومحمد الحريرى شيخ الصبانة ، ويوسف والحاج داود شيخا اللبانة ، وقرىء الأمر - القانون المشار اليه - فى حضورهم (٧٣) وفهم مضمونه لهم (٧٤) .

وان دل ذلك على شيء فانما يدل على أن العقوبة ، قد سحبت من المشايخ ، والحققت بالديوان الخديوى ويدل أيضا على أن التسعير كان يحدد فى اطار عام وليس لكل حرفة منفردة ، وبدا يتضح التطور الذى أحدثه محمد على مع الحرفيين الأفراد ، ومع المشايخ من سلبهم لأهم حقوقهم ، وهو ما اشار البعض خطأ (٧٥) الى أنه قد تم فى وقت متأخر بعد محمد على .

(٧٢) نفسه ، وقد جاء به انه ان ظهرت جنحتهم فى بيع شيء أكثر من السعر المقرر ، ولبت ذلك على أحدهم ، فينظر ان كان ما زيد فى السعر فضة واحدة ... الخ ، وان كان البائع متحملا للضرب يضرب ، وبدا اختلفت عقوبة الضرب من فضة الى فضتين الى ثلاث ، ومن محتمل للضرب الى آخر ، أى من كهل الى متوسط فكل منهم يضرب بحسب تحمله ، راجع : نفس المصدر .

(٧٣) نفسه .

(٧٤) نفسه .

(٧٥) راجع : أحمد محمد ابراهيم ، الاقتصاد السبائي ، ج ١ ط ٢ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٢٢ ، ص ١٥٠ - ص ١٥١ .

وايضا : حسين على الرفاعى ، الصناعة فى مصر ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٥ ، ص ٥٢ .

وعلى أية حال فقد كان على رأس مشايخ الحرف ؛ شيخهم الذى كان يسمى شيخ مشايخ الطوائف والذى كان يشتري مركزه من الدولة على الرغم من أن هناك بعض المشايخ كان يرأس أكثر من حرفة بشيوخها التزاما كشيخ الحمامات الذى كان يرأس ٢٤ شيخا من مختلف الحرف ، كصناع الخيام والحمارين والحمالين ... الخ (٧١) وقد تولاها التزاما فى عام ١٨١٦ كرا بيت معلم ديوان الجمرك ببولاق (٧٧) .

وقد أورد البعض أنه مع مطلع القرن الثامن عشر ، لم يكن يوجد بالقاهرة عادة شيخ يرأس جميع طوائف حرفها ، ومؤكدا أنه على الرغم من أن شيوخ طوائف الحرف المصرية ، كان دائما يصدر قرار حكومى بتعيينهم ، اعتبارا من بداية القرن التاسع عشر وحتى نهايته ، إلا أن اختيارهم لم يكن يتم فى انتخابات حرة عن طريق أعضاء الهيئات التى يرأسونها ، وإن كانت آراء كبار أعضاء الطوائف توضع فى الاعتبار عند اختيار الحكومة للشخص الذى ستعينه شيخا للطائفة (٧٨) .

وهو رأى نعتقد أنه يتطابق مع الوثائق فى شقه الأخير ، وغير موافق لها فى شقه الأول ، ويؤكد ذلك أن الفرنسيين عندما دخلوا مصر ، وجدوا الصناعات تسير تحت قيادة مشايخ الحرف الذين كان يرأسهم شيخ مشايخ الطوائف ، أو رئيس عام كان يسمى

(٧٦) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، ج ١ ، ص ٢٦١ .

(٧٧) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٧٨) راجع : ج. بير ، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ،

ترجمة عبد الخالق لاشين وآخر ، مكتبة الحرية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ،

ص ٢٦٦ ، ص ٣١٢ .

النسرنجار (٧٩) ثم أخذت سلطة المشايخ في الأضمحلل الى أن أصبحت القابهم صورية ، حتى جردوا من كل سلطة في انشاء حكم محمد على (٨٠) .

وربما لعب الفرنسيون دورا كبيرا في ذلك ، لأنهم عندما قرروا في شهر سبتمبر من عام ١٨٠٠ ، مليون فرنسة على الصناعات والحرفيين ، بحيث يدفعون في العام - وكان هذا شيئا لا طاقة للناس به - ١٨٦٠٠٠ ريال فرنسة « ويكون الدفع على ثلاث مرات في العام ، أى كل أربعة أشهر يدفع ٦٢٠٠٠ ريال فرنسة وهو الثلث » . ولذلك الأمر عينوا دونا ويل مديرا للحرف (٨١) وقد يعد تعيين الفرنسيين لرئيس من عندهم مديرا للحرف سابقة خطيرة ، سار عليها الحكام من بعدهم ، مما يعد تدخلا جديدا في شئون الحرف والحرفيين ، بالتنظيم والتجديد بشيء لم يعهدوه من قبل .

وسار على ذلك الدرب محمد على فيما بعد ، حيث نودى بالأسواق في إبريل من عام ١٨١٣ بأن السيد محمد المحروقي شاه بندر التجار بمصر ، وله الحكم على جميع التجار ، وأهل الحرف ، والمتسببين في قضاياهم وقوانينهم ، وله الأمر والنهى فيهم (٨٢) .

-
- (٧٩) عبد المنعم الغزالي ، تاريخ الحركة العمالية ، ج ١ ، مكتبة يوليو للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ١٤٦ .
- (٨٠) حسين على الرقاعى ، المرجع السابق ، ص ٥٣ .
- (٨١) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، ج ٤ ، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر ترجمة زهير الشايب ، ط ١ ، مكتبة الخانجي بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٠٢ .
- (٨٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج ٧ ، ص ٥١٩ .

ويشبين من ذلك النداء عدة أمور منها : أن ذلك المصنف كان موجودا ومستمرا على الأقل حتى تلك الفترة التي نودى فيها بذلك الرجل ، كما يتبين أنه كان مائزاًل يعين عليها من قبل الحكومة ، وأن له الأمر والنهي عليهم بعيداً عنها ، وأن الحرفيتين كانوا يخضعون بذلك الشكل لرجل من التجار في كل شيء ، مما ثبتت من جهة أخرى أن كيان أو هيكل الحرفة لم يكن قد تزعزل أو تدهور حتى تهمله الحكومة في ذلك النداء ، وربما يفسر تعيين رجل من التجار عليهم ، بأن التجار كانوا أقوى شوكة منهم وأكثر ثراء ، مما جعلهم انشط دورا في الدوائر العليا متخذة القرار .

ولا يبدو أن تعيين رئيس على الحرفيين من التجار كان شيئاً غريباً ، لأن العلاقة بين الحرفيين والتجار كانت علاقة وثيقة فالموثرات الاجتماعية التي كانت تؤثر على التجار ، كان أثرها يظهر بشكل مباشر على الحرفيين (٨٣) بالإضافة الى أنه كان من مهام شيخ الطائفة تنظيم البصلة بين أعضاء الحرفة والتجار (٨٤) .

(٨٣) فوزى جرجيس ، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي ، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١٧ .

(٨٤) نفسه ، وقد كان للشيخ مهام عديدة بالإضافة الى ما سبق منها : تحديد أثمان العمل ، وترتيب درجات الأجور ، وهو الذي يقبل دخول أعضاء الطائفة ، ويجمع العوائد المقررة عليهم ، وذلك بتوزيعها عليهم حسب مقدرة كل منهم على الدفع كما يمنح الأعضاء شهادات تقرر كفاءتهم وتبين الأجرة اليومية لهم ، ويدافع عن الطائفة ويفض المنازعات بين أفرادها ،

==

تطور مهام المشايخ :

ومما يدل على اعتراف الحكومة بالمشايخ ودورهم في حل مشكلات طوائفهم والدولة مخاطبة محمد علي مباشرة بشيخ القبانية ، حين أمره بحل مشكلة مصطفى القباني ، التي تلخص في أنه استأجر دكان قباني بالصباغة ، ولكن المدعو سيد صالح ، أخذ الوظيفة من يده (٨٥) ولذا كلف محمد علي ، الشيخ بالاطلاع على سندات الطرفين ، والنظر في تلك الشكوى طبق القانون (٨٦) .

وتكليف محمد علي هنا واضح ، لا لبس فيه ، حيث كلفه بأن يبحث تلك الشكوى ، ولم يترك له الحرية في البحث ، بل ربطه بالقانون ، ومعنى هذا أنه قد أصبح لا يعترف بالعبادات والتقاليد الحرفية الموروثة ، وإنما وجهه نحو التجديد والتحديث ، الذي يدايته العمل بالقانون المنظم لكل الأطر .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ذلك يبين اعتراف محمد علي بالمشايخ ودورهم في إدارة طوائفهم ، واستعداداته

منا جعل منه الأب الروحي لعمال المهنة ، وإن تغير ذلك الوضع بعد الفتح العثماني ، حيث لم تعد وظيفته أكثر من كونه جابيا للضرائب ، الأمر الذي أفقد المشايخ - بعض الشيء - علاقتهم الأبوية بالحرفيين ، راجع أحمد أحمد الحجة ، المرجع السابق ، ص ١٢ . ، وصالح رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ ، وعلى الجريتلي ، المرجع السابق ، ص ٢٢ - ص ٢٣ ، وفوزي جرجس ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٨٥) معية سنية تركي ، دفتر ٨ ، ص ٥٧ ، أمر كريم في ٣ يوليونة عام ١٨٢٢ ، إلى شيخ القبانية .

(٨٦) نفسه .

للتعامل معهم ، إلا أنه من الواضح من تلك الشكوى أن الحرفيين هم الذين لجأوا إليه ، منتهكين التقاليد الحرفية التي كانت تجفل من شيخ الخرفة سيدها وكبرها الذي لا يمكن تخطيه .

وعلى ذلك يمكن القول أن الحرفيين قد بدأوا يتمردون على تلك التقاليد ويحاولون الإطاحة بها ربما تقليدا لخزية الصلانع الأوروبيين الذين بدأوا يسمعون عنهم ويحتكون بهم ، أو ربما لأنهم رأوا في محمد على مجددا ، فحاولوا الاستفادة منه في هدم تلك التقاليد التي تقف في وجههم .

وربما لجأوا للرجل للاستفادة من هيئته في إضافة هؤلاء المشيوخ ، كي يتخلصوا من ظلم بعضهم أو تجاوزاتهم ، وبدا يتضح وبما لا يدع مجالا للشك أن تدخل الرجل في شئون الطوائف جاء بدعوة من أعضائها ، ثم واصل بعد ذلك التدخل لصالحه ، أو يمكن القول أن مصالح الطرفين التقت معا حول اللقاء الداعي لهدم تلك العادات والتقاليد الموروثة . دساتير الطوائف التي تقف في وجه التجديد والتحديث .

ويبدو أن محمد عبد السلام شيخ القباية ، كان رجلا معروفا ونشيطا ، بدليل تقديمه تقريرا بحث فيه مسألة القبايين ، اللذين حثم عليه المجلس العالي اختيارهما لقسمي النخيلة وشبراخيت ، مشروطا أن يكون لكل منهما ضامن غارم (٨٧) .

(٨٧) المجلس العالي مركي ، دفتر ٧٩٢ ، ص ٩٤ ، قرار من المجلس الخديوي رقم ١٥٦ في ١٥ مايو ١٨٣٣ ، إلى الديوان الخديوي في تقريره الأول ، أن القبايين الذين تم حتى الآن اختيارهم وارسالهم إلى مختلف الأقاليم لم

ثم قدم تقريراً ثانياً أوضح فيه من الحجج والبراهين ما استوجب تصديق المجلس عليه ، وإيمانه بضرورة الاكتفاء عند استخدام القبائية باتيانهم بضمان الحضور (٨٨) فأصدر المجلس قراره رقم ٤٤٨ بقبول أعمار شيخ القبائية ، وبالاقتصار في أمر القبايين المراد إرسالهما إلى النخيلة وشبرانخيت على ضمان الحضور دون الضامن الغارم مع اتخاذ هذا القرار قاعدة يعمل بموجبها في التعيينات القادمة (٨٩) .

وان دل ذلك على شيء فإنما يدل على التطور الجديد ، الذي حدث في حياة الحرفيين ، وهو انتقالهم من مكان إلى آخر ، وهو ما لم يعهدوه من قبل ، فقد كان من أساسيات الحرفنة التوطن والأهلية في مكان واحد ، وإذا سلمنا بأن ذلك كان فيمن وشحوا وعملوا بالدولة ، إلا إنه لا بد من الإشارة إلى أن الكثير منهم كانوا مجبرين عليه بتدليل حدوث حالات الهروب العديدة في سائر الجراف وأعلى اختلاف الأقاليم ، وإيضاً يجعلهم ضامنين للحرفي حتى لا يهرب ، مما يؤكد أيضاً عدم أغراء العمل الحكومي لهم ، ونفور الكثير منه لما شابه .

يكن بينهم قبائي واحد ذو ضمان غارم ، وما ظهر أحداً من الناس ليكون ضامناً غارماً لقبائي ما ولو ربطت له مائة ، فأصدر المجلس العالي قراره رقم ٤٣٢ موقفاً بتكليف محمد عبد السلام بخير القبايين المطلوبين بحيث يركن إلى استقامتهما والوثوق بدمتهما ، لأن الحل المزمع إرسالهما إليه يتطلب أن يكون القبائي مأموناً معتمداً عليه ، ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٧٢ ، ص ٨٥ ، أمر من المجلس العالي رقم ١٤٠ في ٩ أبريل سنة ١٨٣٣ ، إلى الديوان الخديوي

(٨٨) نفسه .

(٨٩) نفسه .

وكان من مهام مشايخ الطوائف بالنسبة للدولة ، الاستفادة
بخبراتهم في المسائل التي تحتاجها وبخاصة أنهم أهل خبرة
لم تكن متوفرة عند كوادرها المستحدثة

ومن أمثلة تلك المهام تسمين الخامات لها ، ويتضح ذلك من
أخبار الديوان الخديوى للصوف الذى يؤخذ وهو شعر من
البحيرة ، على حالته الأولى التى يؤخذ بها من الأعراب ، ثم جنى
بشيخ صناع الصوف فى المحروسة ، وشيخ صناع الصوف
فى الوجه القبلى ، فلما اجتمعوا مع بعض الموظفين بالديوان ، لم
يروا بأعنا فى شراء الرطل من الصوف البحرأوى بثمانى عشرة
بارة ، ومن الصوف العقباوى بأربع عشرة بارة (٩٠) .

وكذلك تحديد أثمان المنتجات ، التى كان محمد على
بحاجة لها ، ولذا كان محمد على بحاجة الى معاونتهم ، كى
لا يرفعوا أثمان تلك المنتجات ، ويبين ذلك أمر مجلس الملكية
بالتنبية على شيخ الخبازين ، بأن لا يطمع فى رفع ثمن الردة
اللازمة لمصلحة المدايع ، وأن يبيع الأردب منها باثنى عشر قرشا
ونصف قرش كالأول (٩١) .

وكذلك كان من مهامهم تحديد أجور الحرفيين الذين يعملون
للحكومة ، ومن أمثلة ذلك اجماع شيخ صناع الصوف فى
المحروسة ، وشيخ صناع الصوف فى الوجه القبلى ، على أن

(٩٠) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٧ ، ص ٤٦ ، أمر من الديوان
الخديوى رقم ٩٨ فى ٢٩ ديسمبر ١٨٣٠ ، الى محمد بك ناظر عموم المهمات
الحربية والبلد الدفتر دار .
(٩١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٦ ، ص ٨٧ ، أمر رقم ١٩٢ فى
٢٤ أغسطس ١٨٣٤ ، الى مأمور الديوان الخديوى .

يضاف الى ثمن الصوف المعطى لمصنع الجوخ أربع بارات ،
تنقص من ثمن الرطل المعطى للغازلات ، فأصدر مجلس الملكية
قراره في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٣٠ ، موافقا لما ارتأياه ، لما فيه
من انصاف لأولئك النسوة المغبونات (٩٢) .

وان كان في ذلك دفع لظلم وقع بطائفتهم لدى الحكومة ،
بتحديد أجر لأعضائها يحمل ربحا ما ، فلا بد من الاعتراف بما في
ذلك من دفاعهم عن أفراد طائفتهم ، الا اننا لا نغفل ان تحديد
سعر معين كهذا ، أكد عدم التفريق بين الجيد والردىء ، منما يقضى
على المنافسة التى تساعد على جودة الصناعة ونموها وتطورها .

وتجدر الاشارة الى أنهم لم ينفردوا بتحديد أجور الحرفيين ،
بل شاركهم فيها محمد على وبشكل كبير ومثال ذلك أمر الجنب
العالى بالموافقة على زيادة ثمن قرية المساء ، منعا لشكوى السقائين ،
بسبب منع بيع مياه من الأسيلة (٩٣)

وكان من مهامهم أيضا توريد العمالة ، التى تحتاجها مصانع
محمد على ، فعلى سبيل المثال كان الديوان الخديوى يحضر شيخ
الخطاطين عملا بقرار شورى الجهادية ، ويأمره بتدبير الخطاطين
اللازمين ، حيث أمره في عام ١٨٢٨ بتدبير مائتى خياط ، وارسالهم

(٩٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٧ ، ص ١٨٩ ، أمر من شورى
الجهادية رقم ٢٨٧ في ٨ يناير سنة ١٩٣٤ ، الى أمير اللواء خورشيد بك وكيل
ناظر الجهادية

(٩٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٧ ، ص ١٨٩ ، أمر من شورى
الجهادية رقم ٢٨٧ في ٨ يناير ١٨٣٤ ، الى أمير اللواء خورشيد بك وكيل ناظر
الجهادية .

الى ورشة الخياطين التي بالداورية ، اضافة الى الخياطين
الموجودين بها ، لينهوا خياطة الملابس المطلوبة قبل العيد (٩٤) .

وكذلك تكليف الديوان الخديوى لشيخ التززية بتدبير
ثلاثمائة ترزى من المصريين ، ومائة من ترزية الروم والأرناؤوط ،
 وخمسين من ورشة التززية التى بالقلعة ، وارسالهم الى ورشة
ترزية الجوخ ، لانهاء الملابس المطلوبة للآليات (٩٥) .

ويوضح ذلك الأمر عدة أمور منها : ان شيخ الطائفة كان
ينسق مع الى حد ما - العمالة التى تنتمى للطائفة عند الحكومة
من ورشة الى أخرى وان الحرفيين الأجانب كل فى حرفته - على
الأقل فى تلك الفترة المبكرة - كانوا يخضعون لشيخ الحرفنة
المصرى ، بدليل تكليفه لهم بمثل تلك المهام .

ولم يقتصر توريدهم العمالة للحكومة فى داخل مصر بل الى
خارجها ، ومثال ذلك طالب مجلس الاسكندرية من محافظ
الاسكندرية ، كى يكتب الى مأمور الديوان الخديوى ، بأن يبحث
بواسطة شيخ الوزانين بمصر عن وزان ، ويرسله مع عدته الى
الاسكندرية ، لكى يرسل الى ناظر صيدا ، ولذا كتب الى
كنج عثمان أغا خازن دار البحرية ، أنه يحتاج الى وزان ، وان

(٩٤) مجلس ملكية تركى ، محفظة ٤ ، ملف ٣٠٨ - ١٣١/٢ ، ج ١ ،
ص ٧ ، أمر رقم ٧ فى ٢١ ابريل ١٨٣٦ ، الى أحمد الفندى وكيل مجلس
الملكية .

(٩٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٧ ، ص ١٨٩ ، أحمد محمد شوى
الجهادية رقم ٢٨٧ فى ٨ يناير ١٨٣٤ ، الى أمير اللواء خورشيد بك وكيل ناظر
الجهادية .

لديه ذخائر متراكمة لم ترسل إلى الجيش لعدم وجود ذلك
الوزان. (٩٦)

وبذا يتضح أن الحرفيين لم يقتصر نقلهم من مكان إلى آخر
داخل مصر ، بل كان يتم نقلهم إلى خارج مصر للعمل مثلما كان
هو الحال في صيدا ، وإن كان ذلك يتم بالتنسيق مع شيخ
الحرفة .

وبالإضافة إلى توريد العمالة ، فقد استعانت الحكومة
بهم ، لمساعدتها فنيا ومهاريا في اذابة مصانعها ، ومن ذلك أيضا
قرار الديوان الخديوي ، المتعلق بإصدار أمر إلى حسين بك
ناظر المهمات الحربية ، بأن يستدعى إلى طريقه وكلاء طائفة
الخيامين ومعلميهم ، ويكلفهم بوضع معدل للخيام من القماش
المحلاوي (٩٧) .

وفي خضم تلك المهام العديدة وغيرها التي قام بها المفتايخ
للحكومة ، فقد ظل الطوائف مهامها الأساسية ، ويتبين ذلك في
تكليف ديوان المعاونة ، بأمور التحصيل بالاسكندرية أن يحضر
شيخ طحاني الثغر المقيمين بقسم شراية ، وينبه عليه بجمع
المال والفردة المطلوبين من جميع الطحانيين (٩٨) .

(٩٦) ديوان خديوي تركيا ، دفتر ٧٩٨ ، ص ١٢٨ ، أمر من شوقي
الجهادية ، رقم ١٧٦ في ١٠ أغسطس ١٨٣٥ ، إلى ديوان الجهادية .

(٩٧) ديوان خديوي تركيا ، دفتر ٧٤٤ ، ص ١١ ، أمر من الديوان
الخديوي رقم ٢٣ في ٢٢ مارس ١٨٢٨ .

(٩٨) ديوان المعاونة ، دفتر ١٢ أوامر ، ص ١١٩ ، أمر رقم ٦٣٥ في
٧ مايو ١٨٢٢ .

وكل هذا يوضح مدى استفادة محمد علي بمشايع الطوائف
مستعانتهم بهم ، ويوضح أيضا أن الرجل قد قلم أظفارهم فقط ،
م يسلبهم كل حقوقهم أو وظائفهم ، بدليل استعانتهم هو بهم ،
شأن مصالحه وإدارة جهاز حكومته كما بينا ، مما يبين من
منة أخرى استمرارية دورهم في الوسط الحرفي ، وإن لم يكن
س قوته التي كان عليها قبل محمد علي ، بالرغم من أن
يكل العام للحرف لم يختلف كثيرا خلال برحلته ، وربما يرجع
ت في أساسه إلى محاولة الحرفيين ومحمد علي الارتقاء في
نشان بعضهم البعض ، مطيحين بالشيوخ وعاداتهم وتقاليدهم
يروثة ، التي كانت تقف في وجههم ، وربما يرجع أيضا إلى
م أساس من أساسيات الحرف بنقلهم من مكان لآخر بعد أن
نوا يتوطنون في مكان واحد يمنحهم القوة والوفرة .

الفصل الثاني

دخول محمد على العملية الانتاجية
واثره في الحرفيين

سياسة محمد علي الاقتصادية :

كانت مصر تتبع مبدأ التخصص الاقتصادي في أوائل القرن التاسع عشر ، حيث اعتمدت على الزراعة وأهملت الصناعة ، كما اتبعت في تلك الفترة مبدأ الحرية الاقتصادية ، ووفقاً لتلك السياسة كانت الدولة تتدخل في الشؤون الاقتصادية ، والصناع احرار في أعمالهم وفي تصريف انتاجهم ، تلك هي سياسة مصر الاقتصادية عندما تولى محمد علي الحكم في عام ١٨٠٥ ، فسار عليها في البداية ، ثم تركها وتحول الى سياسة اقتصادية اخرى ، قائمة على مبدئين هما :

الاستقلال الاقتصادي ، والاحتكار والتوجيه (١) حتى بولغ في ذلك وذكر انه كان الزراع والتاجر والصانع الوحيد (٢) نتيجة لما كان له من الاشراف على غالبية عوامل الانتاج والتوزيع .

(١) احمد احمد الحته ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٢) P.J. Vatiklitis : The Modern Mistory of Egypt, cox a
yamn limited, London, 1969, P. 65.

وايضاً :

جمال الدين سعيد ، اقتصاديات مصر ، ط ٢ مطبعة لجنة البيان
العربي ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٢٤ .

وأدت تلك السياسة التي أدخلها وأحكم تطبيقها الى تضخم تلك المبالغات وذكر انه احتكر في عام ١٩١٦ كل الصناعات الحرفية التي كانت قائمة في مصر منذ فترة طويلة (٣) ربما لانه اكثر من اقامة المصانع الكبرى برأسمال حكومي ، حيث عمل بها عمال وصناع لحساب الدولة بأجور محدودة ومخفضة ، ليحقق فكرتين: أولاهما فكرة الميزان التجاري الذي كان يرى انه يجب أن يكون في صالح دولته ، والثانية فكرة الاكتفاء الذاتي ، ومع بداية عام ١٨٢٠ بدا الباشا يحول بالكامل هيئة الاقتصاد المصري وبالأخص الصناعة الموجودة مهما كان أصلها (٤) .

واستمر في سياسة تلك الى أن عقدت في عام ١٨٣٨ معاهدة بلطة ليمان (٥) التي هدفت الى القضاء على نظامه الاقتصادي ، وفتح أبواب البلاد للاستعمار الاقتصادي ، وقد نفذت المعاهدة طبقا لاتفاق لندن عام ١٨٤٠ ، مما أمكن إنجلترا

(٣) مشد فؤاد شكرى وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٧٩ - ص ٨٠

Op. Cit., P. 64.

.. (٤)

(٥) هدف الاتفاق الانجليزي العثماني الموقع في ١٦ أغسطس ١٨٣٨ ببلطة ليمان الى تحطيم كل الأساليب الاحتكارية في الدولة العثمانية ، وقد وجه بالدرجة الأولى ضد محمد علي ونظام احتكار الدولة الذي يتبعه ، حيث قضت الاتفاقية أو المعاهدة بالسماح لبريطانيا بالانحياز في جميع أنحاء الدولة العثمانية ومنها مصر دون قيد أو شرط ، وعندما قرر محمد علي تنفيذ الاتفاقية كانت كثير من الاحتكارات الحكومية قد بدأت تنهار وبدأ بعض الذين تعلموا وتدريبوا في معانمه يعملون لحسابهم الخاص ، راجع : محمود متولى ، الأسس التاريخية للرأسمالية المصرية ، ص ٦٠ - ص ٦١ ، وأيضا : Op. Cit., P. 66.

من استثمار مصر اقتصاديا (٦) وسهل عليها مهمة استثمارها عسكريا فيما بعد .

ومع نهاية الاحتكار قضى على كثير من الصناعات ، وبدأت مصر ترتبط بالاقتصاد الرأسمالي الحر .

حيث انتهى مبدأ الاستقلال الاقتصادي بفشل النهضة الصناعية ، بعد أن تعرضت المنتجات المصرية لمنافسة المنتجات الأجنبية ، أثر الفاء الاحتكار وتقرير حرفة التجارة في عام ١٨٤١ ، وبعد أن حد من استهلاكها بسبب نقص عدد الجيش ، وقصر حكم محمد علي على مصر والسودان في عام ١٨٤١ ، وبذلك عادت مصر الى مبدأ التخصص الاقتصادي (٧) . وربما ساعد على ذلك وبذلك السرعة ، ضعف الكفاية الفنية وسوء الإدارة ، بالإضافة الى عوامل أخرى ، كقصور القوى المحركة أو المنافسة الأجنبية التي أدت الى القضاء على النظام الصناعي في مصر (٨) .

دخول محمد علي المجال الصناعي :

عندما انتقلت مقاليد الحكم الى محمد علي كانت الحرف الرئيسية مركزة في بعض أحياء القاهرة ، وسار الباشا على ذلك النظام ، لأن جميع أصحابها في مكان واحد يسهل مراقبتها (٩)

(٦) حليم عبد الملك ، المرجع السابق ، ص ٢ .

(٧) — Robert. L. Tignor : Modernization and British Colonial

Rule in Egypt, 1882 ... 1914, Princeton, London, P. 39.

(٨) جمال الدين سعيد ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٩) — J.C.B. Richmond : Egypt 1798 — 1952, London, 1977,

P. 64.

وايضا : على انجربلتي ، المرجع السابق ، ص ٦٣ - ص ٦٤ .

خشي انه اسس في ٧ يونية من عام ١٨٠٩ مصلحة التمهنة
على المصوغات والمنسوجات (١٠) لتحقيق ذلك القرض .

بل انه خطا خطوة أخرى بالنسبة للحرفيين ، وهى تجميعهم
لتشغيل أعماله وصناعاته ، وتمثل ذلك فى السابع من يناير
عام ١٨١٠ عندنا شرع فى إنشاء مراكز لبخر القلزم ، فأحضر
الأخشاب الصالحة لذلك ، وجعل بساحل بولاق دار صناعة
ورششات ، وجمع الصناع والنجارين والشارين ليهيئوها ،
وتحمل الأخشاب على الجمال ، ثم يركبها الصناع بالسويش
سفينة ، ويقلطونها (يطلونها بالقار) ويبيضونها (١١) ويلقونها
فى البحر فعملوا أربع سفن كبيرة لحمل الأسفار والبضائع (١٢)
ولأهمية عملية جمع الحرفيين لمشاريعه سنلقى عليها الضوء
هنا بمثال آخر لأهميتها ، بالرغم من اننا سوف نورد لها نقطة
خاصة ، فى آخر يناير من نفس ذلك العام ، شرع محمد على
فى عمل طريق تجاه باب القلعة المعروف بباب الجبل ، يوصل
الى أعلى جبل المقطم فجمعوا البنائين والقلعة والخجاريين للعمل ،
حتى انه نودى بالقاهرة بالا يشتغل أحد من هؤلاء فى عمارة
أحد ، ليعملوا فى القلعة لاتمام ذلك العمل ، الذى تم فى العام
التالى ، فكان طريقا واسعا منحدرًا من أعلى الى أسفل يسهل
الصعود الى الجبل والنزول منه (١٣) بدون مشقة كبيرة . وبدءا

(١٠) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، مطبعة دار الكتب المصرية ،
القاهرة ، ١٩٢٨ ، ص ٢١٨ .

(١١) عبد الرحيم الجبرلى ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .

(١٢) المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

(١٣) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

من تلك الفترة والاحتكار مستمر على المعمرين المستعملين في الأبنية والعمائر : كالبنايين والنجارين والنشارين والخراطين ، والزامهم في عمائر - أعمال - الدولة بمصر وغيرها بالأجرة أو بالتسخير ، مما أدى الى اختفاء الكثير منهم وإبطاله لصناعته وإغلاق من له حانوت حانوته (١٤) وعندما كان يطلبه كبير حرفته المكلف بإحضاره عند معمار باشا ، كان يجد نفسه مخيرا بين ثلاثة مواقف ، أما أن يستجيب له ، وأما أن يفتدى نفسه . وأما أن يقيم بدلا عنه ويدفع له الأجرة من عنده ، وعلى ذلك ترك الكثير من الصناع صناعاتهم وأغلقوا حوانيتهم ، وتكسبوا بحرف أخرى ، فتعطلت بذلك أعمال الناس في التعمير والبناء ، بحيث أن من أراد أن يبني كانونا أو مدودا لدابته تحير في أمره ، وإذا كسر لانسان مفتاح خشب كان لا يجد نجارا يصنع له مفتاحا آخر الا خفية (١٥) .

وفي أغسطس من عام ١٨١٩ كلف محمد علي الكتخدا بك بأن يكثر من أصحاب الحرف والصناعات من المعمارين والحدادين، وذلك باضافة شيء على يوميات الصناع المستخدمين بالاشغال (١٦) مما يبين انه لم يحول كل الحرفيين الى عمال أجراء مباشرة .

ويؤكد ذلك انه في نفس الأمر ، قد أوضح للرجل بأنه طلب مرارا من أمين أفندي المعمارجي مؤكدا له انه من البدهي

(١٤) عبد الرحمن الجبرتي ، المصدر السابق ، حوادث شهر ديسمبر سنة ١٨١٢ ، اليوم السابع منه ، ص ١٨٧ .
(١٥) نفسه ، ص ١٨٨ .

(١٦) معية سنية تركي ، دفتر رقم ٣ ، ص ٩٧ من الجنب العالي (ترجمة الامر رقم ٣٦٠) في ١٢ أغسطس ١٨١٩ الى كتخدا بك .

أن يكثّر من النجارين والنشّارين والبنّائين والنحاتين المرتبطين بفنّ المعمار ، والخراطين والحدّادين والسباكين والبرادين المرتبطين بمصنّع الحديد وفنّ الصناعات الأخرى من فروع هذين القسمين ، وناصحا له بإضافة شيء على يومياتهم ، وبأن يسعى الى تكثيرهم أيضا بواسطة العمل على تحريك طمعهم (١٧) وبذلك يتضح أن محمد على عمل على الاكثار من الحرفيين لديه ، سواء باغرائهم ماليا أو باللعب على أوتار طمعهم ، مما يبين مرة أخرى أن الرجل لم يجبر على الأقل - كل الحرفيين على العمل بمشاريعه الصناعية ، وإنما نصب لهم الفخ أو الشبكة فوقوا فيها .

ولم يتوقف الرجل عند ذلك الحد ، بل انه عمل على تكوين كوادر وهياكل صناعية لديه ، ويبين ذلك ارادته الصادرة في سبيل تكثير أرباب الصناعة على ذلك النحو ، على أن يكون الضم المقدر على يوميات الصناع المستخدمين بالأشغال بحسب مراتبهم ، وأن يقرروا نظاما على يوميات الأسطوات ومن يليهم وكذلك التلاميذ ، وأن يحيل الى أمين أفندى مهمة تكثير الصناع المرتبطين بفنّ المعمار ، وأن يحيل الى على شاكّر أفندى مهمة تكثير الصناع المرتبطين بمصنّع الحديد ، وأن يأخذ على كل منهما عهدا وموathيق شديدة (١٨) .

مما يوضح أن الرجل كان جادا في بناء كوادره العاملة بفئاتها المختلفة وبهيكل أجور منظم ، مخصصا لذلك الأمر كبار موظفيه على أن يكونوا مسؤولين أمامه عن تنفيذ تلك السياسة .

(١٧) نفسه .

(١٨) نفسه .

ويبين أيضا أن مسؤولية محمد على في هذه الطوائف بذلك الشكل ، لا يمكن عدها مسؤولية كاملة ، بل ان الطوائف تعد هي المسؤولة مسؤولية مباشرة في هدم نفسها أو انتحارها لوقوعها في ذلك الفخ .

كان ذلك فيما يختص بمسألة دخوله مجال الصناعات المعمارية والمعدنية ، ومعالجته لأوجه القصور عنده ، أما فيما يختص بصناعة الغزل لديه فقد اصدر أمره في فبراير سنة ١٨١٩ الى محمود بك الخازندار ، لكى يوزع الخيوط على كل منزل به نساء يشتغلن بها (١٩) وبذا يتضح أيضا بداية دخوله بنظام الاحتكار الى تلك الصناعة .

وبعد ذلك اصدر تكليفا الى كاشف الجيزة وغيره ، مبينا لهم في التكليف عدم ارتياعه من اشتغال بعض اصحاب الأنوال بالأشغال الخارجية ، ولزوم التنبيه عليهم وتأديب من لا يمتنع منهم (٢٠) ويصور هذا التكليف خطوات سياسة محمد على تجاه الحرفيين ، فهي تبدأ بعدم ارتياع تجاه وضع صناعى معين ، ثم تنبيه لتعديله ، فزجر لمن لم يتعظ ... الخ .

وربما كان مضطرا الى اجمالى تلك السياسة في أمر واحد ، دون أن يفسح فترة زمنية لكل خطوة منها ، ومما يوضح صعوبة موقفه ومشكلته اصداؤه أمرا بإيقاف العمل مؤقتا في الأنوال ،

(١٩) معية سنية تركى ، دفتر ٣ ص ٥٩ ، أمر رقم ١٩٩ ، في ١٧ فبراير عام ١٨١٩ .

(٢٠) معية سنية تركى ، دفتر ٣ ، ص ٨٥ ، أمر عام رقم ٣٠٥ في ١٩ يونيه ١٨١٩ .

نظرا لكثرة البفظة الموجودة ، وأمره ناظر الأنوال بالاجتهاد في
تصريفها وبيعها (٢١) ويوضح ذلك الأمر عدة أمور منها ، ان أصحاب
الأنوال كانوا يعملون لحسابهم خلسة في بعض الأحيان ، وان السوق
الداخلي كان ضيقا أمام منتجات محمد على مما أدى الى زياد
مصنوعاته من حاجة تلك السوق ، مما يبين حاجته الشديد
الى الأمر السابق والى اجماله بذلك الشكل .

ولمواجهة ذلك الأمر بحزم أكثر ، أمر الرجل على بك ناظر
الأقماش بضبط القماش البراني ، ويجعل النساجين في مكان
واحد بباب واحد يخرجون منه (٢٢) بعد ان كان هؤلاء النساجون
على أنوالهم في أماكنهم الخاصة ، وترك في ذلك الأمر الحري
لذلك الناظر كي يبدى رغبته في أماكن النساجين المراد انشاؤه
في القرى (٢٣) .

ولم يكتف محمد على بأمره هذا الى ناظر الأنوال ، بل
أصدر أمره الى ناظر قرى أرز رشيد كي يجمع النساجين طرفة
في محل واحد للتمكن من منع البراني ، مع العمل على تعمير المكا
لحفظه من المطر (٢٤) وخلافه .

(٢١) معية سنية تركي ، دفتر ٩ ، ص ٢٠٩ ، أمر من الجناح العا
رقم ٧٦٢ في ٢٥ سبتمبر ١٨٢١ .

(٢٢) معية سنية تركي ، دفتر ٩ ، ص ٢٠٩ ، أمر الجناح العا
رقم ٧٥٧ في ٣٠ أغسطس ١٨٢٢ .

(٢٣) نفسه .

(٢٤) معية سنية تركي ، دفتر رقم ٩ ، ص ٢٢٩ ، أمر من الجناح العا
رقم ٨٢٧ ، في ١٧ سبتمبر ١٨٢٢ .

وزاد فى الأمر متابعة واهتماما أنه كان يطلع على كشف ما يضبط من البرانى ، فى بلاد وجه بحرى ، ومنها ما أطلع عليه فى شهر أغسطس من عام ١٨٢١ ، ثم كان يحزر بعد ذلك الى حكام تلك البلاد وكشافها يأمرهم بالاجتهاد فى منع البرانى منعاً باتاً (٢٥) حتى وصل الأمر به الى أن أصدر أمراً الى والى جرجا فى عام ١٨٢٣ ، أوضح له فيه بأنه نظراً لأمر المنع المتعلق بانتاج الأقمشة والخيوط ، سواء بالتصنيع المباشر أو البيع أو الشراء تكون العقوبة هى الجلد والموت أو العمل فى مصنع بولاق وعاليكم أن تعينوا القرية التى يوجد فيها المذنب وكذلك اسمه وشهرته ثم أرسلوه الى المصنع (٢٦) .

كما تابع العملية الانتاجية من زاوية أخرى هامة ، وهى زاوية جمع المادة الخام اللازمة للصناعة حيث أصدر محمد على تكليفاً لعمر بك حاكم المنوفية أمره فيه بجمع الكتان الجديد الموجود عند الفلاحين (٢٧) ثم توزيعه بعناية على الفزارين ، من أجل صيانة مصلحة الأنوال من الكساد (٢٨) كما أمر بتوزيع التيل الذى يرد من مأمورية المحلة على النساء اللاتى يعرفن الغزل

(٢٥) معية سنبة تركى ، دفتر بدون نمرة ، أمر رقم ٧٧٨ ، محرز فى ٢٩ سبتمبر ١٨٢١ ، الى ناظر أنوال أقماش ، ص ٢٩٦ .

(٢٦) مراجع : أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٧ .

(٢٧) معية سنبة تركى ، دفتر ٣ ، ص ١٩ ، أمر رقم ٤٦ فى ١١ سبتمبر سنة ١٨١٧ .

(٢٨) نفسه .

لغزله (٢٩) وعلى أن يرسل الى رشيد لعمل قلع المراكب (٣٠) .

ومما يدل على ايمان محمد على في احتكار تلك الصناعة وبعض الصناعات الأخرى انه لم يترك حتى القوط حرة ، فقد كان سكان فوه يصنعونها ، ثم يذهبون بها الى طنطا لطبع التمغة عليها وبيعها ثم إعطاء ثمنها لشيخ فوه (٣١) .

كذلك رفض في عام ١٨٢٨ اجابة طلب الصباغين انشاء مصابغ على نفقتهم ، مبررا ذلك بأنهم يطلبون أخذ ثمانية قناطير نيلة من الحكومة ، ومؤكدا انه يجب تشغيلهم على ذمة الحكومة ، لأن الحكومة ضبطت المصانع التي بالمحروسة وبالأقاليم ، وأنشأت مصبغة بالمحروسة ، أنفقت فيها مبالغ كبيرة ، ولأن الصباغين لو أخذوا من الحكومة خمسة قناطير من النيلة ، فليس ببعيد أن يأخذوا من الخارج خمسة عشر قنطارا (٣٢) .

ومن ذلك الأمر يتضح عدة أمور : منها حرصه على أمواله التي أنفقها في بناء مصبغة المحروسة ، وخوفه كذلك من انه لو أباح ذلك للصباغين بمنحهم بعض القناطير من النيلة للصباغة ، فسوف يحصلون من الخارج على أضعاف أضعاف ما يعطيه لهم ، ومن هنا كانت معارضته لطلبهم .

(٢٩) معية سنية تركي ، دفتر بدون نمرة ، ص ٢٥٥ ، أمر رقم ٢٦٢ في ٢٩ يولية سنة ١٨٣٢ ، الى احمد افندي من قسم صفت .
(٣٠) نفسه .

(٣١) معية سنية تركي ، دفتر ٨ ، أمر كريم رقم ٤٨٦ في ١٥ مارس سنة ١٨٢٢ ، الى كاشف الغربية .

(٣٢) ديوان خديوى تركي ، دفتر ٧٤٣ ، ص ٩٩ ، أمر من الجنباب العالي على هامش الخلاصة رقم ١٩٢ في ١٠ ابريل سنة ١٩٢٨ ، الى محمد أغا ناظر أقسام المنصورة .

ومع احتكاره لكل ما يخص الغزل والنسيج ، فيبدو أن احتكار صناعة غزل ونسج الحرير قد ظلت بعيدة عنه حتى عام ١٨٢٨ ، حينما كلف حسن أفندى مأمور نصف الشرقية بأن ينبه على الفلاحين بتوريد الحرير الذى ينسجونه بمعرفتهم الى الميرى (٢٣) وربما يرجع ذلك الى أن تلك الحرفة كانت قليلة أو بسيطة في مصر .

كما طلب المجلس العالى من الديوان الخديوى ، أن يطلب من الكتخدا بك تنفيذ مضمون خلاصة المجلس الصادرة في ١٧ يناير عام ١٨٣٠ ، الخاصة بتوزيع الصوف على الفزالين (٢٤) وكذلك أمر محمد على مشايخ عربان أولاد على والجميعيات المقيمين بقسم دمنهور ، أن يرسلوا الصوف المرتب عليهم ، واللازم لتشغيل الأحرمة (البطاطين) بدمنهور (٢٥) .

ومما يلقي الضوء على سياسة محمد على الاحتكارية الحرفية، ويوضح أنها مسألة مصلحة مالية ، الأمر الذى أصدره الى وكيل ناظر المجلس العالى ، طالبا منه فيه أن يجرى مقايضة في مسألة المسامير اللازمة لمصلحة الأبنية ، وهل الحصول عليها من الحدادين مقابل اعطائهم الحديد الخردة المتراكم في ورشة المهمات الحربية أوفق للمصلحة ، أو انشاء مواقد في ورشة الحديد

(٢٣) معية سنية تركى ، دفتر ٣٣ ، ص ٢٩٥ ، أمر من الجنباب رقم ٣٤٨ في ٦ ابريل سنة ١٨٢٨ .

(٢٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٦ ، ص ٢٨ ، قرار من المجلس العالى رقم ٦٩ في اول مارس سنة ١٨٣٠ ، الى الديوان الخديوى .

(٢٥) معية سنية تركى ، دفتر بدون نمرة ، ص ١٧٧ ، أمر رقم ٢١٢ في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٣٢ .

ببولاقي وصنعها هناك أوفق (٣٦) ولم يكتف بذلك بل طالبه بأن تعرض عليه نتيجة تلك المقايسة (٣٧) ومن ذلك الأمر وتلك المقايسة يمكن القول بأنه طبق نظام الاحتكار على المصنوعات الحرفية، التي وجد فيها فائدة له ، أما غيرها فقد تركها لأصحابها .

ويؤكد ذلك أن الميرى كان يستأجر ستة عشر مدقا لمدة ست سنين ، من شخص يدعى محمد أبو ناصر ، تقع في ثلاث محلات بدمياط ، وعندما أراد الرجل بيعها ، خاطب بذلك محمد على في عريضة بعث بها إليه ، وقد صرح بأن تسلم له وأن يصرح له ببيعها ، وعلى هامش أمره ذكر للمسؤولين بأنه ان كانت تلزم للميرى تلك المدقات فليشترها ، وان لم تكن تلزمه فليتركها للرجل يبيعها لمن يشاء (٣٨) مما يبين من جهة أخرى تشجيعه لحرية الصناعة وعدم تصلبه أمام سياسة الاحتكار .

ويؤكد ذلك تصريحه الى بورنج ، الذي ذكر فيه أن هدف صناعته ، التي تحمل في سبيلها أكبر التضحيات « أنه لا ينتظر من وراء منشآته أى ربح بل تعويد شعبة أعمال المصانع » (٣٩) وهو بعد آخر مواكب لمصلحته المالية ، مما يبين أن الشقين

(٣٦) معية سنية تركى ، دفتر ٦٨ ، ص ٢٨٥ ، أمر رقم ٣٣٥ فى ١٧ نوفمبر ١٨٣٥ .

(٣٧) نفسه .

(٣٨) معية سنية تركى ، دفتر رقم ٨ ، ص ١٢٦ ، ترجمة الأمر التركى رقم ١٧٠ ، فى ٢٧ أغسطس ١٨٢١ .

(٣٩) أندريه ايمان ، الصناعات المصرية فى ظل الأسرة العلوية ، اتحاد الصناعات المصرية ، الكتاب الذهبى (بمناسبة مرور ٢٥ سنة على تأسيس الاتحاد) مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ٨٣ .

كانا يخدمان سياسة الرجل بمصر ، في إطار الميزان التجاري والاكتفاء الذاتي .

وربما يساعد على فهم ذلك ، انه عندما عزم بعض الصباغين على اقفال مصابغهم قبل احتكارها أصدر أمره الى الكتخدا بك ، ذكر له فيه بأن مراده هو ادخال مسألة هذه الصباغة تحت نظام موافق للمصلحة « فاجتمعوا المخلصين لنا » وتشاوروا معهم فيما اذا كان الأوفق هو ابقاء هذه المسألة طرف الأصناف - الحرف - أم ضمها على نظارة الأنوال ، وأفيدونا بما يتم عليه الرأي » (٤٠) . فهل كان محمد على يستين حقاً بمستشاريه ويستفيد بهم ، لا أن محمد على كان شأنه شأن حكام فترته ينفرد بالحكم في كل أموره وشئونه ، التي تمثل الصناعة جزءاً منها ، ورغم هذا فان ذلك يوضح انه دخل سياسة الاحتكار وفقاً لرأى مستشاريه وأعوانه ، الذي من المؤكد انه كان يلقي قبولا عنده ، واستجابة لضغوط المشايخ بالاقبال من الضرائب والقرض، مما يعنى انه قد تكون تيار متعدد المصالح والروافد والاتجاهات فانصاع له . .

وربما يؤكد ذلك انه قد أصدر تكليفه الى حسن أغا بأمور الفيوم ، طالبا منه وضع أصول لتشغيل المعاصر بين الأهالى (٤١) مما يعنى انه ترك لأصحاب المعاصر الحرية في ادارة حرفتهم ، التي لم تدم طويلا اذ سرعان ما سحبها ، بتراجعته

(٤٠) معية سنية تركى ، دفتر ٦ ، ص ٥٠٣ ، أمر رقم ٦٠٣ في ١٢ أغسطس سنة ١٩٢١ ، الى البك الكتخدا .

(٤١) معية سنية ، دفتر ٢٩ ، ص ٨٧ ، أمر رقم ١١٧ في ٢١ يناير سنة ١٩٢٧ ، وقد حررت صورة بهذا المعنى الى معظم مدن مصر .

وفرضه الاحتكار عليها في نفس العام ، مما يجعل المرء يتساءل أين خطة أو منهج الرجل ، أو بمعنى آخر أين سياسة محمد على الاقتصادية أو الصناعية مما رأينا ، وهل كانت تلك السياسة المتذبذبة تهدف الى تحقيق مصلحة الدولة فقط ، أو انها استهدفت الى جانب ذلك تحقيق مصلحة الجهاز الادارى المشارك في الحكم ، الذى كان يكسب من وراء ذلك الكثير (٤٢) . ، ورغم ذلك فان تلك الرؤية الداخلية التى طرحت ذلك التساؤل لا تلتفى الاطار العام لسياسة هذه الصناعية والاقتصادية المتميزة .



اثر مستشاريه عليه :

لما تولى محمد على الحكم وجد الحرف الرئيسية مركزة في بعض أحياء القاهرة ، فسار على ذلك النظام لسهولة مراقبتها ، فأمر بناء على مشورة بعض الافرنج باقامة عمارة بين السورين وحارة النصارى المعروفة بخميس العدس ، ليجتمع بها أصحاب الصنائع القادمون من بلان الافرنج وغيرهم ، فأفردوا لكل حرفة وصناعة محلا وصناعا ، واشتمل المكان على الأنوال والدواليب والآلات لصناعة القطن والحزير والأقمشة والمقصبات (٤٣) ولذا ألزموا مشايخ الحارات بجمع ٤٠٠٠ غلام من المصريين ليعملوا تحت أيدي الصناع وليتعلموا ، وليتقاضوا أجرة يومية ، فمنهم من يأخذ

(٤٢) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٦٣ - ٦٤ .

(٤٣) راجع : أحمد أحمد الحثه ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ -

ص ١٥٣ .

القرش والقرشين والثلاثة ، بحسب الصناعة وما يناسبها ، على أن يعودوا الى أهلهم آخر النهار (٤٤) .

وفي عام ١٨١٠ أحدث محمد علي (بدعة المكس) وهي ضريبة على النشوق ، حينما لفت بعض الأروام نظرا لكتبخدا بك الى أمر النشوق وكثرة المستعملين له وكذلك الدقاقيين والباعة وأشاروا عليه ، بأنه اذا جمع دقاقيه وصناعه في مكان واحد ، وفرض عليهم مقاديرا (ضريبة) يلتزمون بها ، فإنه سيضبط رجاله ويجمع ماله ، ويوصله الى الخزينة من يكون ناظرا وقيما عليه « فإنه يتحصل من ذلك مال له وزن » . ورفع كتبخدا بك ذلك الأمر الى محمد علي ، الذي أمر في الحال بكتابة فرمان بذلك (٤٥) مما يبين أن محمد علي لم يكن ينوى الاحتكار ، وإنما سار فيه كنظام قديم سهل قبولته والتحكم فيه ، فالحرف الجديدة التي أخضعها له كانت كتلك الحالة التي بين أيدينا ، أغراه في ذلك شدة حاجته للمال ، فصار فيه بشدة .

واختار الذي جعلوه ناظرا على ذلك خانا بخطة بين الصوريين ونادوا على كل صناع النشوق وجمعوهم بذلك الخان ومنعوهم من الجلوس بالأسواق والخطط المتفرقة ، وكان الناظر أو القيم

(٤٤) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٤٥) يلاحظ هنا أن الجبرتي يذكر انها بدعة ، وذلك لانه كان لا يرضى عن مثل تلك الأمور ويتناعضها ، راجع الجبرتي ، ج ٧ ، ص ٨٢ - ص ٨٣ ، على حين ذكر البعض « انه وكل امر ملاحظتهم على من هو كفاء وفرضت على هذا الصنف ضريبة لعادت الخزينة بإبراد وافر » وهو بذلك يقرر صراحة انها ضريبة وليست كما ذكر الجبرتي ، راجع : أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ص ٢٢ .

على ذلك يشتري الدخان المعد لذلك من تجارته بثمن حدده هو ، ثم يبيعه لصناع النشوق بثمن حدده أيضا ، ومن وجدته يبيع شيئا من الدخان أو يشتريه أو يسحق نشوقا خارجا عن ذلك الخان ولو لخاصة نفسه يقبض عليه ويعاقب ويفرغه (٤٦) وسرعان ما غم ذلك الأمر القرى أيضا (٤٧) .

كما نظر الديوان الخديوى فى عام ١٨٢٦ ، اقترح ابراهيم أغا مأمور المحلة ونبروه - ولاحظ بعض صعوبات ومحاذير فى الأخذ به - الذى طالب فيه بجمع حلاجى القطن الموجودين فى المحلة والقرى التابعة لأقسامها ونبروه ، بآلاتهم وأدواتهم فى ثكنة سمالوط ، وجرد القطن الموجود فى ذمتهم ، وغزل القسم النظيف منه وتوربده الى تلك الثكنة ، وكذا احضار الكتاب والقبانية والسمناسرة والمخزنجية الى الثكنة ، واقامتهم فى محال مناسبة (٤٨) مما يوضح اثر بعض مستشارى محمد على ودورهم فى سلوكه للخط الاحتكارى للحرف ، ويوضح كيف كانوا ضالعين فى ذلك الأمر ، حتى ولو لم تتحقق افكار بعضهم ، فقد تحققت افكار البعض الآخر .

ويتضح ذلك من قرار الديوان الخديوى رقم ١٠١ فى عام ١٨٢٧ ، والمتعلق بالموافقة على اقتراح رستم أفندى مأمور ملبج وأبيار ، باعادة المعاصر الى ذمة الميرى - وهو العام الذى ترك فيه حريتها - وبترتيب المعاصر الموجودة فى كل مأمورية فى

(٤٦) الجبرى ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(٤٧) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

(٤٨) كما طالب المقترح باحالة ادارتهم الى حسن افلا ، راجع :

ديوان الخديوى دفتر ٧٣ ، ص ٦ قرار رقم ١٥ فى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٢٦ .

محل واحد ، حيث بين أن هذا الفعل يمنع المعصرية من إدخال
البذر البرائى فى بذور الميرى ، ويزيل الشك بالكلية فى مسألة
التهريب (٤٩) مما بين أن سياسة الدولة كانت توجهه لمجرد
الشكوك ، وليس للحقائق والوقائع ، وبالفعل تصدر الأوامر
الى كل مأموريات الوجه القبلى بأن يقوموا بتطبيق تلك
القرارات (٥٠) .

مما يلقى أيضا بظلال من الشك على سياسة محمد على
الاقتصادية الصناعية ، وبين أنها لم تكن تابعة من عقيدة
اقتصادية ثابتة ، وإنما كانت بالإضافة الى الأسباب السابقة
مسألة ردود أفعال ، وجهه اليها مستشاروه ومعاونوه ، الذين
لعبوا فيها أيضا دورا كبيرا ، تلاقى مع أهداف الرجل وساعد
على سلوكه ذلك الخط .

كما أن رستم أفندى هذا - يبدو أنه كان يمثل مركز
قوى - هو أيضا صاحب الاقتراح ، الذى وافق عليه الديوان
الخديوى ، وأصدره فى صورة قرار خاص بإلغاء محال الصباغة
التابعة للأهالى وإنشاء مصابغ حكومية فى المأموريات (٥١)
وزيادة فى الأحكام اقترح الرجل ، ووافق الديوان الخديوى على
اقتراحه بصنع اختام بواسطة ديوان القماش ، وتوزيعها على
تلك المصابغ لختام الأقمشة المصبوغة فيها لمنع التهريب (٥٢) .

(٤٩) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٢ ، ص ٣٦ ، صدر فى ٩ سبتمبر
سنة ١٨٢٧ .

(٥٠) نفسه .

(٥١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٤ ، ص ٣١ ، قرار رقم ٢٠٩ من
الديوان الخديوى فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٨ . كما صدرت الأوامر الأخرى بذلك
المعنى الى مأمورى الأقاليم ، بأن يعملوا بموجب ذلك الاقتراح وذلك القرار .
(٥٢) نفسه .

ويبين ذلك أن هؤلاء الرجال وأمثالهم من دولاب حاكم محمد علي ، كانوا وراء سياسته الاحتكارية ، للمكاسب التي جنوها من ورائها ، سواء بوجه حق ، أو بغير وجه حق يتمثل في سوء الإدارة : كالرشاوى ، واقتناص بعض الأموال وغيرها. وعلى أية حال فيبدو أن الرجل كان يستجيب لهم ، ربما لتلاقي أفكارهم معه لثقتهم فيهم ، أو لأنه كان مشغولا بأمور أخرى كتوسيع الدولة ، وحروبه وصراعاته مع الباب العالي والدول الأخرى . . الخ ، أو لأنه كان يرضى بما يقدم له من اقتراحات ما دامت توفر له ما يحتاجه من المال ، ولكن مما لا شك فيه أن الإدارة الحاكمة معه كانت هي المستفيد الأول والأخير من وراء تلك الاقتراحات .

وعلى ذلك فإننا نحمل محمد علي أكثر مما يحتمل ، عندما نذكر أنه المسئول الأول عن الاحتكار ، الذي بدأ تقريبا في منتصف عام ١٨٠٩ ، وكان بطريقة عفوية ، وغير مقصودة كعقيدة ، ولكن تراكماته فيما بعد أدت الى ما انتهى اليه من نتائج .

جمع حرفيين :

ففيما يختص بجميع النشارين أو المنشرجية ، أصدر الجناح العالي امرا الى حاكم المنصورة ، كي يسرع بإرسال ٦٠٦ انفار من المنشرجية ، مع رجل محافظ رشيد ، ينسأ على طلب المحافظ (٥٢) .



(٥٢) معية مسنية تركي ، دفتر ٩ ، ص ٢١٥ ، امر رقم ٧٦٤ في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٢٢ .

كما كلف مدير الشرقية بأن يدبر النشارين ومساعدتهم مع
مناشيرهم ، ويسلمهم الى القواس عثقان المرسل الى طريقه
لاحضارهم الى ترسانة بولاق (٥٤) وطلب كذلك من مدير الخريجة
بأن يهتم بارسال الأنفار النشارين المطلوبين من مديريته لاشغال
القوارب في ترسانة بولاق بدون تعال (٥٥) مما يبين شدة حاجته
الى النشارين المرتبطين بصناعات الترسانة وغيرها ،

اما حرفة النجارة فقد أمر خليل بك محافظ دمياط ، بجميع
مائة نفر من الأولاد ، وتعليمهم صناعة النجارة في ترسانة دمياط ،
بدلا من الذين كانوا بها وأرسلوا الى ترسانة الاسكندرية (٥٦) .

كما طلب ادهم بك ناظر تشغيل المهمات الحربية أن يمد
بعدد من القونداقجية (صانعى القواعد الخشبية للبنادق)
ليصنعوا قواعد جديدة للخمس عشرة ألف بندقية المكسورة
والقواعد في التفنكخانه (ورشة البنادق) ، لأن الذين لديه من
القونداقجية ليسوا من الكثرة ، بحيث يكون لعمل هذا العدد
الكبير من القواعد ، ولذا اقترح هو نفسه ، أن تمد التفنكخانه
بالقونداقجية المقيمين في مختلف نواحي القطر البحرى فأقر
المجلس رايه ، مقررًا في ٨ مايو ١٨٣٠ ايفاد أوسطى قونداقجى
مصحوب بقواس الى الوجه البحرى ، وأوسطى قونداقجى آخر

(٥٤) ديوان شورى المعاونة تركى ، دفتر ١٥٨ ، ص ١٩٨ ، أمر رقم ٦١٨
في ١٤ مارس سنة ١٨٢٨ .

(٥٥) نفس المصدر ، ص ٢٠٧ ، أمر رقم ٩٧٧ في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٨ .

(٥٦) معية سنية تركى ، دفتر ٣٧ ، ص ٤ ، أمر رقم ١٧ في ٢٦ يولية
سنة ١٨٢٨ .

مصحوب بقواس الى الوجه القبلى ، ليهر بالمأموريات فيفرز
القونداقية الصالحين للخدمة ويحضرهم للقاهرة (٥٧) .

ولشدة الحاجة الى النجارين ، أمر الجناب العالى بجمع
مائة غلام من المحروسة ، بمعرفة نظارها لتعليمهم صناعة النجارة ،
لأن النجارين قليلون (٥٨) مما يوضح أن تلك الحرفة لم تكن تكفى
حاجة محمد على ، ولذا جاء ذلك الأمر كى يدخل دماء جديدة
لتلك الحرفة .

وفى مجال حرفة الحلج والعزل والنسج ، أمر محمد على ،
رستم أفندى مأمور نظام مليج وأبيار ، بحصر أعداد النساء
والبنات لتنظيف قطن ذواليب مصنع شبين وارسالهم للعمل
وعدم تعطيل الاشغال (٥٩) كما أمر مدير الشرقية أن يجمع نحو
خمسة آلاف عاملة من النساء لأشغال الغزل (٦٠) .

وكذلك كان الحال فى مجال صناعة الحرير ، مع أنها كانت
صناعة جديدة على مصر ، حيث أصدر الديوان الخديوى قراره
بجمع مائتى نفر من صنّاع الحرير ، بمعرفة مشايخ الثمن

(٥٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٣ ، ص ٧٧ ، قرار من الديوان
الخديوى رقم ١٦٢ فى ١٧ ابريل سنة ١٨٣٠ ، الى مأمور القليوبية وغيره .

(٥٨) معية سنية تركى ، دفتر ٧٤ ، ص ٥٣ ، قرار من الجناب
العالى رقم ١٠٤ فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٢٦ ، الى البك المخازندار .

(٥٩) معية سنية تركى ، دفتر ٢٤ ، ص ١١٧ ، أمر الجناب العالى
رقم ٤٦٦ فى ٢٩ يونية سنة ١٩٢٦ ، الى رستم أفندى مأمور مليج وأبيار .

(٦٠) نفسه .

وارسالهم الى ناظر الحرير (٦١) مما يؤكد تعطشه الى الحرفيين عامة في بداية دخوله المجال الانتاجى .

ومما يبين جدية رجال الادارة في جمع الفلمان الشكوى التى قدمها الشيخ المالكى ، شيخ ثمن الأربكية ، التى اوضح فيها انه جاد فى تدبير الأنفار اللازمين للترسانة وارسالهم اليها الا انه لا تصرف له فى مقابل ذلك النقود المعتاد صرفها عن كل نفر ، لنقباء مشايخ الأثمان ، التى يطلق عليها معتادية النقيب وقدرها قرشان باعتبارها بدل قهوة ومركوب ، ولذا قرر الديوان الخديوى انه يجب التنبيه على ناظر التشغيل بالترسانة ، بصرف تلك المعتادية له ، أسوة بنقباء مشايخ الأثمان الآخرين (٦٢) .

وربما تفسر لنا تلك المعتادية ، عملية الضرب والاهانة التى كان يقوم بها هؤلاء المشايخ والنقباء للأهالى ، لأن فى تلك المعتادية مصلحة مالية لهم ، وفى سبيلها يهون كل شئ او يفعلون أى شئ .

وازاء ذلك برزت ظاهرة هروب الحرفيين من مشاريع محمد على الصناعية ، ويوضح ذلك الأمر الصادر الى كل المديرين ، محددًا فيه أسماء الأحد عشر نفرا من حدادى قلعة الكباش الهاربين ، للقبض عليهم وارسالهم الى حسن أفندى ناظر المصانع (٦٣) كما اصدر الجنب العالى أمرا الى الديوان الخديوى،

(٦١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٣٦ ، ص ٥ ، قرار من الديوان الخديوى رقم ٤٧ فى ١٢ يونية سنة ١٨٢٧ ، الى حضرة الأفندى .
(٦٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٣٦ ، ص ٥١ ، قرار رقم ٢٨١ فى ١٨ يونية سنة ١٨٢٧ .

(٦٣) مية سنه تركى ، دفتر ٢٤ ، ص ١٨٢ ، امر الجنب العالى رقم ٣٧٢ فى ١٤ يولية سنة ١٨٢٦ ، الى محمود بك مأمور نظام نصف الغربية .

يذكره بقراره رقم ٩٢ ، القاضي بقبول ما اقترحه عارف أفندي ناظر معامل الشيت ، والخاص بالبحث عن الحدادين ، الذين فروا من مصانع الحديد الى قراهم في الوجه البحرى والذين تقتضى الضرورة ارجاعهم الى مصانعهم ، ليتسنى لها ان تهيب المهام المطلوبة منها وان ترسلها (٦٤) .

وكذلك امر محمد على محافظ دمياط بالقبض على الأنفار والقلافة الهاربين من ترسانة الاسكندرية واعادتهم اليها لمدامة عملهم في تشغيل السفن (٦٥) وأيضا أصدر أمره الى مدير نصف اول وجه قبلى ، بالقبض على الفارين من شغالة ورش التفنكخانه المقيمين بنصف اول وجه قبلى ، واعادتهم الى محل عملهم بالحوض المرصود (٦٦) .

ولواجهة ظاهرة الهرب تلك أصدر محمد على أمره الى ناظر المجلس الملكى ، ليتداول في مسألة الفارين ، وليصدر نشرات أكيدة الى نظار الفابريقات بالعناية فى امر منع العمال من الفرار واتخاذ حل مناسب (٦٧) .

(٦٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٤ ، ص ١٣٧ ، امر من المجلس العالى رقم ٢٨٣ فى ٣٠ مارس سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

(٦٥) معية سنية ، دفتر ٨ اوامر ، ص ٤ ، امر رقم ٨ فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٣٦ ، وهو موجه أيضا الى : مدير نصف اول وجه قبلى ، ومدير نصف ثانى واسطا ، ومدير المنوفية ، ومحافظة رشيد .. الخ .

(٦٦) نفس المصدر ، ص ١٤ ، امر رقم ٢٧ فى ١١ مايو ١٨٣٦ ، وهو مرسل أيضا مامور اشغال المحروسة ، ومدير نصف اول غربية .

(٦٧) معية سنية ، دفتر ٤٧ ، ٩٥ ، امر رقم ٣٦٧ ، فى ٣٠ يونية سنة ١٨٣٣ .

ولم تقف مواجهته عند ذلك الحد ، بل انه خطا خطوة اخرى على طريق هروب العمال ، اذ اصدر امره الى المديرين كلفهم فيه بأن يكون الأنفار الذين يرسلونهم الى الفابريقات بضمانة مشايخهم ، لأجل عدم هروب أى فرد منهم (٦٨) بالرغم من أنه كان يعمل لهم عند حضورهم بيانا لأجل عمل تعاقد بخصوصهم مع مشايخهم (٦٩) وكل ذلك يوضح خطورة تلك الظاهرة ومحاولته القضاء عليها .



التعليم أو التلمذة الجديدة :

ولمواجهة ظاهرة هرب الحرفيين والتوسع الصناعى ، لجأ محمد على الى عملية تكوين كوادره الحرفية الخاصة به ، وبمجتمعه عامة ، موسعا من القاعدة الحرفية به ، وكان لب عمله فى تعليمه الحرف الأنفار جدد يمد بهم مصانعه وفروع الحياة الحرفية الجديدة ، بما تحتوى عليه من فنون حديثة على سطح المجتمع المصرى ، وبذا فقد اخترق الحرف ، وهدم أساسا من أهم أسسها وأعمدتها وهو احتكار الحرفة للصناعة وانفلاقها على نفسها .

وقد بدأ ذلك مبكرا منذ عام ١٨١٩ ، عندما كلف كتحدا بك بإرسال خمسة عشر نفرا تكون أعمارهم بين الخمسة والعشرين

(٦٨) معية سنية ، دفتر ١٠ أوامر ، ص ٩٥ ، أمر رقم ١١ ، ١٢ يولية سنة ١٨٣٦ ، الى المديرين .

(٦٩) معية سنية ، دفتر ١٠ أوامر ، ص ٢٣ ، كتاب رقم ٢٥ فى ١٨ يونية سنة ١٨٣٦ من مدير حسابات مصرية ، الى السيد محمد شاكر افندى قومندان الخوض .

سنة ، لكي يتعلموا سحب الحُرير عند الأسطوانات الذين في الوادي ،
ليكونوا دائمين في تلك الحرفة (٧٠) .

كما أمر محمد علي ابراهيم باشا مأمور المحلة ونبروه ،
بارسال اثنين من الحلاجين ، الى محمد اغا مأمور طهطا وجرجا
لتعليم الفلاحين طريقة الحليج (٧١) وبذلك الشكل نشر محمد علي
التعليم الحرفي بين جميع المواطنين بعد ان كان قاصرا على الحرفيين
في دوائرهم المحدودة ، وبذلك ايضا يهدم عدة أسس من أهم
أسس النظام الحرفي ، ومنها التدرج الحرفي من صبي الى عريف
الى أوسطى ... الخ ، ومنها ايضا نشر أسرار تلك الحرف على
المواطنين بعد ان كانت الطوائف تعمل على المحافظة عليها ،
مما يكثر من أعداد الحرفيين ببلده ، ويكسر بوثقة الحرفيين
التقليديين المحدودة الأعداد ، والمكونة جزرا صناعية ضئيلة ،
مما يعنى من جهة أخرى محاولته الخروج ببلده من دائرة الحرفية
الصناعية العتيقة الى نطاق الدولة الصناعية .

وكذلك أمر رستم أفندي مأمور مليج وأبيسار ، بترغيب
الفلاحين في تعلم صناعة عمل التيل من القنب وتكليف المتخصصين
المرسلين اليه بتعليم الأهالي تلك الصناعة (٧٢) .

(٧٠) معية سنية تركي ، دفتر ٥ ، ص ٩٧ ، أمر رقم ١٦٧ في ٢٢ مايو
سنة ١٨١٩ ، الى كتحدا بك .

(٧١) معية سنية تركي ، دفتر ٢٥ ، ص ٢٥٦ ، أمر من الجناب العالي
رقم ٤٢٢ في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٢٦ ، الى ابراهيم باشا مأمور المحلة ونبروه .

(٧٢) معية سنية تركي ، رقم ٣٣ ، ص ٢١ ، أمر من الجناب العالي
رقم ٤٤ في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٢٧ ، الى رستم أفندي مأمور مليج وأبيسار .

ولم يكتف محمد على بذلك ، بل انه عمل عملية تحويل عماله من حرفة الى اخرى ، بمعنى انه حول من حرف غير هامة للبلاد صناعيا الى اخرى هامة ، مدفوعا في هذا برأى شاكر أفندى ناظر الترسانة (٧٣) ، ومن ذلك اصداره أمره الى خليل بك محافظ دمياط بجمع مائة نفر من صبيان القهوجية والدخاخنية ، وتعليمهم فن النجارة في ترسانة دمياط (٧٤) .

وربما كان دافعه الاساسي في ذلك التحويل مواجهة حاجة البلاد الشديدة ، لحرفة النجارة التي تحتاجها الترسانات وغيرها .

وفي مجال صناعة القلقة ايضا ارسل محمد على أمرا الى أربعة عشر مأمورا من مأموري بحرى ، وعشرة من مأموري وجه قبلى طلب منهم فيه ان يقوم المشتغلون بصناعة قلقة المراكب بتعليم عدد كاف من الفلاحين تلك الصناعة ، حتى لا تحرم المراكب على النيل من القلقة ، « وبعد تعليمهم يرسلون الى ترسانة الاسكندرية للبقاء بها » (٧٥) .

وقد فعل الرجل ذلك في مجال حرفة نشر الخشب (٧٦) وصناعة الحبال (٧٧) وغيرها لمواجهة حاجات دولته ، بالإضافة الى

(٧٣) معية سنية تركى ، دفتر ٢٥ ، ص ٢٣٩ ، أمر رقم ٥٣٧ في ١٩ يناير سنة ١٨٢٧ ، الى خليل بك محافظ دمياط .

(٧٤) نفسه .

(٧٥) معية سنية تركى ، دفتر ٣٧ ، ص ٥١ ، أمر من الجنب العالى رقم ٩٦ في ٢٥ أغسطس سنة ١٨٢٨ .

(٧٦) معية سنية تركى ، دفتر ٣٧ ، ص ٤٢ ، راجع أمر الجنب العالى رقم ٧٥ في ٢١ أغسطس سنة ١٨٢٨ ، الى محمود بك مأمور فوه وكفر الشيخ .

(٧٧) معية سنية تركى ، دفتر ٤١ ، ص ٢١٧ ، راجع : أمر الجنب العالى رقم ٣٠٥ في ١٧ يولية سنة ١٨٣١ ، الى حبيب أفندى .

ما قرره الديوان الخديوى بالموافقة على جمع مائة من كل ثمن من اثمان المحروسة ، وكذا مائة غلام من كل ثمن من ثمنى بولاق ومصر القديمة ، عدا الذين تقرر جمعهم قبلا ، على ان يرسلوا الى المصانع لتعليمهم مختلف المهن والحرف ، وان تخصص لهم يوميات تقوم بأود قوتهم (٧٨) .

واذا كانت العملية الأخيرة - وأمثالها الكثير - تمثل اضافة دماء للحرفيين عامة ولحرفيى محمد على خاصة ، فقد كانت تأتى بنتيجة عكسية فى الحرف عامة ، لأنها كانت تؤدى الى تفريقها ، ولو لم يكن الحرفيون منغلقي الحال على أنفسهم وعلى ابنائهم لتدهورت أعدادهم ، الا انهم كانوا يمدون أنفسهم ذاتيا ، ومن هنا كان تواصلهم واستمرارهم أمام ذلك التطور الذى أدخله محمد على ، على سطح الحياة الصناعية بمصر .

وبصفة عامة فقد سار محمد على ، على النظام القديم بتجميع أصحاب الحرف فى مكان واحد ليسهل مراقبتهم والتعامل معهم ، ثم خطا خطوة أخرى تجاههم ، بجمعهم لتسهيل أعماله وصناعاته ، وبدا دخل الى ما سمي بسياسة الاحتكار الصناعى منذ منتصف عام ١٨٠٩ ، بصناعة اثر صناعة وفق حاجته ، وكل ذلك مواكب لسياسة اكثاره من حرفييه بشتى الطرق ، التى زحف اليها بعض الحرفيين من تلقاء أنفسهم ، مما يوضح ان سياسته الاحتكارية لم تكن سياسة متصلبة أو عمياء ، بل كانت سياسة مرنة وفق مصلحته بمصر ، وان وضع فيها سياسة

(٧٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦ ، ص ١٢٢ ، قرار الديوان الخديوى رقم ٣٥٣ فى ٦ نوفمبر سنة ١٨٢٩ ، الى احمد أفندى ناظر معامل الشيت .

ومصلحة مستشاريه بصورة بدا فيها تأثيرهم على الرجل ،
ولا ينسينا ذلك انه بسياسته تلك قد اخترق الحرف وهدم عدة
أسس من أسسها ومنها التوطن ، بجمعه لعدد لا يستهان به من
الحرفيين وارسالهم الى الأماكن التي تحتاجهم ، وعندما هرب
منه بعض الحرفيين أحدث الاختراق الثانى ، بانشائه كوادره
الخاصة ، وبتوسيع القاعدة الحرفية العامة عن طريق تعليم الحرف
من خارج التقليدية مما يعنى نسفه لعملية احتكار الحرف
للصناعة وانغلاقها على نفسها ، ونشر فنونها بين الناس .

الفصل الثالث

نظام محمد على الانتاجى وعلاقته
بالحرفيين

احتكار الصناعات الصغيرة :

قبل فترة حكم محمد على كانت مصر لا تعرف الا بعض الحرف ، كحرفة النسيج اليدوى ، وحرفة الصباغين ، والفزاليين ، والخياطين ، والزجاجين ، والحدائين ... الخ (١) .

وبتولى محمد على حكمها أخذت نظاما اقتصاديا جديدا ، اصطلح على تسميته بنظام الاحتكار ، وتمشيا مع ذلك النظام امتدت يد الرجل الى الصناعة ، حيث أكد دوهاميل فى تقريره ، أن الحكومة كانت تعطى الكتان للنساجين ثم تبيعه بعد نسجه لحسابها الخاص (٢) .

(١) عبد المنعم الفزالي ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

(٢) تقرير دوهاميل ، 'مغرب بكتاب محمود فؤاد شكرى وآخرين ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٤٧٤ . كان الكولونيل دوهاميل قنصلا عاما لروسيا فى مصر ، وبعث بذلك التقرير الى وزير خارجية روسيا فى ٦ يولية سنة ١٨٣٧ ، بعد أن قضى أكثر من ثلاث سنوات يجمع كل ما اتصل به من معلومات واحصاءات من احوال مصر ، محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٢ - ص ٣٢٦ .

واكد ذلك راشد البراوى ، عندما أوضح أنه طبقا لذلك النظام تسلم الدواة المواد الأولية الى الصناع ليصنعوها ثم يسلموها اليها ، مع محاسبتهم على أى نقص فيها ، أما أجورهم فكانوا يأخذونها حسب القطعة (٣) .

وسار على دربهما الباحثون سواء الأجانب منهم أو المصريون، ومن الأجانب هيلين التى ذكرت أنه باحتكار الصناعة المحلية أغلق محمد على الورش الأهلية ، التى كانت تنتج الأقمشة وسائر المنسوجات ، وألقى الأساليب التى درجت عليها طائفة النساجين، وأمر الحرفيين بدخول ورش الحكومة ، ليكونوا عمالا مأجورين ، كما عين ديوانا للإشراف على صناعة النسيج ، وبعث الوكلاء الى القرى ليشتروا للدولة الخيوط التى تفزلها نساء الأهالى ، وعين فى كل قرية مشايخ ليحصوا مغازلها وليضمنوا عمل نساجيها وبعث موظفى الدولة الى القرى والمدن لشراء منسوجاتها بأسعار حددتها الدولة ، ووضع خاتما للدولة على طرفى كل قطعة نسيج (٤) .

ومع ما فى تلك المقولات من صحة ، الا انه لا بد من القول بأن هناك بعض التحفظات على بعضها ، ومنها أن الرجل لم يحتكر كل الصناعة ، ولم يأمر كل الحرفيين بدخول ورش الحكومة ، وهو ما يوضحه البحث الذى بين يدى القارئ ، الذى يصحح الكثير مما فى تلك المقولات كل فى موضعه .

(٣) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٤) هيلين ديفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة د. احمد عبد الرحيم مصطفى وآخر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٢٨٠ .

أما المصريون فيأتى في مقدمتهم حسين خُلاف ، وأحمد الحته ، ومن أخذ منهم بعد ذلك ، فقد ذكر الأول ، أن النجّاح الذى حققه محمد على فى تطبيق نظام الاحتكار على بعض الحرف الدائعة الاستعمال ، شجعه على أن يعممه فى كل الصناعة الصغيرة، وكانت حرفة النسيج — لاتساعها — هى الكوبرى الذى ساعده فى نقل نشاطه الى الأقاليم ، حيث كان الموكل بالناحية ومباشرها يعينان فى كل قرية رجلا معروفا من مشايخها ليكون وكيلًا ، ويعطونه قدرا من الدراهم ، كى يحص الأنوال فى دفتر سواء الشغال منها أو العاطل ، وكذلك الصناع ، الشغال منهم والعاطل، فيأمرون البطالين بالنسيج على الأنوال التى لا يوجد لها صناع بأجرة كغيرهم على ذمة الميرى (٥) ووقع الرجل أيضا فى افراء التعميم لذلك النظام ، الذى أوضحنا أنه لم يكن معمما مائة فى المائة ، حتى فى الصناعة الواحدة .

على حين كان الثانى أوقع بعض الشىء ، عندما ذكر أن محمد على احتكر عددا كبيرا من الصناعات الصغيرة القائمة فى مصر ، ووفقا لنظام الاحتكار كانت الدولة توجه الانتاج وتوزعه، فتعطى الصناع المواد الأولية بسعر محدد ، ليصنعها فى مدة محددة حسب معدل تفرضه عليه ، ثم تشتري ما أنتجه صناعيا بالسعر الذى تحدده وتختمه بخاتمها ، وتبيعه للتجار والمستهلكين، على أن تصادر ما يوجد منه غير مختوم ، وبدا عساد نظام الاحتكار على الدولة بالفائدة إذ كانت تعطى الصناع المواد الخام بسعر

(٥) حسين خُلاف ، التجديد فى الاقتصاد المعرى الحديث ، ط . ٥ ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٨٠ — ص ١٨١ .

أعلى من نسف شرائها ، ثم تبيع المنتجات بسعر أعلى من سعر شرائها فتكسب بذلك مرتين (٦) .

ويبدو أن المصادر الأولى قد لعبت دورا فيما ذهبوا اليه ، ومن هؤلاء أمين سامي ، الذي ذكر أن « محمد على عمل أماكن ومصانع لنسيج الأقطان وغيرها ، واحتكر ذلك بأجمعه وأبطل »
دواليب الصناعات ومعلميهم وأقامهم يشتغلون وينسجون بالمناسيج التي أحدثها بالأجرة ، وأبطل مكاسبهم وطرائقهم التي كانوا عليها ، فيأخذ من ذلك ما يحتاجه وما زاد يرميه على الشجار ، وهم يبيعونه على الناس بأعلى الأثمان (٧) .

فمع أن الرجل كان يتحدث عن مصانع النسيج والأقطان واحتكارها ، إلا أن قراءتها في عجلة وبلا توقيق تؤدي إلى سحبها على الصناعة الواحدة ، ثم الصناعات عامة ، وهو ما نعتقد أنه قد حدث للباحثين الأوائل ، وسار على دربهم الآخرون .

واستمر ذلك الوضع على ما هو عليه ، إلى أن أكد أحد المؤرخين أن هناك مقولات وأحكاما ثبتت عدم صلاحيتها ، ومنها نظام الاحتكار الذي اشتهر به محمد على كاسلوب في الاقتصاد ، حيث سار - كما أشرنا - أن محمد على احتكر إنتاج وبيع كل شيء في البلاد ، وأنه كان الزارع والتاجر والصانع الوحيد ، في حين أن الرجوع إلى وثائق فترة محمد على ، يعطينا حقائق

(٦) أحمد أحمد الحثه ، المرجع السابق ، ص ٤٢٠ .

(٧) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ . وكذلك عبد الرحمن الرافعي ، الذي أكد أن محمد على عمل إلى احتكار الصناعة ، فصار الصانع الوحيد لصناعاتها ، راجع كتابه : عصر محمد على ، ص ٦٣٢ - ص ٦٣٣ .

وتفاصيل تجعل المرء يخرج برأى مخالف لتلك المقولة السائدة (٨) اذ تقرر الوثائق أن الرجل لم يحتكر الصناعة كلية ، وإنما كانت هناك صناعات ظلت خارج نظام الاحتكار ، كشحم العسل ، وحبال المراسي وصناعة البلور والأطباق ، وتحميص البن ، وإن الدولة كانت توفر كافة مستلزمات الانتاج ، وكذا كان من الطبيعي أن تفرض العقوبات المناسبة على من يتباطأ في الانتاج ، وإن توضع الشروط التي تحمي الانتاج المحلي بمنع دخول المنتجات المنافسة (٩) .

وقد أكد شفيق غربال أن عام ١٨١٦/١٨١٧ كان يمثل أول مراحل الاحتكار ، وأن محمد علي عدل عن هذا الاحتكار - وإن لم يحدد متى عدل الرجل عن ذلك - وشرع في تشييد المنشآت الصناعية الكبرى المجهزة بالآلات الجديدة ، وأنه قد تمكن بفضلها من كساء جيشه وتسليحه وبناء أسطوله بالاسكندرية (١٠) .

ويتفق ذلك مع ما ذهب إليه ذلك البحث ، من خلال ما أوضحه من تراجع محمد علي عن احتكاراته لبعض الصناعات في وقت كان ما يزال محتكراً لبعضها الآخر ، ومن خلال ما أوضحه أيضاً من استثناءات الرجل الحرفية ... الخ ، وبمعنى آخر

(٨) هاشم الدسوقي ، البحث في التاريخ ، مكتبة القدس ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٩٣ .

(٩) نفسه ، ص ١٩٤ - ص ١٩٥ .

(١٠) راجع : محمد علي الكبير ، كتاب الهلال ، عدد ٤٣٠ ، أكتوبر ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٩ ، ورغم ذلك فلا يفوتنا القول بأن شفيق غربال قد ذكر أن عام ١٨١٦/١٨١٧ هو بداية الاحتكار على حين أن البداية الحقيقية للاحتكار كانت في منتصف عام ١٨٠٩ .

فإن الرجل كان يحتكر هذه الصناعة ويترك تلك ويستثنى الأخرى ،
مما ينفي عنه صفة الخط الاحتكاري ، أو الاحتكار المستمر والدائم .

ويؤكد ذلك أيضا سماح الرجل باقامة المشاريع الصناعية
الأجنبية ، فلو كان الرجل يمتلك العقيدة الاحتكارية ، ما سمح
باقامة تلك المشاريع الأجنبية ، التي تفرغ ذلك النظام من مسماه ،
بالرغم من ادراكنا لفهم الرجل لمصالحه وعمله لها الا أنه في سبيل
المبدأ والعقيدة قد يهون الكثير ، وهو ما لم يفعله الرجل .

وفيما يختص بالمشاريع الأجنبية فقد أمر محمد علي بقبول
عرض روس وروفائيل التاجرين ، بإنشاء مدبغة صغيرة في بولاق
أو برشيد أو دمياط ، لدبغ الجلود على الطريقة الأوروبية ،
على أن يصير توسيعها ، كلمات ظهرت الفائدة والمنافع ، « وأنها
ستشغل خمس سنين ابتداء من العمل لدمتهما بالشروط
المدونة » ولذا تصرح لهما بإنشاء المدبغة في المدينة التي يريدونها
والا يمانعهما أحد (١١) .

ومن ذلك التصريح المفتوح يتبين تفهم الرجل لمصلحته وعدم
تجمده أمام ما أطلق عليه بأساوبه أو نظامه الاحتكار ، مما يشهد
أن احتكاره لبعض الصناعات ، كان بهدف استغلالها لخدمة البلاد
ماليا واستراتيجيا ، وليس بهدف التضييق على الناس ومشاركتهم
ربحهم ، وان حدث ذلك بطريقة غير مقصودة ، ويؤكد ذلك
استثناءاته المتكررة ، التي كان يمنحها للبعض عندما يتضح له
الفبن الذي لحق بهم من جراء احتكاره ، وان قسا في بعض

(١١) مية سنبة تركى ، دفتر ٢٤ ، ص ١٦٢ ، مرسوم من الجناوب
العالى رقم ٢٨١ في ١٥ يونبة سنة ١٨٢٦ ، الى روس وروفائيل التاجرين .

الأحوال ، فربما يفقر له ظروفه وحروبه التي تكاد تكون مستمرة حتى تسوية لندن (١٢) .

ولم يقف محمد على عند ذلك الحد ، بل سمح للديوان بأن يقرر لهم « بعد أن فتحوا مدبغتهم في رشيد ألف جلد من جلود الماعز وخمسائة أردب من القرض » (١٣) .

وعندما حاول مالكا المدبغة أن يتوسعا ، بزيادة عدد عمالها لزيادة انتاجها ، رفض محمد على طلبا تقدما به في ذلك الخصوص ، مقررًا عدم زيادة عدد العمال ، والاكتفاء بما ينتجونه من الجلود ، منعًا لوقف حركة مدبغة مصر ، وأصدر أمره إليها بالعمل بذلك الأمر (١٤) وبذلك نجد أن الرجل كان متنبها إلى عدم تهديد مصلحته وصناعته والحفاظ على عدم القضاء عليها أو تدهورها ، أمام الصناع والصناعة الأوروبية في مصر .

كما صرح الديوان الخديوي ومحمد على ، بموجب التماس قدمه دومه نيقوبين ديني التاجر التوسكاني ، ببناء معمل للورق على فدانين ، يشترطهما بحزيرة (دورة) بمصر العتيقة ، على أن تكون نفقات انشائه على نفقته ، ويضع به ورقا لمدة خمس سنوات من تاريخ انشاء العمل « وعلى أن يعلم الأهليين هذه

(١٢) ولا يعنى ذلك أن البحث يؤيد نظام الاحتكار ، ولكنه يقدر في محمد على جديته وصرامته ، التي لم تنوافر لحكام ضعاف أتوا بعده ميعوا. الأمور والمواقف ، وحكموا بلا خطة أو هدف .

(١٣) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٤٣ ، ص ٦٧ ، أمر من الجنباب العالي رقم ١٤٧ في ١٩ فبراير سنة ١٨٢٨ ، إلى التاجر الروسي .
(١٤) نفسه .

من أهم معالمها إشراف الحكومة على الصناعات القائمة واتباعها لنظام الاحتكار ، راجع : على لطفى ، المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

ولضبط عملية احتكار الشمع أفرد محمد على في شهر فبراير من عام ١٨١٧ محلا لعمل الشمع الذي يعمل من الشحوم ، بعطفا ابن عبد الله بك جهة الروحية ، وباحتكارهم الشحوم لأجل عمله ، انعدم وجود الشمع في حوانيت الدهانين » ولم يكتفوا بذلك بل منعوا عمل الشمع في المنازل أو في قوالب الزجاج « وحذروا من عمله خارج العمل كل التحذير ، راجع : أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ .

وفي عام ١٨١٦ و ١٨١٧ احتكر محمد على صناعة الغزل والنسيج ، وكل ما ينبع بالمكنوك وما ينسج على نول ونحوه من جميع الأصناف من إبرسيم وحرير وكتان إلى الخيش والفل والحصر في سائر البلاد ، وانتظمت لذلك الباب دواوين ، منها ما كان في بيت محمود بك الخازن دار ، وفي أوقات أخرى كانت في بيت المحروقي ، وكان المفتتح لأبواب ذلك العمل كل من : المعلم يوسف كنعان الشامي ، والمعلم منصور أبو سريمون القبطي ، وقد رتبوا لضبط ذلك كتابا ومباشرين بالنواحي والبلدان ، حيث كانوا يحضرون ما يكون موجودا على الأنوال بالبلد والناحية من القماش والبزوالاكية الصوف ، المعروفة بالزعابيط والدفتي ، ويكتبون عدده على ذمة الصانع ، حتى إذا تم نسجه دفعوا لصاحبه ثمنه بالقرض الذي يقرضونه ، وإن أرادها صاحبها أخذها من الموكلين بالثمن الذي يقدرونه بعد الختم عليها من طرفيها بعلامة الميرى ، نفس المصدر ، ص ٢٦٢ .

وكان إذا ظهر عند شخص شيء من غير علامة الميرى أخذ منه ، وعوقب وغرم ، كما كان الموكلون بمباشرة الأنوال يطوفون على النساء اللاتي يفزلن الكتان فيشترون من ذلك منهن بالثمن المفروض ويسلمونه للنساجين لغزله ، ثم تجمع أصناف الأتمشة في أماكن للبيع بالثمن الزائد ، نفسه .

حتى اذا وصلنا الى ١٤ مارس عام ١٨٢١ نجد محمد على يصدر أمرا يمنع الأهالي كافة من تشغيل أنوال الغزل والدوبارة (٢٠) ثم أصبحت كل معاصر الزيوت تعمل لحساب الدولة في عام ١٨٣٣ ، ولابد من الحصول على تصريح قبل انشاء الجديد (٢١) .

وهكذا كانت سلسلة سياسة الاحتكار من حرفة وصناعة الى أخرى ، ومن عام الى عام ، وبذا يسهل القول انها لم تبدأ دعة واحدة ولم تنته دفعة أو مرة واحدة ، بل انتهت كما بدأت خطوة خطوة .

ومع فرض محمد على لسياسة الاحتكار ، على بعض الحرف وتبرم بعض الحرفيين منها ، فلا بد من الإشارة الى أن هناك حرفا لم تدخل في نطاق الاحتكار ، وحاولت الانضواء تحت

=

ولزيادة التنظيم ودقته ، صدر أمر عال في ١٣ يولية عام ١٨١٨ الى كاشف الغربية ، اشار عليه فيه بالاتحاد مع على بك ، في تأسيس وتنظيم مصلحة الأنوال والغزل ، لتعميم ذلك في سائر الاقاليم ، نفسه ، ص ٢٩٠ .

وفي سبتمبر من عام ١٨٢٠ احتكرت الدولة صناعة الصابون والغسل والخيش والتلى والمناديل وغيرها من الملابس ، راجع : عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد على ، ص ٦٣٢ - ص ٦٣٣ ، ورتب لذلك أيضا كتابا ومباشرين لضبط عملية الاحتكار ، التي أضيف اليها في ذلك العام أيضا صناعة الحجر ، راجع : على مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة ، لمصر القاهرة ، ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٨٥ .

(٢٠) أمين سامي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .

(٢١) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

وكل هذا يؤكد أن الاحتكار لم يكن مذهباً وعقيدة عند محمد على ، بل كان عملية جمع مالى لا أكثر ، انتهت بطريقة عفوية ، وكما إشرنا إليها بسلسلة سياسة الاحتكار ، بدليل أنه لم يفرضه مرة واحدة على كل الحرف ، وبدليل أنه قد بدأ يتخلى عن احتكار الحرف من تلقاء نفسه .

وربما يساعد على فهم هذا أن محمد على لم يعمل على تزويد النساجين والغزاليين والحرفيين بالمعدات (٣١) كما كان يمدهم بالفزل ، كما فعل فى انشائه لمصانعه ، ويساعد على فهمه أيضاً أن الشطر الأكبر من الانتاج ، من المحتمل أنه قد ظل ينتج من قطاع الحرف اليدوية ، الذى لم يخضع للسيطرة المركزية الشديدة (٣٢) بالرغم من ذكر البعض - وهو ما لا نميل إليه - من أن الدولة كانت تعتمد الى تقييد حق الأفراد فى انتاج سلع تنافس منتجاتها (٣٣) .

وعلى أية حال فقد حدث كل هذا قبل اتفاقية ٨ أغسطس عام ١٩٣٨ ، التى قضت بإلغاء الاحتكارات فى أنحاء الامبراطورية العثمانية ، وهى الاتفاقية التى طالبت بها إنجلترا وهددت

(٣١) جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢ ، ترجمة د. عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ١١٣ - ص ١١٤ .

٣٢ - باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادي فى مصر ، ترجمة خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٥٥ .

(٣٣) على الجرينلى ، المرجع السابق ، ص ٧٠ - ص ٧١ .

محمد على في عام ١٨٤١ بضرورة تنفيذها بمصر ، فأراحها الرجل بالغاء احتكار القطن من أول أكتوبر ١٨٤٢ (٣٤) .

وقد أكدنا انه أراحها ، لأن هناك من المؤرخين من أكد انه في ذلك الحين كان كثير من الاحتكارات قد ماتت ميتة طبيعية ، ومنها الحرف والصناعات الاحتكارية التي كانت قد هجرت تقريبا (٣٥) .

ورغم ذلك فلابد من تسجيل بعض المآخذ على نظام الاحتكار ، منها انه قد نتج عن نظامه القاضي بتسليم الصناع ما يحتاجون اليه من المواد الأولية ، وأخذها منهم منتجات ، ودفع أجورهم على أساس القطعة ، وتحولهم الى منفذين وعمال ، مما أدى الى عدم وجود الحافز لتحسين الانتاج ورفع مستواه ، حيث انعدمت المنافسة (٣٦) والحق الضرر بتلك الصناعات الصغيرة ، دون أن يعود على الدولة بما كانت تأمله من أرباح كبيرة ، مما أدى في النهاية الى عرقلة نمو الحرف والصناعات الصغيرة ، وتبعاً لها وقف نمو جناح الحرفيين بالطبقة الوسطى .

خاصة وأن مناخ الاحتكار ، وما نتج عنه من تقييد حريتهم والتدخل في شئونهم ، ومراقبة صناعاتهم وتعرضهم لظلم المخبرين وبعض رجال الادارة المتعسفين في استعمال السلطة والمتلاعبين

(٣٤) جون مارلو ، المرجع السابق ، ص ١١٣ - ص ١١٤ .

(٣٥) شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٣٦) محمد عبد العزيز عجيبة ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

أيضا : راشد البراوي وآخر ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

وكذلك : حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

دورها من جهة أخرى ، ويوضح كذلك أن الرجل لم يسلبهم كل اختصاصاتهم ، كما يشير ذلك الى أن الشيخ الذي يرشحونه لدى محمد علي ، يكون من بين أسطوات الحرفة العاملين عدة .

ومع هذا فلم يكن التنظيم الطائفي عنده ذا تقاليد ، الا تقاليد مصلحته المالية ، بمعنى أنه كان مستعدا لبدال شيخ أو رئيس من رؤساء طوائفه ما دام أن في ذلك التغيير مصلحته .

ويتضح ذلك عند متابعة ما ادعاه درويش الخياط ، من أنه قادر على تفصيل الكسي (الملابس) التي تصرف لأغوات الحرس الخارجى والداخلى ، ولا يزيد قماش احداها على أربعة أذرع وربع ذراع ، وبذلك يقتصد لخزينة الأمتعة نصف ذراع في كل بدلة يفصلها رئيس الخياطين الموجود ، الذى طلب درويش أن يحل محله (٤١) فأصدر المجلس العالى قراره رقم ٣٥٤ مبينا الاجراءات الواجب اتباعها في اختيار درويش (٤٢) .

وشكل المجلس لجنة لعقد اختبار لدرويش ، والمفاضلة بينه وبين ديمترى رئيس الخياطين ، واجتمعت تلك اللجنة واختبرت وفاضلت ، ثم أجمع أعضاؤها في محضرهم المرفوع الى المجلس على أن درويش خياط ماهر ، وأن تفصيله أعود على الخزينة بالنفع من تفصيل ديمترى (٤٣) .

(٤١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٢ ، ص ٣٧ ، أمر المجلس العالى رقم ٦٢ في ٢ فبراير سنة ١٨٣٣ ، الى الديوان الخديوى .

(٤٢) نفسه .

(٤٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٢ ، ص ٥٠ ، من المجلس العالى رقم ٨٤ في ١٢ فبراير سنة ١٨٣٣ ، الى الديوان الخديوى .

وطبقا لتلك الشهادة أصدر المجلس العالى قراره برقم ٣٧٥
موصيا باقالة درويش مبتغاه بجعله رئيسا للخياطين بدلا من
ديمتري (٤٤) وبدلا يتأكد أن المصلحة كانت تحكم سياسة
محمد على في تعامله مع الهيكل الذى بناه لطوائفه ، وليس للتقاليد
الحربية عنده أساس ، إذ انها لا تعود عليه بالفائدة المادية
التي يسعى لها .

وكان حرفيو محمد على ينتقلون من مكان الى آخر حسب
حاجة العمل ، مما كان يؤثر على استقرارهم ويرهقهم ماديا
وصحيا ، فعندما كان يجد في وقت من الأوقات أن الغلال التي
تشحن بكثرة من الوجه القبلى الى الاسكندرية أكثر من طاقة
شماليتها ، ويعرف في نفس الوقت أن إشغال الشماليين ببولاق
ليست كثيرة ، كان يطلب ارسال الشماليين الذين يزيدون عن
حاجة بولاق الى الاسكندرية (٤٥) .

وخوفا من هروب الحرفيين المنقولين ، لظروفهم المشار
اليها ، كان يطلب من مشايخ الحرف تعيين ضامن لكل حرفي ،
كما كان يطلب من شيخ الحرفة أيضا تعيين ضامن للحرفي في
حالات أخرى ، منها ما قرره مجلس الملكية في ١٧ اغسطس
عام ١٨٣٤ على شيخ القبانيين ، بأن يأخذ ضامنا قويا لكل من
القبانيين الذين يعينون في مصلحة ما من المصالح الحكومية حتى

(٤٤) نفسه .

(٤٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٨٤٧ ، ص ٢٥ ، امر الجناب العالى
رقم ٧٤٠ في ٣ سبتمبر سنة ١٨٢٨ ، الى حبيب أفندى .

الى مرسى المراكب ، لبعده المسافة ، وجعل أجره الأردب أربع بارات (٥١) طلبا لسرعة ارسال الفول الى الاسكندرية (٥٢) وكذلك موافقته على ضم بارتين على الأجرة المقررة لغريلة مائة أردب ، وجعلها ١٢ بارة تسهيلا للسرعة ، على ألا يسرى مفعول هذا القرار على المستقبل . وبذا يتضح الفرق بين أجره التراس والمغربل ، والتي ربما ترجع الى ظروف عمل كل منهم .

ووافق كذلك على قرار مجلس المشورة ، القاضي بضم بارة على أجور التراسين (الحمارة) الذين يؤجرون حميرهم للنقل ، عن كل أردب من الفول من التراسنه الى مرسى المراكب لبعده المسافة ، بجعل أجره الأردب خمس بارات منعاً لهروب التراسين بسبب قلة الأجور (٥٣) وبذا يتضح ان الرجل قد استجاب لقرار ذلك المجلس بعد مرور اسبوع واحد من الزيادة السابقة لمواجهة ظاهرة هربهم .

ولا يعنى ذلك ان الرجل كان متساهلا مع عماله او انه كان يعطى أجورا مناسبة مع جهد حرفييه بل الواقع انه كان يعطى أجورا اقل بكثير من الجهد المعطى وتحت الحاح شديد من فئات العمال المختلفة عن طريق شكاواهم والتماساتهم اليه .

(٥١) معية سنية تركي ، دفتر ٢٩ ، ص ٤٦ ، امر الجناب العالي رقم ٦١ في ٧ يناير سنة ١٨٢٧ ، الى سليمان اغسا وكيل ناظر الارز والغلال .

(٥٢) نفسه .

(٥٣) دار الوثائق ، اوامر محمد علي ، محظلة ٢ ذوات تركي ، ملف ١١٥ - ٢١٨/٧ ، امر الجناب العالي رقم ٢٨١ في ١٥ يناير سنة ١٨٢٧ ، ص ٢٥ الى سليمان افندي وكيل ناظر الارز والغلال .

وَيبين ذلك طلب مأمور الديوان الخديوى من الأغا المحتسب
فى يولية عام ١٨٣٠ أن ينفذ قرار مجلس الملكية الصادر فى
٢٤ يولية من عام ١٨٣٠ بشأن عدم ضم خمس بارات الى اجرة
طحانى القاهرة - من غير الخاضعين لاحتكاره - البالغة
خمس عشرة بارة التى يأخذونها عن كل ربع من الغلال التى
يطحنونها وصرف النظر عن اسعاف التماسهم الخاص بذلك .
وتعيين جواسيس عليهم يراقبونهم ومعاينة من يتجاسر على
أخذ اجرة تزيد على الخمس عشرة بارة المذكورة (٥٤) .

فرغم أن خزانة الدولة لم تتحمل شيئا من تلك الزيادة وانما
يقع عبؤها على المواطن الا أنه رفضها رفضا نابعا من مقاومة
زيادة ثمن السلعة .

كان ذلك عن الطحانيين غير الخاضعين لاحتكاره فما بالناس
بالخاضعين له والذين كانت أجورهم أقل من ذلك بكثير ولذا
واصلوا التماساتهم فأصدر الديوان الخديوى أمرا الى شورى
الجهادية أكد له فيه أنه تلقى قرارا صادرا من مجلس الملكية
قاضيا بزيادة أجور الطحانيين وذلك بضم بارتين الى الثمانى
بارات التى كانت تصرف لهم عن كل ربع منذ عشر سنين لانهم
قدموا الى المجلس العالى عريضة يلتمسون فيها زيادة
أجورهم (٥٥) وفى مقابل تلك الزيادة طالب ذلك القرار بزيادة

(٥٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، ص ٩٦ ، من مأمور الديوان
الخديوى ، رقم ٢٢٦ فى ٢٩ يولية سنة ١٨٣٠ ، الى الأغا المحتسب .
(٥٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٨ ، ص ٥٩ ، أمر من شورى
الجهادية رقم ٧٤ فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٣٤ ، الى أمير اللواء خورشيد بك
وكيل ناظر الجهادية .

الدقيق المأخوذون احتياطيا (٥٦) ،

ومما يدل على ضعف الأجور التي كان يدفعها محمد على لحرفييه وانها كانت لا تكفى حاجاتهم أمره الى الديوان الخديوى بناء على التقرير المقدم اليه من على اغا ناظر ورشة الخياطة والمراكيب الذى وافق فيه على ملتئمى اعتادة النسوة اللائى يعملن فى هذه الورشة الى أعمالهن واخلاء سبيلهن من السجن الذى أرسلن اليه من جراء الديون الميرى التى عليهن على أن تصرف لهن نصف أجورهن ويخصص منهن النصف الآخر من ديونهم (٥٧) .

ومما يدل على ضعف الأجور عامة وأجور الخياطة خاصة ما حدث فى ورشة أخرى للخياطة وتدخل فيه أيضا محمد على عن طريق أمر منه الى خورشيد باشا طلب منه فيه عدم مطالبة النساء الخياطات فى ورشة خياطة الصوف بما عليهن وكذا تسديد ما عليهن للتجار والتنبيه عليهن بالا يعدن بعد ذلك الى

(٥٦) نفسه ، ولم ينته موقفهم عند ذلك الحد ، بل انهم تدخلوا فى أجور الحرفيين من غير الخاضعين لمحمد على ، حتى أصبحت أجور الحرفيين غير متساوية من مكان لآخر ، ويوضح ذلك الظلامة التى تقدم بها طاحنو الغلال برشيد الى محافظها ، ورجوا فيها مساواتهم فى الأجرة بزملائهم الذين فى طواحن القاهرة ، مما يوضح سيطرة الدولة على الأسعار ، بشكل أصبحت معه الأجور لا تفى بحاجة الحرفيين عامة : راجع : مجلس الملكية تركى ، دفتر ١٣٩ ص ٦٧ ، الأمر من الجنباب العالى رقم ١٤٠ فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٣٥ ، الى محافظ رشيد ، وقد وافق محمد على ، على مرتجاهم ، حيث طالب بمساواتهم بطاحن القاهرة .

(٥٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٧ ص ٢٩٦ ، أمر رقم ١٣٥ فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٣٣ .

أخذ مثل هذه الديون وإذا عادت أحداهن إلى ذلك أخذت إلى المنزل وضربت ٣٠٠ كرباج كما أنه لن تقبل حوالة التاجر الذي يعاملهن (٥٨) .

فهذا الأمر أن بدا فيه عناية محمد على بالناحية الاجتماعية للحرفيين وذلك بتسديد ما عليهن إلا أنه من جهة أخرى يوضح أنه لم يرفع أجور تلك الطائفة خاصة والحرفيين عامة بالرغم من تكرار استدانتهم .

ويؤكد ذلك الالتماس الذي تقدم به الطحانون لزيادة أجورهم موضحين أنهم لم يزيدوا شيئا منذ عشر سنين (٥٩) ولذا وافق شورى الجهادية على طلبهم وعهد إلى مأمور الديوان إجراء زيادة مناسبة بحضور الخميس المحتسب وشيخ الخبازين وشيخ الطحانين وفريق من الخبراء والشيوخ (٦٠) وبدا يتضح أن الرجل وأجراءئه لم تكن سهلة في إعطاء حرفييه أجرهم بل كان يمنحهم الأجر بعد لجان وجلسات ومشاورات ... الخ ، وليس بالطريق السهل المباشر الذي تعودده الحرفيون عن طريق عملهم الحر من قبل الاحتكار حتى أن تلك الإجراءات وصعوبة أخذهم حقوقهم قد أدت إلى انقطاع حرفيي ورش القلعة عن الحضور من أجل أجورهم ولما سمع الديوان الخديوى بذلك بعث بكتاب إلى

(٥٨) معية سنية تركى ، دفتر ٦٦ ، ص ٩٧ ، أمر الجنب العالى رقم ٤٠١ فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٣٥ إلى خورشيد باشا .

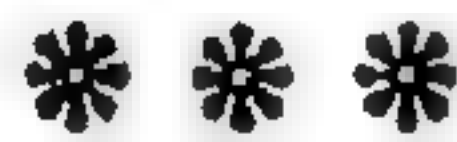
(٥٩) ديوان خديوى تركى ، رقم ٧٩٨ ، ص ٤٢ ، من شورى الجهادية رقم ٦٧ فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٣٤ إلى يد اللواء خورشيد بك وكيل ناظر الجهادية .

(٦٠) نفسه .

ناظر الجهادية أشعره فيه بأن تلك الحسالة موجبة لتأخر الأعمال
وباعثة على الخسارة فضلا عما يؤدي اليه هذا الحال من تغيير
في أصولهم النظامية ولذا فوض الديوان الى ناظر الجهادية أمر
تسوية تلك الحادثة وانهاؤها (٦١) .

وهذا الكتاب يوضح محافظة الديوان الخديوى على عدم
تأخر الأعمال ويشير خوفه من أن ذلك الانتقطاع سيؤدي الى تغيير
في أصولهم النظامية التى ربما تشجع آخرين على تقليدهم وهى
أمور كبيرة وخطيرة مما دفعه الى تكليف ناظر الجهادية شخصيا
بتسوية ذلك الموضوع .

ووسط ذلك الموقف من الأجور يجب الا ننكر استراتيجية
محمد على منها وهى اثارة اطماع الحرفيين ماديا وان اقتصر ذلك
على الصناعات الهامة فتشجيعا لعمال مصنع البارود اصدر الديوان
الخديوى قراره باعطاء قرش واحد لهم عن كل قنطار صنعوه
زيادة عن معدل العام السابق وباصدار أمر الى سليمان أفندى
ناظر معمل البارود بأن يعد العمال بتلك المكافاة على الدوام ويصرفها
لهم كلما زادوا انتاجهم (٦٢) .



(٦١) ديوان خديوى ترمى ، دفتر ٧٣٧ ، ص ٤٢ ، قرار رقم ١٨٣ فى
٢ ديسمبر سنة ١٨٢٧ .

(٦٢) ديوان خديوى ترمى ، دفتر ٧٣٧ ، ص ٤٢ ، قرار رقم ١٨٣
فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٧ .

مدى استفادته بحرفييه :

سنحاول أن نلقى الضوء على بعض المواقف التي توضح لنا مدى استفادته بحرفييه ، ومنها أنه في عام ١٨٣٣ بعث المجلس العالى الى الديوان الخديوى بقراره رقم ٩٨ المتضمن قبول ما اقترحه عمر أفندى ناظر مصلحة الجلد والمدايع في تقريره خاصا بامداده بقواسين من الأتراك يستخدمهم عيونا يتجسس بعضهم شئون المدايع (٦٣) فهذا الموقف ومثله الكثير يوضح عدم سيطرة محمد على ، على العملية الانتاجية بشقيها التابع له وغير التابع له ، مما أجهض من موقفه الصناعى .

ويشهد على ذلك أن محمد على اعترف بكل تلك المساوىء من خلال نشرة عامة من قلم الايراد بشورى المعاونة في عام ١٨٤١ جاء بها أنه نظرا لتبين عدم مقدرة بعض الأشخاص المعينين من قبل الميرى لادارة المصانع قد احيلت ادارة المصانع الى عهدة مديرى الأقاليم ولكن هؤلاء المديرين لم يصرفوا أجر الشغالة في أوقاتها ولم يؤدوا المطلوب منهم وسخروا الأنفسار في الترع والجسور ولم يقوموا بالتفتيش على المصانع حتى تأخرت أشغالها . ولذلك عين من ديوان الايراد ثلاثة مفتشين لها وعندما استدعوا الى الاسكندرية حاولوا أن يتستروا عن اهمالهم (٦٤) .

(٦٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٢ ، ص ١٧٢ ، كتاب من المجلس العالى بقرار رقم ٢٧٧ فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٣٣ الى الديوان الخديوى ونفذ الديوان الخديوى القرار فى ٢ اغسطس سنة ١٨٣٣ ، نفسه .

(٦٤) شورى المعاونة تركى ، دفتر ٢٨٢ ، ص ٢٠٧ ، نشرة عامة ، اعلان من شورى المعاونة (قلم الايراد) رقم ١٤٨٢ فى ٥ فبراير سنة ١٨٤١ .

ولأن هؤلاء المديرين ونظار المصانع لم يلتفتوا الى اعمالهم بل كانوا يصرفون أوقاتهم في الضرر للميرى فانه قد عين لطيف ناظر ترسانة الاسكندرية سابقا والمعروف بالهمة والنشاط لدى العموم مفتشا للمصانع وله أن يعاقب كل من يخالف أوامره من النظار وأن يخبر الشورى عن المدير المهمل لتخصيص العقاب له وأن ينشئ ديوانا للمصانع بميت غمر ليقوم بتقويم اعوجاج المصانع وعمل حساباتها . ولذا أبقي النظار بصفة معاونين بمصانع الجهات الثلاث وقرر أنه سيعاقب كل مدير لا يلبي طلبات المصانع عند اختياره عنه (٦٥) .

مما يوضح أن الرجل ادرك مكنن الضعف وعوامله وكذا أسلوب اصلاحه ولكن بعد فوات الأوان ، لأن ذلك تم في عام ١٨٤١ أى بعد معاهدة بلطة ليمان ، وتنفيذه لها ولاتفاقية لندن أى بعد أن أصبح الاصلاح لا يجدى شيئا من تلك الأوضاع الصعبة المتمثلة في انفتاح مصر على أوربا وما نتج عن ذلك من المنافسة الأجنبية وما أحدثته .



تراجعات محمد على عن سياسة الاحتكار :

تراجع محمد على عن الاحتكار في عدة أحوال ، وخاصة بعد أن أدى الهدف منه ، ولم يعد لانتاجه سوق .. الخ .

ولذا سنحاول أن نلقى عليها بعض الضوء ، علنا نخرج ببعض النتائج المساعدة على فهم علاقة محمد على بالحرفيين وتطوراتها ومنها :

أصدر الديوان الخديوى أمره فى عام ١٨٢٧ الى مأمورى الأقاليم البحرية والقبلية ، بأن يتركوا الحصرية يحترفون صنعتهم حيثما وجدوا ، ان لم يكن عليهم مال ولم يكن لهم علاقة زراعية بقراهم (٦٦) وهو قرار مبكر بانتهاء احتكار تلك الصناعة ، فى وقت كان ما يزال فارضا - بشدة - على بعض الصناعات نظامه الاحتكارى .

ثم أكد ذلك محمد على بأمر أكثر اتساعا من ذلك القرار ، عندما أصدر أمره القاضى بالتصريح لعمال الحصر بعمل حصرهم على ذمتهم ، مع دفع المبالغ المتأخرة عليهم (٦٧) .

كما أصدر الديوان الخديوى أمرا فى نفس ذلك العام ، الى حسن بك مأمور قنا ، والى خمسة وعشرين من المأمورين وغيرهم من النظار والمحافظين ، معلنا اياهم بأن الجنب العالى يأمرهم بعدم مضايقة عمال الملاحات ، وعدم اعادتهم الى بلادهم ، لأن ذلك يحملهم على الفرار ، الذى ينجم عنه تعطل مصلحة الملح ، ولكون عمال الملح قليلين فيجب استثناءهم كما استثنى الحصرية (٦٨) وبذا ترك هؤلاء الحرفيين حريتهم أيضا وذلك بتحريرهم من نظامه الاحتكارى .

وتبع ذلك تكليف محمد على ، خير الله أفندى وكيل ناظر

(٦٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، ص ٢٥ ، أمر رقم ٥٢ فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٢٧ .

(٦٧) معة سنبة تركى ، دفتر ٨١ ، ص ٦٧ ، امر عال رقم ١٣١ فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٣٦ ، الى وكيل ناظر مجلس الملكية .

(٦٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، ص ٣٤ - ص ٣٥ ، قرار من الديوان الخديوى رقم ٦٧ فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٢٧ .

مجلس الملكية بالسماح لصناع الملايات بالدخول في ورش الغربية ،
وصنع ملاياتهم فيها (٦٩) وكذلك عدم منع نساجى الملايات بطنطا
من صنع الملايات (٧٠) وبذا خرجت تلك الطائفة أيضا من
احتكاره .

وفي ابريل من عام ١٨٣٦ ، اصدر محمد علي تكليفه الى كل
المديرين بأن يفتحوا المعاصر الموجودة بمديرياتهم من اول ١٨ ابريل
عام ١٨٣٦ ، ويحصلوا مخصص الحكومة من المعصرانية (٧١)
وبذا ترك محمد علي للمعصرانية حرية احتراف حرفهم ونتاجهم ،
اى انه اخرجهم أيضا من نظامه الاحتكارى .

وبعد شهرين من ذلك التكليف ، بدأ يوسع من اطاره ،
فنراه يصدر تكليفا آخر لمدير الدقهلية بشأن السمس والمعاصر ،
ووجوب رد السمس المصادر الى أصحابه ، حتى يعودوا الى
عصره ، بعد ما وقفت معاصرهم بسبب مصادرة السمس (٧٢)
ومن ذلك القرار يتبين جدية محمد علي في الأمر وسعيه الجاد
لحرية عملهم الحرفى .

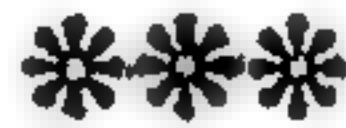
(٦٩) نفسه .

(٧٠) معية سنبة تركى ، دفتر ٨١ ، ص ٦٨ ، امر عالى رقم ١٢٩
فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٣٦ ، وبذا اطلق حرية صنعها بعد أن كانت محتكرة
مع القوط .

(٧١) معية سنبة تركى ، دفتر ٧٠ ، ص ١٣٧ ، امر رقم ٢٧١ فى
١٠ ابريل سنة ١٨٣٦ . .

(٧٢) معية سنبة تركى ، دفتر ٧٧ ، ص ١ ، امر من الجناوب العالى
رقم ٢٣٥ فى ٢٩ يونية سنة ١٨٣٦ .

هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فلا بد من ذكر أن كل تلك القرارات كانت قبل معاهدة بلطة ليمان في عام ١٨٣٨ ، وقبل تسوية ١٨٤١/٤٠ ، وقبل تطبيق المعاهدة المشار إليها في سنة ١٨٤١ ، مما يبين أن الرجل كان يسعى إلى تحرير تلك الصناعات ، وربما يرجع ذلك إلى أنه قد أصبح له منشآت الصناعية وكوادره التي يعتمد عليها ، وبالتالي أصبح لا يعتمد على الحرف الخاصة وكوادرها ، كما أنه أصبح لا يخاف من منافستها ، لأنه يمكن القول بأن انتشار دولته ربما وسع من رقعة السوق أمامه ، فأصبح لا يخاف كساد منتجاته ، وبذلك يضعف القول بأن تراجعته عن الاحتكار كان بسبب التسوية ونتيجة لها ، وإنما يمكن القول بأنها ربما زادت من سرعة اتجاهه ، ويوضح ذلك أن الرجل لم يكن لديه عقيدة احتكارية للحرف ، وإنما كان يحتكر وفقا للظروف التي يفرضها وضع معين ، كالحاجة إليها عسكريا أو ماليا أو استجابة لرأي وصله ... الخ.



الوجه الآخر لاحتكار محمد علي للحرف :

أدت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري في تلك الفترة ، إلى تراجع الرجل أمامها في بعض الأحوال ، أما استجابة لشكوى وصلته ، وأما تخفيفا عن فئة معينة ... الخ.

ويدخل في نطاق تراجع محمد علي عن نظام أو أسلوب الاحتكار ، الاستثناءات التي منحها للحرفيين ، ومنها أنه عندما اطلع على الشكوى المقدمة إليه من المدعو حسن ، التي ذكر فيها أنه بنى مِعْمَلا للدجاج في قرية ميت حواس بالغربية ، ولكن الميرى استولى عليه ، والتمس تخليصه ، أصدر محمد علي أمره

الى الياس اغا كاشف الغربية ، قرر فيه بأنه اذا كان ذلك صحيحا فيلزم العمل على رد العمل اليه (٧٣) . ومعنى ذلك أن محمد على كان يستثنى بعض الأشخاص ، ربما لظروفهم من تطبيق الاحتكار عليهم ، وأن الادارة هي التى كانت تفرض الاحتكار دون مراعاة لتلك الحالات - من وراء ظهره وبدون وجه حق - وأنه عندما كان يعرف بها كما فى حالتنا تلك كان يحررها ، ومن هنا تحقق الاشارة الى أن عملية الاحتكار بذلك الشكل تكون مختلطة الأوراق وتعفى الرجل من كثير من مساوئها ، وأن كانت تنسبها لرجاله .

ويدل على ذلك أمره الى حسين اغا ناظر قسم اشمون ، بشأن عدم اخذ الأردب والنصف حنطة ، المقرر اخذها عن كل فدان من الأفدنة الثمانية التى زرعها الشيخ خليل المؤذن بقرية بهواش بالمنوفية (٧٤) .

وكذلك عندما قدمت له امرأة تدعى امينة الصعيدية عريضة اوضحت فيها أن لديها سبعة اولاد جند اثنان منهم واثنان آخران يعملان فى مركبهم للحصول على - صيد - قوتهم ، وطالبت فيها بعدم منعهم من مهنتهم ، وعدم استخدام مركبهم فى خدمات الحكومة ، ومنحها أمراً (تصريحاً) تحمله ، وقد وافق الرجل على التماسها وذكر فيه أنه أصدره لمنع التدخل فى عملهم ، والنهى عن استخدام مركبهم فى الخدمات الحكومية ، وأكد أيضاً أن

(٧٣) معية سنية تركى ، دفتر ٨ ، ص ٥٥ ، أمر كريم رقم ٦٣٠ فى ٦ يونية سنة ١٨٢٢ .
(٧٤) معية سنية تركى ، دفتر ١٢ ، ص ٢٣٥ ، أمر رقم ٨٥٥ فى ١٢ يولية سنة ١٨٢٥ .

الهدف من التصريح العمل بمقتضاه والحذر من مخالفته (٧٥) .

وبذا يتضح أن الرجل كان يطلع على الشكاوى التي ترفع له ، فيحس بمشاكل مواطنيه ويحاول حلها ، أو استثناءها من نظام الاحتكار القائم ، سواء أكان منه أم من إدارته ، وتضاف الى تلك الأسباب التي أدت الى تراجعه عن نظامه ، محاولة التحديث والتجديد ، ومحاولة تخفيف العبء عن الخزينة العامة .

ويوضح ذلك ، الموقف الخاص بمصنع القماش ، الناتج عن مناقشة المجلس الخصوصي لتقرير المستر طانوس خبير الشيت ، المتضمن تأخر صناعة الرسم على البفتة بمصر ، على حين تزدهر وتترعرع باضطراب في إنجلترا ، حيث رأى أنه لتحسن تلك الصناعة يجب جلب الآلات الحديثة من إنجلترا وفرنسا ، حتى يمكن أن تتقدم تلك الصناعة بخطى واسعة ، وحيال ذلك التقرير ، قرر المجلس أن يعطى مصنع الشيت الموجود بشبرا التزاما ، وذلك لما لوحظ من عدم الاستفادة منه اذا هو أدير على ذمة الحكومة (٧٦) .

وكذلك كان الرجل مانعا عمل صناع الترسانة في الأعمال الخاصة بالأهالى ، فأصدر أمره في ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، أباح فيه للصناع والنجارين والنشارين العمل في انشاء مراكب وسفن

(٧٥) معية سنية تركى ، دفتر ٥١ ، ص ٣٤ ، تصريح من الجناب العالى بأمر رقم ٦٤ في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٣٢ .
(٧٦) معية سنية تركى ، محفظة ١ ، ورقة ١ ترسانة ، مسلسل الوثيقة ٨ ، ملف ١٧٢ - ٢٢٦/٢ ج ١ ، خطاب من أحمد نوري مدير الترسانة بالاسكندرية بنهى الأمر الكريم ، في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٥٣ ، الى الديوان الخديوى .

للأهالي ، حتى يرداد عندها ، على أن يكون العمل في أيام
العطلة (٧٧) .

ومع أن هذا القرار بعد المعاهدة وتطبيقها والتسوية ، فإن
قراره هنا له ما يبرره وطنيا ، وهو زيادة عدد السفن والمراكب
عند الأهالي ، مما يبين أن الرجل كان ينصاع استجابة لظروف
مواطنيه الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنه كان يجد في زيادة عدد
السفن والمراكب مددا له وقت أن يجد الجدد ، أو يحين وقت
معركة من المعارك .

ومع هذا فلا يجب أن نفعل أن الرجل حاول أن يتخلص
من احتكار بعض الصناعات ذات العائد البسيط أو التي لا تدر
عائدا فيتخلص من مشاكلها وما تتحمله من مصاريف إدارة ،
كما تجدر الإشارة أيضا إلى أنه إذا كان محمد علي قد أباح لنفسه
الاستثناء من الاحتكار في بعض الأحوال ، فإن أعوانه ومستشاريه
بالطبع كانوا يستثنون أيضا وعلى نفس النهج ، أما بنوينا
حسنة وأما بما ينطوي تحت ما أسميناه بفساد الإدارة ،
مما يدحض بالتالي أهمية فكرة أن محمد علي فرح في تدهور
الحرف ليعمل أصحابها بمشآته .

فقد شاع عن محمد علي احتكاره لكل شيء صناعي ، وأنه
أمر كل الحرفيين بالعمل عنده ، ولكن واقع الأمر يوضح أن
الرجل لم يحتكر كل الصناعة ، ولم يأمر كل الحرفيين بدخول
ورشه ومصانعه ، ويؤكد ذلك أن الرجل لو كان يمتلك العقيدة

(٧٧) المجلس الخصوصي ، محفظة ١٩ ، مسلسل الوثيقة ٨٧ ،
ص ٨٧ ، ملف ١٥٢ - ٣/٢٢٦ ج ١ ، قرار رقم ١٠١ في ٥ نوفمبر سنة ١٨٤٨ .

الاحتكارية ما سمنح باستثناءات لبعض الحرفيين بمزاولة حرفهم بحرية ، على حين انه كان محتكرا لتلك الصناعة أو الحرفة ، ويؤكد ذلك أيضا سماحة باقامة المشاريع الأجنبية ، وأخيرا تخليه من تلقاء نفسه عن أسلوبه الاحتكاري ، وقبل أن تحدث الضغوط الخارجية عليه ولعل هذا ينفي الصورة القائمة التي رسمها بعض الكتاب لسياسة محمد علي الاقتصادية (الاحتكارية) ورغم ذلك فلا يمكن اعفاؤه مما تحمله الحرفيون وتحملته مصر من جراء تطبيق سياسته تلك ، بالرغم من محاولته تكوين كوادر حرفية له بالاستعانة بخبرة الحرفيين القدماء سواء بأجر — لم يكن متساو مع الانتاج — أم لا ، ومع هذا فلا بد من القول أن استفادة الرجل بالحرفيين لم تؤد الى النتيجة المرجوة منها ، لمساويء في رجال ادارته قبل أى شيء آخر .

الفصل الرابع

الحرفيون ونشاطهم في عهد محمد علي

الحرفيون في عهد محمد على :

هم أهل الصناعة قبل محمد على ، وكانوا يقومون بأعمالهم دون تدخل من جانب الدولة ، الا فيما يتصل بجمع الضرائب والاعانات والفرض ، وتتأخص أعمالهم الصناعية في تغطية ما تحتاجه البلاد من المواد الغذائية ، والملابس والأدوات البسيطة ، وما تحتاجه أيضا من أدوات البناء والتأثيث ، والصناعات الحديدية المحدودة ، والفزل والنسيج وصنع الأواني .

حيث كان حجم الدكاكين وورش الحرفيين ورأس المال صغيرا وعدد العمال المشتغلين في الورشة لا يتعدى في الغالب عدد أصابع اليد ، ولذا كانت غالبية مواقع الانتاج الحرفي في منازل أربابها ، أو محلات صغيرة مستأجرة ، مما أدى الى أن يكون التطلع لدى الحرفيين محدودا ، حيث اقتصر تطلعهم على سد حاجة البلاد الاستهلاكية ، فقد كانت فكرة التصدير غير موجودة الا عند عدد محدود من الحرفيين (١) .

وربما يرجع ذلك الى أن الصناعة المصرية ، في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، كانت على درجة كبيرة من

(١) ميد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .

التأخر ، حيث اقتصر أمرها حينذاك على بعض صناعات استهلاكية ، تنتج غالبا للسوق المحلية ، لصعوبة المواصلات ، وكثرة التكاليف ، واضطراب الأمن ، فقبل فترة حكم محمد علي ، قدرت أرباح الحرفيين المصريين العاملين بالصناعة بثلاثين ألف كيس في العام وهو ما يساوي ١٥٠.٠٠٠ جنيه (٢) .

وعندما وصل محمد علي الى الحكم ، كان الحرفيون هدفًا من أهدافه ، حيث سيطر على وسائل الانتاج ، وعمل على احداث تغييرات جذرية في مجال الانتاج الحرفي والصناعي ، بجعله الحرف في خدمته وتحت توجيهه (٣) .

حتى ان التصنيع مر في عهده بثلاث مراحل ، وقعت اولها بين عامي ١٨١٦ و ١٨١٨ ، وجنى فيها نتائج الاحتكار الذي كان قد بدأه ، مع محافظة الانتاج الصناعي على طابعه الحرفي ، نتيجة لاستمرار عمل الحرفيين بمهنتهم البدائية ، بالرغم من ان الدولة كانت تزودهم بالمواد الأولية ، التي يعيدونها اليها مصنعة ، مقابل اجور تدفعها لهم (٤) .

اما المرحلة الثانية ، فقد وقعت بين عامي ١٨١٨ - ١٨٣٠ وعرفت بمرحلة الصناعة الكبرى ، وبرز فيها صناعة النسيج ومصانع التسليح ، وقام خلالها أسلوب الصناعة الجديد ، باحتكار المواد الأولية وانشاء المصانع التي تعتمد على البخار كمصدر لطاقتها ، على حين عرفت المرحلة الثالثة التي بدأت في

(٢) راشد البراوي وآخر ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٣) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .

(٤) انور عبد الملك ، نهضة مصر ، ص ٢٩ .

عام ١٨٣٠ بمرحلة انهيار الاقتصاد المصرى ، تحت وطأة التدخل الأوروبى ، اذ فتحت البلاد ابوابها للمنتجات الأوربية ، وسرعان ما قلت قدرة الصناعة المحلية على مواجهة تلك المنافسة (٥) .

ورغم عمل محمد على ، على توطين الصناعات الحرفية فى أحياء معينة فى القاهرة ، لسهولة الاشراف الإدارى عليها (٦) فإن نظام الاحتكار والتوجيه - من حيث الإنتاج - لم يؤثر فى نظام الصناعة ، اذ ظل الصناع فى ورشهم محتفظين بأدواتهم ، بالرغم من الضرر الذى لحق بهم نتيجة لفقدانهم الحرية فى شراء المواد الخام فى بيع منتجاتهم ، ولمنعهم من اتباع طرق جديدة فى الإنتاج ، ولتحديد مكاسبهم ، مما قلل من حماسهم للعمل والإنتاج ، بشكل أضر بالصناعة (٧) .

مما دعا إلى القول بأن برنامج محمد على الصناعى ، لم يكن نابعا عن سياسة رسمت بوضوح وتم تنفيذها ، شأنه فى ذلك شأن غالبية أعماله الأخرى ، اذ ظهرت فى فترة كان يبحث فيها عن طرق يزيد بها إيراداته ، وسارت على خطوط حددتها الزمن والظروف ، ومنذ سار فيها سار تطورها اتجاهها مزدوجا ، تمثل فى استغلال الصناعات القديمة بشكل يعود عليه بالأرباح ، وادخال الصناعات الحديثة (٨) .

وربما يتفق مع ذلك وبشكل ما ، القول بأنه عندما أعوزت محمد على الموارد فكر فى بسط سيطرته كاملة على الصناعات

(٥) نفسه .

(٦) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(٧) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٨) هيلين آن ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .

الصفيرة ، وبخاصة في القاهرة والمدن الكبرى ، بهدف اجتناء الربح منها ، وفرض ضرائب مباشرة على الصناع وضرائب غير مباشرة على المستهلكين (٩) ولكن ذلك لا يعنى أن احدى المقولتين اصدق من الأخرى ، بل يمكن القول ان الاثنتين صحيحتان الى حد بعيد .

فلا ينبغي تجاهل أن الرجل قد أدرك في أواخر عهده ضرورة تشجيع الصناعات الصغيرة ، ومن ثم عادت تتمتع بقدر من الحرية الاقتصادية ، نتيجة لخروجها من سياسة الاحتكار ، اذ اكتفى محمد على بفرض الضرائب عليها ، فعادت صناعة الأحذية والأدوات المنزلية الى صناعاتها ، وعادت أيضا صناعة الحرير الى أيدي الأفراد ، كما صرح في عام ١٨٣٧ بالاشتغال بصناعة النسيج لمن أراد أن يعمل بها مقابل ضريبة شهرية ، وكذلك عادت مصانع النيلة الى أهلها (١٠) .

مما يدل على أن سياسة الاحتكار عنده ، لم تكن نابعة من عقيدة بل كانت سياسة جمع مال لا أكثر بدليل تلك التحولات التي قام بها ، وقبل أن تعقد معاهدة بلطة ليمان بفترة .

ورغم ذلك فلم تفدها تلك التحولات ، بل تقهقرت الصناعات الصغيرة في أواخر عهد محمد على ، نتيجة لعقد انجلترا مع الدولة العثمانية لمعاهدة بلطة ليمان - المشار اليها - في عام ١٨٣٨ ، التي فتحت بموجبها أبواب ولايات الدولة العثمانية ، ومنها مصر أمام التجارة البريطانية وغيرها ، فتدفقت بأسعارها الرخيصة

(٩) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(١٠) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٣٦٤ .

التي كان لا يمكن أن يصمد أمامها الانتاج المصرى وخاصة في غياب الحماية الجمركية (١١) .

وربما أدى الى تحولاته تلك أوضاع دولاب حكمه أو أوضاع حرفييه ، وسوف نضرب لكل منهما عدة أمثلة ، ففي الحالة الأولى ، وجد أن بعضا من مشايخ القرى التي في مأموريات الوجه البحرى ، كانوا يأتون الى المحروسة ليجمعوا « الهاربين » ، ولا قوائم بأيديهم أو مكاتبات حكومية بذلك ، فكانوا يمسون ببعض من الناس وكل منهم يقول « هذا فلاحى وعليه مال كذا وفرضة كذا » (١٢) .

ولما ظهرت تلك الحركات منهم لزم أن يفحص عن حقيقة الوضع ممن قبض عليهم ، فأتى الى الديوان الخديوى بمشايخ قرية قها من مأمورية القليوبية ، وهم اسماعيل قشيش ، ومنصور نصار ، وسالم عبد الوهاب ، ومعهم قائمة مختومة من مأمورهم ، تشتمل على جملة الهاربين وعددهم ثلاثمائة وعشرون نفرا ، وكان بمعيتهم أحمد القواس ، فجالوا يومين في المحروسة ، وبعدهما أحضروا القاطنين من عندهم في بولاق ، وهم : أحمد زيبق ، والحاج حسين زيبق ، وأبو العلا أمرونى ، وإبراهيم الشافعى ، وحسن زيبق وغيرهم (١٣) .

فذكر أحمد زيبق أنه من قها ، وأنه طحان في بولاق منذ أربعين سنة أو أكثر ، وان له أطيانا يزرعها ويحصدها ابن أخيه

(١١) محمد متولى ، المرجع السابق ، ص ٤٩ ، ص ٥١ .

(١٢) الوقائع المصرية ، عدد ١٨٩ ، ١٣/٩/١٨٣٠ ، الديوان الخديوى ،

ص ١ .

(١٣) نفسه .

لكونه وكيلا له ، وأنه دفع ما على تلك الأطيان من مال مع الفرضة في المحروسة ، وأنه دفع أيضا الى ناظر الخط أحمد قشيش ، وسالم أبو هاشم القائم مقام ، واسماعيل قشيش ، مائة وثمانية وسبعين قرشا ، ولم يخصم منها شيئا مما عليه ، وبعد ذلك جاء اليه ، اسماعيل قشيش ، ومنصور نصار سالم ، وسالم عبد الوهاب ، الى الطاحون في بولاق ، وطلبوا منه أن يذهب معهم الى الجسر ، فاختفى خوفا ، فسمروا الطاحون وفيه بقرتان وخمس عنزات (١٤) .

وذكر نفس الشيء حسين الزبيق ، اذ أكد أنه طحان في بولاق منذ عشرين سنة ، وأن له في بلده أطيانا يذهب لزراعتها وقت الزراعة ، ويدفع مالها هناك أما فرضته فيدفعها في المحروسة ، وقال نفس الكلام أبو العلا امرونى بالاضافة الى أنه يعمل طحانا في بولاق منذ ثلاثين سنة ، وأكد أنه قد حضر اليه منصور نصار شيخ البلد ، وطلبه الى التربة فأعطاه ١٠٠ قرش . . وهكذا ، ذكر الباقر (١٥) أن كلا منهم دفع نقودا لهؤلاء الشيوخ حتى لا يؤخذ الى الجسر أو التربة .

وليت الأمر وقف ذلك الحد ، بل ان شيوخ القرى في حملاتهم تلك ، كانوا يأخذون من لا يدفع دون مراعاة لأي شيء آخر ، ويوضح ذلك عرضحال زينب خاتون ، الذي تقدمت به للديوان الخديوى ، مبينة فيه ان زوجها أحمد عنان شيخ طائفة الحمارين في بولاق ، يدفع كل عام بالمحروسة خمسمائة قرش فرضة ، وليس له تعلق في البلد ، وأن شيخ قرية قها أتى

(١٤) ولدا أرسل قواسا وفتح الطاحون ، نفسه .

(١٥) نفسه ، ص ٢ .

وقبض على زوجها وحبسه ثم أرسله الى البلد ، والتمست في ذلك العرض حال عودته لأجل (١٦) التحقيق .

وعندما سئل شيخ ثمن بولاق عن دعوى المذكورين ، أكد انهم طحانون ، ويعملون بغير حرفة في بولاق وانهم يذهبون وقت الزراعة لزراعة اطيانهم ، وأن لهم في بولاق بيوتا ملكا ودكاكين وطواحين وعيالا واولادا ، وعلى ذلك أكد الديوان الخديوى أن مثل تلك الوقائع والدعاوى ، تحدث كثيرا من أمثال هؤلاء المشايخ ، وأن موقفهم فيها كلها لا يقنع بالأجوبة (١٧) .

ويبدو أن أساس عمليات القهر التى اتخذها المشايخ في مطاردة الحرفيين ، وترحيلهم الى القرى ... الخ ، ترجع الى أوامر محمد على ، ومنها أمره الى حسن اغا مأمور الفيوم ، كى يوزع الأراضى البور على القزازين والحصرية وأرباب الصنائع الأخرى ، الذين لا توجد اطيان في عهدهم ، على أن يعطى الى الواحد منهم من فدانين الى خمسة ، بحسب اصول اقاليم وجه بحرى ، والعمل على عدم ابقاء اراض بور من الزمام (١٨) ومع أن هذا الأمر لا علاقة له بما كان يفعله هؤلاء الشيوخ ، الا أنهم استغلوه أسوأ استغلال في عمليات الترع والجسور ... الخ .

ولعلاج ذلك ومواجهته حكم الديوان الخديوى بأن الدين أتوا الى المحروسة ، بعد سنة ١٨٢٠ . يرسلون الى بلادهم ،

(١٦) نفسه .

(١٧) نفسه ، ص ٢ .

(١٨) مبيعة سنية تركى ، دفتر ٣٧ ، ص ٢٩ ، امر الجنب العالى

وقم ٦٩ في ١٨ أغسطس سنة ١٨٢٨ .

واما الذين اتوا قبل ذلك - فان كان عليهم مال ميرى فيتحصل منهم - ويبقون فى أشغالهم حسبما أعطى لهم وخاصة بذلك (١٩) .

وهو ان عالج بذلك الشكل فهو علاج مؤقت ، وليس علاجاً سليمان باترا لدولاب حكم وضع أنه بذلك الشكل دولاب مرتش ومعوق للانتاج ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه بذلك الشكل أيضا قد زود الحرفيين بدماء جديدة عن طريق الجهاز الإدارى الحاكم ، وليس عن طريق القنوات الحرفية المعروفة كصبى ثم عريف ... الخ .

ويؤكد ذلك استمرار الرشاوى فى ذلك الجهاز ، ومنها إن البصاصين : يوسف أغا الديار بكري ، وأبا جيبج من أهالى دنجواى ، اللذين أمرا بتفتيش القماش البرانى وغير البرانى ، قد أفاد مرسى أفندى ناظر قسم شربين أنهما أخذا برطيلا من ثلاث عشرة قرية ، وقدره مائتان وستة وستون قرشا (٢٠) .

وأمام ذلك قرر مجلس المشورة أنه يجب على هذين البصاصين اللذين أخذا برطيلا أن يخرجا فى لومان الاسكندرية ستة أشهر ، وبعد ذلك يطلق سبيلهما . « ومن حيث ان ذلك المبلغ قد أخذ

(١٩) الوقائع المصرية ، عدد ١٨٩ ، ١٣/٩/١٨٣٠ ، ص ٢ ، ومما يوضح ان تلك العملية لم تكن بسيطة ، ان محمد أفندى المأمور بأشغال المحروسة ، أرسل تقريراً الى مجلس مصر ، أوضح فيه أن بعضاً من أهل القرى جاءوا الى المحروسة واستوطنوا بها ، ولم يبق لهم تعلق ببلادهم منذ عشرين وأثنى عشرة سنة ، فصرح المجلس بأن تعطى لهم تذاكر من ديوان أشغال المحروسة ، الوقائع المصرية ، عدد ٢٤٦ ، ٢١/٢/١٨٣١ ، حوادث مجلس مصر ، ص ٤ .

(٢٠) الوقائع المصرية ، عدد ١٦٨ ، ٢٢/٧/١٨٣٠ ، مجلس المشورة ، ص ٢ .

منهما فيضاف على ايراد الديوان الخديوى « ثم طالب مجلس المشورة من الناظر ان يبين أسماء من أعطوا البراطيل ، ويضرب كل منهم مائة سوط (٢١) .

وهذا علاج نعتقد انه مفيد ، ولكنه كما هو واضح مطبق على البصاصين والحرفيين الفقراء ، أما سابقوهم فالكونهم مشايخ قري وخلافه ، فلم يرد لهم عقاب ، مما يوضح ميوعة العقوبة وطريقة تنفيذها وعلى من تطبق ، مما جعلنا نعتقد انه كان يثبط هم الحرفيين ويشعرهم بالدونية .

ومما يؤكد انتشار الرشوة وسريانها في دولاى حكم محمد على ، وصولها الى قمة جهاز حكمه ، حتى ان حسن الرزاز الذى كان معاونا فى الديوان الخديوى ، اخذ من مصطفى أغا رئيس السقائين سابقا ، ألفين وخمسمائة قرش وقرشا واحدا ، على سبيل الرشوة دفعة واحدة (٢٢) .

وبعد تشاور مجلس مصر ، أكد ان حسن الرزاز ، تجاسر على اخذ البرطيل « مع ان حضرة أفنديا ولى النعم سدد ابوابه » ولذا ينبغى ان يرسل الى قلعة أبى قير ، ليقوم فيها سنة كاملة ، ويجب عليه قبل ذلك ان يلقي فى السجن ، حتى يظهر سائر ما أخذه من البرطيل (٢٣) .

(٢١) نفسه .

(٢٢) الوقائع المصرية ، عدد ٣٣٨ ، ١٨٣١/١/٢٨ ، حوادث مجلس مصر ، ص ٤ .

(٢٣) نفسه .

ولا يجب أن تلقى بكل العبء على دولاب حكم محمد على ، بل يجب أن يتحمل الحرفيون نصيبهم في ذلك المرض ، فرغم كونهم الجناح الضعيف ، إلا أنهم كان من الممكن أن يقاوموا ويسلكوا القنوات المشروعة ، مما يبين أيضا أنهم لم يكونوا مخلصين للأوضاع الانتاجية والاجتماعية .

وليت أمر الحرفيين توقف عند ذلك الحد ، بل كان منهم المنحرفون أيضا ، ويتضح ذلك من كتاب صالح أفندى ، مأمور ميت غمر والسنبلاوين ، الى مجلس المشورة موضحا فيه ، أن القطن الذى أرسل من شونة السنبلاوين الى فابريكة قنا ، ظهر أن به نقصا بلغ عشرين قنطارا (٢٤) .

وبالفحص وجد أن مصطفى سعد ، كان هو القباني وقتها فى السنبلاوين ، وكان الضامن له هو شيخ القبانية ، فاستدعى محمد عبد السلام شيخ القبانية الى مجلس المشورة ، وسئل عن المذكور ، فأكد أن مصطفى سعد توجه الى السنبلاوين بكفالتة ، كغيره من سائر القبانية ، لأنهم لا يتوجهون الى الجهات الا بمعرفته ، وبعد أن عمل بها مدة مديدة ، فعزل وهو - وقتها - محبوس بديوان الترسانة فى بولاق (٢٥) .

مما يوضح انتشار امراض اخلاقية بين الحرفيين ، كانت كفيلة بأن تقضى على جودة انتاجهم ، بل وتجعلهم فى مؤخرة فئات أو شرائح المجتمع المصرى .

(٢٤) الوقائع المصرية ، عدد ١٩٣ ، ١٨٣٠/١٠/٢٦ ، حوادث مجلس الشورى ، ص ٣ .
(٢٥) نفسه .

ومع اعترافنا بأن من العوامل الرئيسية التي أدت إلى تدهور حال الحرفيين وانتاجهم ، هي أن الحرفيين قبل محمد على كانوا يعملون من منطلق المصلحة الخاصة ، وهي الربح والمحافظة على مستوى الانتاج ، وأنه بعد فرض محمد على لنظامه الاحتكاري تحول الحرفي إلى مجرد آلة ، الأمر الذي قضى على الابتكار ، وأدى إلى تراجع انتاج الحرفي ، سواء من حيث الحجم والدقة والمهارة الفنية ، لأن نظام الاحتكار ثبط الهمم وهوى بالدخول (٢٦) . . . الخ ، إلا أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن تلك الأمراض التي انتشرت بين الحرفيين ، والتي أشرنا إليها كانت في غالبها بالحرف الحرة .

ولا يمنعنا أيضا من القول بأن حياة الحرفيين في عهده ، كانت أفضل من غيرهم ، ويوضح ذلك الحياة المعيشية للحرفيين ، ومنها أن بيت أحد أسطواناتهم وهو الأسطى وهبه السروجي ، كان كائنا بحارة الأستاذ الرفاعي في خط سوق السلاح ، وكانت طبخته العليا تشتمل على ست حجرات ومطبخ أما السفلى فكانت مكونة من عدة حجرات ، بالإضافة إلى حوش صغير ، واصطبل (٢٧) .

ومما يدل على أنه كان مبنى معقولا أو فوق المعقول في تلك الفترة أنه عندما عرض للبيع بلغ ثمنه سبعة أكياس (٢٨) مما يدل على ارتفاع ثمنه وتكاليفه ، وقد كان ذلك البيع في أواخر عهد

(٢٦) عبد العزيز سليمان فوار، المرجع السابق ، ص ٣٦٠ .

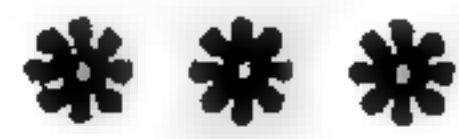
(٢٧) الوقائع المصرية ، عدد ٧٦ ، ١٨٤٧/٨/٤ ، إعلانات ، ص ٣ .

(٢٨) نفسه ، وكان السيد مصطفى دلال باش ، هو المتصرف في المبيعات

الكبيرة تلك .

محمد على ، حتى لا يظن أن الرجل قد ضيق الخناق عليهم حتى أوصلهم الى ذلك الحد المتدهور ، بل ان ذلك الوضع يبين أن الظلم الذى لحق ببعضهم لم يكن كبيرا .

ويؤكد ذلك المعنى أيضا أن منزل السيد محمود شيخ طائفة العقادين ، الكائن بحارة الجؤذربة ، بجوار سوق المؤيد ، فى مصر المحروسة ، كانت طبقتة العليا تشتمل ، على احدى عشرة حجرة وحمامين ، وثلاث فتحات بمساقط هواء ومطبخ ، بالاضافة الى مشتملات أخرى ، أما السفلى ، فاشتملت على ثلاث منادر ، منها اثنتان كبيرتان ، وقسمة واصطبلا كبيرا ، وطاحونة وحوشا سماويا ، وبئرا ، وبه مدخل للحريم (٢٩) بالاضافة الى اماكن أخرى كالحدايق الصغيرة والفساقي والمطبخ ... الخ (٣٠) مما يدل على الحياة التى كان يحياها أسطوات ومشاريخ الحرفيين ، مما يجعلنا نعتقد أن باقى افراد الحرف ، وان كانوا اقل منهم فى خيائهم الاجتماعية ، الا أنهم أيضا كانوا مع تدهور حالهم من ميسورى الحال ، بالنسبة الى بقية طوائف المجتمع وقتها .



النشاط الحرفى :

على ما مر بنا قام التخصص الصناعى بين أحياء القاهرة المختلفة والمدن والقرى الأخرى ، حتى أن الولاة نظروا بعين الرضا الى تجمع اصحاب الحرفة الواحدة فى مكان واحد ، لأن ذلك

(٢٩) الوقائع المصرية ، عدد ٧١ ، ١٨٤٧/٦/٣٠ ، اعلانات ، ص ٣ .

يسهل تحصيل الضرائب والأتاوات ، خاصة وان حجم المنشآت الصناعية كان صغيرا ، لضيق السوق وصعوبة المواصلات ، وغالبا ما كان يعمل في المنشأة صاحبها وحده أو بمساعدة بعض الصبيان ، كما كان من تلك الصناعات والحرف ما يزاوّل في المنازل .

حتى عرف بين الاقتصاديين ، أن النظام الصناعي السائد في القرن الثامن عشر ، كان نظام الوحدات الانتاجية الصغيرة التي تنتج وفق الطلب ، ويزودها العملاء بالمواد الخام أحيانا ، وقد بدأت عناصر النظام الرأسمالي تتسرب الى الصناعة ، عندما اعتاد كبار التجار في المدن تمويل صناع الريف وتشغيلهم لحسابهم ، مع تزويدهم بالمواد الأولية والأدوات والمواصفات التي يضعها التجار لهم كي ينتجوا طبقا لها ، ومن هنا فانه بالرغم من استمرار النظام الصناعي التقليدي كما هو ، واحتفاظ أصحاب الحرف ببعض استقلالهم في توجيه الانتاج ، فقد أصبحوا واقعيّا خاضعين لرقابة غير مباشرة (٣١) .

وكان نظام التمويل الصناعي أوضح ما يكون في حرفة النسيج ، حيث كانت تجار القاهرة في القرن الثامن عشر يجلبون القطن من سوريا ثم يبيعونه الى المحالج ، وبعد ذلك يقوم النساج باعطائه للغازلات في المدن والقرى لغزله بمنازلهن ، وبعدها يرسل الغزل الى النساجين والمصانع بأشراف التجار (٣٢) .

وكانت طرق الانتاج في تلك الصناعة عتيقة بالية ، حتى أن الرجل والنساء كن يقمن بالغزل في أوقات فراغهن ، أو في الوقت

(٣١) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٣٢) ب.س جبار ، وصف مصر ، ج ٤ ، الحياة الاقتصادية في

مصر في القرن الثامن عشر ، ص ١٩٦ .

الذى من يرغب فيه قطعانهم ، وبذلك سببت عملية الغزل تلفا بلغ أكثر من ٣٠٪ من القطن المحلوج ، وادت الى ان يسلم الغزل الى النساجين بدرجات مختلفة السمك ، وكان على النساج أن يوائم بين خيوط الغزل (٣٣) .

مما أدى الى اقتصار صناعة النسيج في القرى على غزل الكتان وصناعة قماش التيل ، على الرغم من استمرار استخدام القرويات في الغزل ، وتعيين وكيل يشرف على هؤلاء الغزالات ، وليقوم بمهام محددة منها أن يصحب هؤلاء النساء الى مخزن الغزل لتزويدهن بالكتان ، ليجهذن ويعملن لزيادة الانتاج ، وليخطر رئيس الناحية ومشايخ القرى بما يحدث من اهمال (٣٤) حتى أتى محمد على ، الذى عمل على الاستعانة بالطوائف والاستفادة بها لتحقيق أغراض الدولة وزيادة انتاجها من الصناعات اللازمة لجيشه ، ولذا سنباحول أن نلقى الضوء على النشاط الحرفى لبعض الطوائف .

حرفة النسيج :

من أقدم الحرف التى مارسها مصر ، وممارستها لا تتطلب فترة طويلة من التدريب أو التلمذة مع أنها غير محددة ، وعندما يريد العامل أن يمارس الحرفة لحسابه ، فإنه يصنع قطعة من القماش بكل فنية ودقة ، ليضعها تحت فحص أسطوات الطائفة حين يجتمعون لهذا الغرض ، وعندما يجزمون بمهارة

(٣٣) نفسه ، ص ١٩٦ - ص ٢٩٧ .

(٣٤) هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

وايضا : عبد المنعم الغزالى الجبيلى ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

العمل فانهم يقبلونه بيثهم بعد تناول وجبة خاصة بعدها لهم ،
وبذلك يصبح مقبولا في اقتسام عمل وواجبات وميزات
الطائفة (٣٥) .

وكان يرعى ويدبر شئون طائفة النساجين في كل مدينة
واحد من كبار أسطواناتها ، بالانتخاب ويحتفظ بوظائفه طوال
حياته ما لم يبد منه ما يسبب الضرر والسخط ، وتمثل وظائفه
في توزيع الضريبة او الميرى المفروض على الطائفة على كل
أفرادها ، وكذلك تحصيل الضريبة ، وايضا التوفيق والحكم في
الخلافت التي تحدث بين أفرادها (٣٦) وكانت وظيفة هذا الشيخ
ورائية في اسرة واحدة ، مادام الورثة محترفين لنفس الحرفة ،
اما اذا تركوا تلك الحرفة ، او اذا توفي الشيخ دون ولد يخلفه ،
فان النساجين ينتخبون شيخا آخر .

ومع توزيع صناعة الأقمشة الرخيصة في انحاء البلاد ،
فقد تخصصت بعض المدن في انتاج أصناف معينة ذاعت شهرتها ،
وعلى الرغم من تخصص الصعيد في انتاج المنسوجات القطنية ،
ووجه بحرى ومنطقة الفيوم في صناعة الكتان ، فقد قامت صناعة
الصوف في المنطقة الواقعة بين القاهرة والفيوم (٣٧) كما كانت أهم
مواقع انتاج الحرير في شمال وجه بحرى ، وبالذات في دمياط
والمحلة الكبرى ، ليسر استيراد خاماته من سوريا ، وايضا
ليسر تصديره الى الشرق الأدنى (٣٨) حتى ذكر أنه في عهد

(٣٥) وصف مصر ، ج ١ ، ص ٣١١ .

(٣٦) نفسه .

(٣٧) نفسه ، ص ٢٠١ .

(٣٨) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

محمد على لم توجد قرية خلت من صناعة النسيج (٣٩) .

الحمامات العامة :

وجد بالقاهرة عند نهاية القرن الثامن عشر مائة حمام ، حيث كان السكان يواظبون على الذهاب اليها وبخاصة في الشتاء ، اتساقا مع احكام الشريعة الاسلامية ، اذ كان الصيف يسمح للطبقة الدنيا منهم بالتطهر والاغتسال في النيل ، الذي تكون مياهه وقتها شبه دافئة ، على حين الشتاء البارد يحرمهم من تلك الوسيلة الاقتصادية ، وبذلك كان يتوجه الى الحمامات مرة كل اسبوع تقريبا اولئك القادرون منهم ليحصلوا بمصاريف بسيطة على متعة جيدة ، كان يطمح اليها الفقراء (٤٠) .

وكان يوجد بكل حمام مغطس مملوء بمياه شديدة السخونة، يغطس فيها المرء للحظات بعد ان ينتهى من الاستحمام الذى كان يمر بعدة مراحل ، تبدأ بعد ان يدخل المرء الحمام حيث يستقبله الخدم فى الحجرة الاولى ليخلع ملابسه ، ويعقد حول جسمه فوطة بسيطة ، ثم يقاد الى ممر يشعر فيه وهو سائر بوهج الحرارة يشتد تدريجيا ، لتصبح قوية عند اقترابه من الغرفة الثانية ، التى فيها يجد نفسه فى سحابة من البخار الساخن المعطر يخترق مسامه . ثم يرقد على قطعة قماش صوف ، ويقترب منه بسرعة خادم ممسك بفوطة من الصوف الناعم ، وعندما

(٣٩) تقرير دوهاميل ، نشره محمد فؤاد شكرى وآخرون ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٢٢٦ .

(٤٠) وصف مصر ، ج ١ ص ١٣٤ .

يتأكد أن البخار قد اخترق مسام جسمه بشكل كاف وأحدث
بأطرافه نوعاً من الليونة ، يبدأ في طقطة مفاصل جسمه (٤١) .

وبعد ذلك يدلك الخادم جسمه بقطعة الصوف التي بيده
ويكون التدليك قويا ، وبذلك يتخلص الجسم من الوساخات التي
كانت عالقة به ، وتتخلص المسام نفسها من أقل شيء يمكن أن
يسدها ، ثم يقتاد الشخص بعد ذلك إلى حجرة مجاورة ،
ليغتسل وحده بمياه تأتي من عيني مياه ، أحدهما ساخنة والأخرى
باردة ، ثم يرتدى قميصا ليعود في النهاية إلى الحجرة الأولى
ليقدم له الخادم وهو جالس على أريكته الأرجيلة وفنجانا من
القهوة ، وعندما يأتي موعد خروجه تكون ملابسه قد تعطرت
بدخان خشب الصبر ، ويرش كل جسمه ورأسه برغاوى صابون
معطر ، بينما تستخدم النساء في نهاية حمامهن عجينة ، تنزع
الشعر الزائد من جسمهن (٤٢) .

ومن النادر أن يكون مكان الاستحمام واحدا بالنسبة
للجنسين ، حيث ينقسم المبنى إلى قسمين لكل منهما مدخل
خاص ، ويخصص لكل من الجنسين موعد خاص ، فتذهب النساء
عادة ، إلى الحمام في وقت متأخر ، وما أن يدخلن حتى تعلق
قطعة قماش مطرزة لتنبه الجمهور إلى حضورهن ، ولا يسمح
لأى رجل بالدخول ، ويستبدل الخدم الذكور فوراً بخادمات ،
ولا تختلف الخدمة التي تقدم للمرأة ولا طريقة استحمامها عن
الرجل ، سوى أن قطعة الصوف التي يدلك بها جسمها تكون
ناعمة ، كما أنهن يستهلكن قدرا أكبر من الصابون ، وإذا كنا

(٤١) نفسه ، ص ١٣٥ .

(٤٢) نفسه .

قد ذكرنا أن الرجال مشوهون من دخول حمامات النساء ،
فانه يسمح للرجال الموسيقيين بالدخول ، وكانوا يختارون من بين
العميان المسنين (٤٣) وبذلك تحصل المرأة على فرصة الاستماع
الى أصوات الذكور وهي تستحجم .

كان ايجار الحمام بدون اثاث في اليوم الواحد من ٦ الى
١٨ بارة . وفقنا لجمالته وقخامته وموقعه ، وان لازم ١٠ خردة
لأكثير الحمامات تواضعا ، ومع انه كان يلزم ٢٠٠ - ٣٠٠ خردة
لتأثيث الحمام ، فقد كانت مضاريف الحمام من ١٠ - ٤٠ مدينى ،
خردة ، كما كانت تتكلف صياغة اثائه في اليوم من ١٠ - ٤٠ مدينى ،
ويتكلف غذاء الحيوانات المستخدمة ٢٠ مدينى ، وتجفيف الحمام
ودفع اجور العناملين تبلغ من ١٠ ب ٤٠ مدينى يوميا يخص
الحارس منها ٣٠ بارة ، ولا يأخذ خدم الحجر اجورا ، بل يكتفون
بما يحصلون عليه من هبات الرواد ، أما الذين يخدمون في الداخل
فيأخذون ما بين ١ الى ٣ ما يدفعه الرواد ، ويحصل مدير
الحمام على ما يكفيه مقابل تعطيره الحجرات وأعداده مساء
الورد (٤٤) .

ويبلغ متوسط عدد رواد الحمام في اليوم ما بين ٥٠ - ٦٠
شخصا ، يدفع الواحد منهم ما بين ٢٠ - ٣٠ بارة عن الحمام ،
على حين كان يحصل البسطاء على حمامهم بسعر اقل وهو ما بين
٨ - ١٠ بارة ، ويعوض المتعهد عن ذلك بزيارات الكبار الذين
يدفعون بسخاء (٤٥) .

(٤٣) نفسه ، ص ١٣٦ .

(٤٤) وكان عدد خدم الحمام ، بين ١٢ - ١٣ خادما ، راجع : وصف

مصر ، ج ١ ، ص ٢٣٧ .

(٤٥) نفسه .

ويهمهم ذلك على كل الخيامات في مصر ، حيث لا يوجد فرق بينها الا من حيث فخامة المبنى ، لأن الطقوس والتكاليف كادت تكون واحدة (٤٦) .

وكان شيخ الخيامات يزاس ٣٤ شيخا من مختلف الحرف ، كصناع الخيام ، والحمالين ، والخمارين ، وكان يحكم في الخلافات البسيطة التي تحدث بين تلك الفئة من الناس في موضوع جريقتهم ، كما كان الناس يتوجهون اليه عند طلب عدد كبير من دواب النقل ، ولذلك كان يحصل من اتباعه عددا من الضرائب البسيطة ، التي كان بعضها ثابتا وبعضها طارئا (٤٧) .

وكان عليه لكي يحصل على ذلك الوضع وتلك الامتيازات ان يلتزم بدفع اتاوات ثابتة لمختلف الأوجاقات ، اما نقدا واما في شكل أشياء تدخل في تكوين اثاث المنازل ، وبالرغم من ذلك فقد كان على شيخ الطائفة ان يكون معتدلا حتى لا يفقد الاحترام العام ، الذي يترتب عليه فقد عمله (٤٨) .

واذا لم يشك الحرفيون من شيخهم ، ورغبوا في الاحتفاظ به ، فان الكخيا المتولى لا يستطيع في نهاية العام ان يبدله ، وفي هذه الحالة ايضا لا يستطيع زيادة مبلغ الالتزام ، وعندما لا يكون الحرفيون راضين عن شيخهم ، فان الكخيا يضطر الى تعيين شيخ آخر ، بعد ان يطلب من الطائفة ان تحدد له ، فردا بعينه ،

(٤٦) نفسه .

(٤٧) وصف مصر ، ج ١ ص ٢٦١ .

(٤٨) نفسه .

ويشم ذلك بطريق النداء وبدون أية طريقة أخرى ، ودون اللجوء الى عملية الاقتراع (٤٩) مما يعد نموذجا فريدا عن بقية الطوائف .

وعندما كان الكخيا يريد أن يرغم الصنّاع على اختيار شيخ معين ، كان كل مديري الحمامات يجتمعون ويعترضون على هذا الوضع ، اذ كانوا يعتبرون هذا الاجراء عنفا غير مشروع (٥٠) .

واستمر ذلك الوضع فيما بعد حتى في عهد محمد علي ، فقد راينا كرابيت معلم ديوان الجمر ك ببولاق يتولى مشيخة الحمامية التزاما في عام ١٨١٦ ، فأحدث عليها وعلى توابعها فروضا ، كما فرض على النساء البلانات في كل جمعة قدرا من الدراهم ، وجعل لنفسه يوما في كل جمعة يأخذ ايراده من كل حمام (٥١) .

ومن ذلك يتبين أن شياخة الطوائف كان يتولاها في بعض الأحيان أفراد من غير أعضائها ، كما يتبين أن الطوائف كانت تتولى في بعض الأحيان التزاما وليس انتخابا ، كما يتبين كذلك أن بعض هؤلاء الشيوخ كان يفرض فروضا كثيرة ، غير تلك الفروض المعتادة كما فعل ذلك الرجل ، وربما يرجع ذلك الى أنه من غير تلك الطوائف ، وأنه كان يتولاها بسبب تجارتي وليس حرفيا .

ورغم ذلك فقد كانت التقاليد الطائفية عندهم قوية ، فحتى نهاية القرن التاسع عشر كانوا يمارسون تقليد احتفالات الشد ،

(٤٩) نفسه .

(٥٠) نفسه .

(٥١) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٥٦ .

هم والجداءون ، والحلاقون ، في وقت كانت فيه الروابط لطائفية في كثير من الحرف قد ضعفت ، اذ كان لهم - في بعض الأحيان - شيخ يعاونه نقيب ، وكان من يترقى الى درجة الأسطى يدفع لشيخ الطائفة ويقيم حفلة الشد ، كما كان عليهم ان يدفعوا (الجدك) او الخلو الذي يسمح لهم بمزاولة الحرفة في محل معين (٥٢) وربما أدى ذلك - لعلها المدنية - الى تناقص عدد حمامات القاهرة التي كانت عند نهاية القرن الثامن عشر ٧٧ حماما فوصلت في عام ١٨٣٠ الى ٥٥ حماما ، بالإضافة الى ٦ حمامات ببولاق (٥٣) .

المقاهى :

وجد بالقاهرة في بداية القرن التاسع عشر ، حوالى ١٢٠٠ مقهى ، بدون مقاهى مصر القديمة وبولاق ، حيث كانت مقاهى الأولى ٥٠ مقهى والثانية مائة (٥٤) .

ولم توجد في المقاهى ديكورات داخلية او خارجية ، ولكن وجد بها أثاث بسيط ، هو (دكة) خشبية تشكل مقاعد بطول جدران المبنى ، وتغطيها بعض الحصر المصنوعة من سعف النخيل،

(٥٢) الجدك عبارة عن رأسمال حرقى كبير يجعل دخول الحرفة أمرا صعبا على غير أفرادها ، راجع : أندريه ريمون ، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، كتاب طبع مؤسسة روزاليوسف ، عدد ١٧ ، يولية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٩ ، ص ١٥٣ ، ص ١٥٤ ، ص ١٥٨ .

(٥٢) الجدك عبارة عن رأسمال حرقى كبير يجعل دخول الحرفة أمرا صعبا

(٥٤) وصف مصر ، ج ١ ص ١٣٨ .

أو أبسطة خشنة في المقاهى الفخمة ، بالاضافة الى بنك خشبى (٥٥) .

وكانت القهوة تقدم مغلية في فناجين تستورد من ألمانيا ، وتوضع تلك الفناجين في صحون صغيرة من النحاس ، أما الفناجين فتصنع من البورسلين أو الخزف ، وكاد يكون استخدام السكر في صنع القهوة غير معروف (٥٦) .

وكان يوجد لدى مدير المقهى الأرجيلات ، التى كان يسمها من العظم أو الرخام أو الألبستر (الرخام الشفاف) ويعدها للزبائن الذين يطلبونها ، على حين كان كل مرتاد يجملى منعه بغيره (٥٧) .

وقد كانت مقاهى القاهرة تخضع للاشراف المباشر لرئيس يشترى حق التزامها ، وعلى كل مقهى ان تدفع له من ١٠ - ٤ مدينى رسما صغيرا فى اول كل سنة هجرية ، وتعفى منه المقاهى الفقيرة (٥٨) .

ولا يستطيع أحد العمل فى قهوة قبل الحصول على تفويض من المشرف على الحرفة ، لأنه المكلف بالاشراف عليها ، وملزم بتقديم المخالفين من رجال الحرفة الى العدالة ، وكان يتولاها عادة اغا الانكشارية - الكخيا المتولى - الذى كان يدفع حق الالتزام الى الدولة (٥٩) .

(٥٥) نفسه .

(٥٦) نفسه .

(٥٧) نفسه .

(٥٨) نفسه ، ص ١٤٩ .

(٥٩) نفسه ، ص ١٤٠ .

وكانت هناك بعض المقاهى التى تؤجر ، وبلغ ايجار بعضها ما بين ٦ - ٧ بارات فى اليوم الواحد ، الثابت أن حالة القهوجى كانت بائسة جدا (٦٠) .

حاملو المياه (السقاءون) :

كانت تلك الطائفة تقسم على أسس منطقية ، ونموذجها فى القاهرة ، حيث وجد بها فى نهاية القرن الثامن عشر ثمانى طوائف لهم ، وربما يرجع ذلك الى أسباب تقنية وطبوغرافية ، حيث كانت ترد المياه من النهر الذى يوجد على طوله المورديات - فوردة - التى يصب عندها السقاءون ومن هنا نشأت الطوائف الأربعة لحاملى المياه على ظهور الحمير ، متدرجة بالقرب من المداخل الغربية للقاهرة (٦١) .

وكانت أولها طائفة حى باب البحر ، وثانيها طائفة حى باب اللوق ، وثالثها لحارة السقائين ، أما رابعها فكانت لقناطر السباع ، وفى وسط الحد الغربى للقاهرة وجدت طائفة حاملى المياه على ظهور الجمال ، وبدءا من تلك النقطة يحمل سقاءو القطاع القرب ويمرون على أقدامهم يوزعون المياه فى أحياء القاهرة ، ولم يكن لهؤلاء الآخرين الا طائفة واحدة ضمت (باعنة المياه بالقطاعى فى الشوارع) (٦٢) .

(٦٠) نفسه ، ص ٢٦٥ .

(٦١) كان السقاءون يكافون من قبل عملائهم ، ولم تكن لهم محلات ، وقد سكنوا كفر الشيخ ريحان ، والذى سمي باسم حارة السقائين ، واستمر ذلك الاسم حتى نهاية القرن التاسع عشر ، راجع : أندريه ريمون ، المرجع السابق ، ص ٤٩ - ص ٥٠ ، ص ٩٦ .

(٦٢) نفسه ، ص ١٠٧ .

ومن الناحية الاقتصادية فقد كانت تلك المهنة أقل بريقا من غيرها ، وان اختلف ثمن المياه تبعا لوفرتها أو قلتها ، فكان السقاء في عام ١٨٣٠ يتقاضى ثمن قربة المياه التى يحملها مسافة ثلاثة كيلو مترات من ١٠ - ٣٠ فضة ، وبذا كانت مهنة غير مجزية ، ومع ذلك فقد كانوا يدفعون في القرن التاسع عشر ما يسمى بالعوائد الشخصية ، أى الفرضة الشخصية (٦٣) مما قلل بالطبع من عدد حرفيها وجعلهم ستة وتسعين حرفيا بالقاهرة سنة ١٨٣٠ (٦٤) .

الخبازون :

استعان محمد على بتلك الطائفة لأهميتها ، واتصالها مباشرة سواء بمعيشة مواطنيه أو جنوده ، ولكنها كانت استعانة متعبة ، اذ كانت تلك الطائفة لا تؤدي عملها على ما يرام ، ومع ذلك كان لا مفر من التعامل معها وكبح جماحها .

ونتبين طبيعة هذا التعامل والتعاون ، من أمر الديوان الخديوى لمخابز القاهرة بعمل كميات من البقسماط لحساب الحكومة ، أما من ناحية كبح جماحها فتبين من اجراءات التعامل العادى معها ، والمتمثل فى تسليم شيخ الخبازين الحنطة اللازمة لهم من نظارة عموم المبيعات ، طبقا لأمر تسليم ، أو تذكرة يبين فيها المقدار المصرح بصرفه (٦٥) مما يبين شك الرجل فى أعمال تلك الطائفة وسلوكها .

(٦٣) نفسه ،

(٦٤) الوثائق المصرية ، عدد ١٠٨ ، ١١/٢/١٩٣٠ ، بائع الماء بالقاهرة ، ص ١ .

(٦٥) على الجريلى ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .

وامعانا في المراقبة والمتابعة أصدر محمد على أمرا كريما ،
أوضح فيه أن يكون الخبز المخبوز في أفران المحروسة وفقا
للمعدل الذى رتب ، فيكون وزن الرغيف الرومى مائة وعشرة
دراهم ، والرغيف الارنجى أربعة وتسعين درهما (٦٦) .

وطالب في نفس الأمر بالتنبيه على الستة والأربعين نفرا
الخبازين ، بأن لا يطمعوا في الغلال التى يأخذونها من الشونة
ولا يبيعوها « بل يخبزونها حكم المعدل من غير أن يظهر نقص في
الميزان » كما طلب من هؤلاء الخبازين الذهاب الى المحتسب والى
عمر أغسا ناظر شونة الغلال لتفاهم بشأن ذلك (٦٧) مما يوضح
أن التعامل مع تلك الطائفة غير سهل ، وأنها فى عملها تؤرق من
يتعامل معها ، وتجبره على اتخاذ المحاذير والشك فى مهنتها
أسلوبا للتعامل معها .

وعلى ذلك أحضر الى الديوان الخديوى بمعرفة شيخ
الخبازين ، كل من : محمد المغربى ، والمعلم عبد الله صفر ،
وأحمد عزلان ، والأسطى على أبو حسين ، والمعلم فرج ، والأسطى
مصطفى جبلى ، والسيد عبد القادر ، والمعلم عوق ، والمعلم
مسيحة ، والخواجة جرجس ، والخواجة برجلة ، والخواجة
تادرس ، والخواجة ديمترى ، والخواجة صفر ، ونبه عليهم
أيضا بأن لا يبيعوا شيئا من الغلال ، التى يأخذونها يوميا ،
وقدرها أربعمائة وخمسة وعشرون أردبا ، بل يخبزوها « وبيعوا
لعباد الله صحيحا على الميزان الحق » (٦٨) .

(٦٦) الوقائع المصرية ، عدد ١٦٤ ، ١٨٣٠/٧/٢٠ ، مجلس المشورة ،

ط ١ .

(٦٧) نفسه .

(٦٨) نفسه .

ونبه كذلك على جماعة المحتسب ، بأنهم إذا وجدوا خبزا ناقصا « أو غير مستو فان عليهم أن يضربوا صاحب القرن مائتي كرباج وان يفلقوا رننه ، وان وجدوا خبزه ناقصا مرة أخرى وغير مستو ان يرسل الى اللومان وفقا للقوانين ، وان ينبه على كل الخبازين من مشيخهم باتخاذ ذلك دستورا للعمل (٦٩) .

وكلمة دستور هي أول مرة تصادفنا في وثائق ذلك الرجل لتلك الفترة ، مما يوضح ان تلك الطائفة قد اتعبت الرجل ، فأوصلوه في تعامله معهم الى ان اجتهد كل الاجتهاد ، فأصاب بوضعه لهم ذلك الدستور ، واستخدمه لذلك المصطلح الجديد على سطح الحياة الاقتصادية في مصر وقتها .

الحمارون :

كانت المكانة الاجتماعية لطائفة الحمارين ضعيفة ، ومن هنا فقد ضموا الى قائمة الباعة - المتسببين - والشياطين والحرفيين البسطاء والمومسات ، وباختصار فئة الناس الدون ، وكانت طوائف الحمارين بالقاهرة ، مثلا ، لا تقل عن أربعة ، منها ثلاث لنقل النساء والرجال ، واربع لنقل الأشياء ، وان كان الجمالون هم المتخصصون بها ، وقد كان الآخرون يكونون طائفة واحدة هي طائفة الجنمالين لنقل الأمتعة (٧٠) .

وكانت الحيوانات التي تؤجر تقف مستعدة في محطات - بمعنى الكلمة - توجد على جوانب الشوارع الرئيسية والأسواق،

(٦٩) نفسه .

(٧٠) أندريه ريمون ، المرجع السابق ، ص ٥٤ - ص ٥٥ .

وعرفت باسم موقف الحمارة وموقف الجمال ، وعادة ما وجدت مقتربة من مداخل المدينة ، ولبيت الحمير وجدت عدة وكالات للحمير - وكالة الحمير - بالقرب من أبواب المدينة الشمالية ، لرواج حركة المرور بها ، ومنها أيضا ما هو بالقرب من باب الفتوح وباب الشعرية ، كما وجدت محطة هامة للجمال بالقرب من باب اللوق (٧١) .

الحصيرية :

هم طائفة صنّاع الحصر ، التي تستعمل في تغطية أرض المنازل ، وهي عادة شائعة في مصر ، خاصة وأن ماذنها الختام ، والتي تسمى نبات الحلفا تنمو في ضواحي رشيد وذمياط (٧٢) .

وكان من هؤلاء الحرفيين من يصنعون الحصر من سعف النخيل ، وهو متوفر الوجود في مصر ، وأن تركزي في قرى معروفة كالمصرة وسنورس وطمية ومنوف ، وفي تلك المراكز الرئيسية لهذه الصناعة كان الانتاج يريد أحيانا غن حاجة السوق ، ويجد طريقه الى بقية البلاد أو تركيا وغيرها ، حتى أن بعض تلك البلاد كمنوف اعتمد على الأسواق الخارجية في تشغيل عماله ، مما ربط تشغيلهم بانتعاش الصادرات (٧٣) .

حتى تخصص بعض التجار في تمويل صناعة الحصر بالقرى ، في الوقت الذي تقل فيه حاجة الزراعة للعمالة ، بالإضافة الى

(٧١) نفسه .

(٧٢) تقرير دوها ميل ، راجع : محمد فؤاد شكرى وآخرين ، المرجع

السابق ، ص ٣٢٦ .

(٧٣) علي الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

وجود حوالى مئة مصنع للحصر بطامية ، من أعالى وجه قبلى ، عمل بكل منها عدد تراوح بين عاملين وخمسة عمال (٧٤) مما يعنى أهمية تلك الحرفة ، وارتباطها بعدد كبير من الحرفيين والمجتمع عامة .

الأدوات المنزلية :

ولحرفتها عدد كبير من الحرفيين ، لتعدد فروعها ، كالبرام والقدار ، والأوانى التى تعبأ فيها النيلة والعسل ... الخ ، وهى مبعثرة فى الوجه القبلى ، لوجود الطمى المناسب لصنعها على ضفاف النيل ، مما أدى الى توفر عناصر صناعة القلل وخلافها فى قنا ، بالإضافة الى وفرة العمال والوقود الرخيص بها ، حتى اشتهرت مدينة قنا ، بصناعة الأوانى الفخارية والقلل ، وأصبح لهذه الأوانى فى تجارة مصر قدر كبير (٧٥) .

وقد قسمت صناعة القناوى الى عدة عمليات ، أهمها اعداد الطمى وخلطه بالهشيم ، ومباشرة الأفران ونقل المنتجات ، ولذا كان صاحب العمل يشغل لحسابه عمالا بأجر ، كما ساهم التجار فى تمويل الصناعة بشراء القلل وتخزينها أو بتكليف أصحاب السفن بشراء كميات ضخمة منها لحسابهم (٧٦) مما يبين كيفية تسرب عناصر الرأسمالية الى الحرف .

(٧٤) نفسه ، ص ١٠ - ص ٢١ .

(٧٥) تقرير دوها ميل ، راجع محمد فؤاد شكرى وآخرين ، المرجع السابق ، ص ٣٢٦ .

(٧٦) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

وعلى أية حال فكل تلك الحرف وغيرهما الكثير ، تبين أن الصناعات الصغيرة ، كانت موزعة في أنحاء البلاد ، وتوضح أن طوائف الحرف خلال القرن التاسع عشر ، كانت هي المنتج الطبيعي لما يحتاجه المجتمع المصرى .

ولم تفد التحولات التى أحدثها محمد على بنظامه الاحتكارى فى أواخر عهده ، ويرجع ذلك الى أسباب جوهرية طفت على تلك التحولات وجعلت من الحرفيين شريحة بائسة ، ولكنها على أية حال أفضل من شرائح المجتمع المصرى الأخرى ، لأن الحرف الصناعية تعد فى مجملها من أقدم حرف ذلك المجتمع ، ومن ثم فإن تسليط قليل من الضوء على بعض من تلك الحرف يخرجنا ببعض المعلومات الهامة عن ظروف المجتمع عامة والحرفيين خاصة وقتها ، كطائفة الحمامين ، والقهوجية ... الخ ، وقد وردت بعض من تلك المعلومات فيما سبق .

الفصل الخامس

معاملة محمد على للحرفيين

اهتمام محمد على بالحرفيين :

حاول محمد على الاهتمام بالحرفيين والحفاظ عليهم ، لمعرفة خلال تجربته الصناعية حتى أهمية الرجل الحرفي ، وكيف يتكلف خلال رحلته التدريبية حتى يصير صانعا يعتمد عليه ، ويوضح ذلك تركيزه على عدم تجنيد أرباب الحرف ، بالرغم من أهمية الجيش بالنسبة له ، ففي أمر له الى ناظر المجلس الملكي ، كلفه فيه بالقبض على أولاد الذين يتسببون في ارسال أرباب المهن والصنائع الى الجهادية ، أو على أحد اقاربهم ، وإذا لم يكن يوجد لهم أولاد يرسلون الى ديوان الجهادية بدلا عن أرباب المهن والحرف (١) .

وتتضح لك الصورة أكثر حينما نجد أنه كان يناهض الحرف غير المنتجة ، ويبين ذلك اصدار مجلس الملكية قراره للديوان الخديوى بأن يكلف ناظر ربع مصر القديمة ، أن يعمد الى النسوة الثلاث : مريم ، وسيدة ، وستيته ، اللاتي يحترفن الزمر وغناء المواويل ، فيلقى بهن في سفينة مسافرة تقلهن الى الوجه القبلى ،

(١) معية منية تركى ، دفتر ٤٧ ، ص ٣١٧ ، أمر الجنباب العالى ، رقم ٤٦١ فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٣٣ .

أجلأه لهن عن القاهرة ، على أن ينذر ربان السفينة الا يخرجهن في مكان قريب كما كان يفعل بعض الربابنة الذين يتسلمون المومسات ، لقاء شيء من النقود يأخذونه منهن (٢) ونفذ الديوان الخديوى ذلك القرار ، مع هؤلاء الزامرات والمغنيات (٣) .

كما يبين ذلك أيضا قرار الديوان الخديوى في يولية من عام ١٨٢٧ ، والمتعلق بالموافقة على اعطاء رأسمال صغير للعاملين من أهل الصناعة وتشجيعهم لمنعهم من اللحاق بزمرة المتشردين ، وبالتنبيه عليهم بأن يسددوا هذا الرأسمال من مكاسبهم اليومية بالتدريج ، فاذا رضوا بذلك فلنقدم لهم المساعدة (٤) مما يبين الرؤية المبكرة تجاه الحرفى والعمل على مساعدته مما يدحض القول بأن محمد على كان وراء تدهور الحرف وذلك لاخلأ الطريق أمام صناعاته ، ولاستخدام حرفييها بمصانعه .

ويؤكد ذلك أيضا أن الرجل كان عنده في نفس ذلك العام حرفيون وكوادر صناعية أكثر من حاجة مصانعه ، حيث أصدر الديوان الخديوى أمرا الى برهان أفندى ناظر التشغيل ، بأن يستخدم صناع الحرير الموجودين في المحلة ، الذين استغنى عنهم رستم أفندى مأمور مبيع وابيار ، لأنهم غير قادرين على عمل يضمن معيشتهم خلاف صنعتهم (٥) .

-
- (٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٨١ ، ص ١٧ ، راقدر مجلس الملكية رقم ٢٦ فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٣٥ .
(٣) نفسه ، نفذ فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٣٥ .
(٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٣٦ ، ص ٤٨ ، قرار الديوان الخديوى رقم ٣٦٩ فى ١٥ يولية سنة ١٨٢٧ .
(٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٢ ، ص ٢٥ ، قرار الديوان الخديوى رقم ٦٦ فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٢٧ .

كما أصدر الديوان الخديوى تكليفا فى مارس سنة ١٨٢٨ ،
الى محمد افندى مأمور أشغال المحروسة ، أمره فيه بأن يستدعى
مشايخ الأقسام ويكلفهم بعمل دفاتر بأسماء النساء الفقيرات
اللاتى يرغبن فى قتل الخيوط من الكتان برضائهن ، ثم يقدمها
لديوان الخديوى ، وذلك لمنع التعديات والتعذيبات المنتظر وقوعها
من طرف المشايخ المذكورين فى حق النساء الفقيرات (٦) وأمر
المأمور أنه سينفذ ذلك فى حوالى أسبوع (٧) مما يوضح أيضا
محاولة الدولة تقديم يد المساعدة للحرفيين ، مع معرفتها بمسلك
صفار رجال الدولة ، المنافى للأخلاق ولسياستها ، لذا برزت
محاولة نهيم عنه .

كما أمر الرجل ، محمد افندى ناظر المبيعات العمومية أن
يفيده تفصيليا عما اذا كان الحاق شغالة المصانع المزمع ابطالها
الى المصانع الأخرى يحدث ضررا بمعيشة الشغالة التى فيها
أم لا (٨) وكل هذا يبين حساسية الرجل تجاه أوضاع حرفييه
الاجتماعية والاقتصادية ومحاولته - على الأقل - العمل على
الا تزداد تدهورا .

ولمحاولة تجنيب ظلم رجاله للحرفيين والتخفيف عنهم ،
أمر محمد على ، محمود افندى مفتش المصانع بمنع ظلم المخبرين

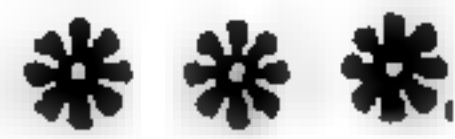
(٦) ديوان بخديوى تركى ، دفتر ٤٤ ، ص ٨ ، قرار من الديوان
الخديوى رقم ١٥ فى ١٨ مارس سنة ١٨٢٨ .

(٧) نفسه .

(٨) معية سنية تركى ، دفتر ٣٩ ، ص ٥٢ ، أمر من الجنب العالى
رقم ٩٥ فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٣٢ .

السريين - الأهالي - الذين يجوبون البلاد لضبط الأشياء البرائية ،
من قماش وقطن وغير ذلك ، كما أمره بحماية الأهالي منهم (٩) .

حتى ان الرجل عندما أمر مدير الغربية في نوفمبر من
عام ١٨٣٧ ، بأن يضيف الأتوال المؤجرة للأهالي ، على الأتوال
التي في ذمة الميرى للتمكن من صنع الأقمشة المطلوبة لورشنة
القلوع برشيد جاء به « انه اذ رأى في اضافتها عذرا يلحق
بالأهالي ، فيخطر مجلس شورى المعاونة بذلك (١٠) وكذلك أمر
مدير المالية بأن ينبه على نظار الفابريقات - حرفيه - بحسن
معاملة العمال وعدم ضربهم وتجويعهم (١١) مما يوضح أن الرجل
لم يكن غافلا أو مغمض العين عن الحرفيين عامة أو حرفيه
خاصة ، بل ان الرجل كان في موقف صعب بهذا الشكل ،
لأن الحرفيين كان يستغلهم الموظفون (من أصفر مخبر سرى ،
وشيخ حارة ... الخ ، الى قمة دولاب الدولة) .



اشراف محمد على ، على الطوائف :

أعطت الطوائف الحرفية محمد على الفرصة الذهبية للاشراف
عليها ، وتمثل ذلك في استعانة بعض الحرفيين به ضد مشايخهم ،
أو لانحراف بعض من هؤلاء المشايخ ... الخ .

(٩) معية سنية تركى ، دفتر ٦٩ ، ص ٢٥١ ، أمر رقم ٣٢٥ في
٧ فبراير سنة ١٨٣٦ .

(١٠) شورى المعاونة تركى ، دفتر ١٥٨ ، ص ٨٥ ، أمر عال رقم ٣٩٠
في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٣٧ .

(١١) معية سنية ، محفظة ١ ، أوامر مالية ، ملف ٢٤٣ - ١٨١/٣ ج ١ ،
ص ٣٧ ، أمر من الجناب العالى رقم ٥٣ في ٢٣ يونية سنة ١٨٤٤ .

مما أعطى للرجل تلك الفرصة لدخول ذلك العش ومحاولة اللعب فيه ، عليه يحدث فيه ما يتمنى من التحديث والتجديد ، لفائدة هؤلاء الحرفيين من جهة ، وللإستفادة بهم صناعا على الطرق الحديثة من جهة أخرى ، غير مكبلين بتقاليدهم وأعرافهم البالية ، التى كانت بالنسبة لهم دساتير غير قابلة للتغيير ، وبتناولنا لتلك الأوضاع تتضح الصورة أكثر .

فقد كانت الانحرافات التى قام بها بعض مشايخ الطوائف المسؤولة عن مد يد الحكومة اليها شيئا فشيئا ، لمواجهة أوضاع لم تكن منتشرة من قبل ، حيث حدثت اختلاسات ، مما جعل بعض المسؤولين يطالب ، بتوضيح هل نسبت الى شيخ طائفة واحدة أم لمشايخ طوائف عديدة ، لأجل عرضه على الاعتبار الكريمة (١٢) مما يوضح أن تدخل الحكومة كان استجابة في الواقع لمطالب أعضاء الطوائف وتصحيحا لتلك الأوضاع .

وسوف نتناول في البداية طائفة الصيارف ، فهى وان كانت تبعد بعض الشيء عن الطوائف الحرفية الصناعية ، الا أن تناولها هنا ربما يفيدنا في معرفة الطوائف المشار اليها ، ويجعلنا نعيش الجو العام للحرف الصناعية وقتها .

فحينما تقدم أحمد أبو العلا حمودة شيخ الصيارفة السابق ، بعريضة للمجلس العالى في عام ١٨٣٢ ، التمس فيها اعادته للشيخة (١٣) طلب المجلس من الديوان الخديوى أن يوضح الأسباب

(١٢) معية سنية ، دفتر ٩ أوامر ، ص ١٤ ، أمر من باشمعاون جناب داودى رقم ١٥ في ٢٧ مايو سنة ١٨٣٦ ، الى مأمور أشغال المحروسة .

(١٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٥ ، ص ١٨٦ ، أمر من المجلس العالى رقم ٢٩٦ في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

التي عزل من أجلها ، والتأكد مما اذا كان في استطاعته القيام بأعباء هذه العمل على الوجه المطلوب (١٤) مما يوضح أن عملية عزل المشايخ وتعيينهم في تلك الفترة كانت تتم بواسطة الإدارة .

ويتضح ذلك أكثر من خلال رد المجلس العالي على ملتمس مصطفى الشامي ، أحد الصيارفة ، في كتاب بعث به الى الديوان الخديوي ، أوضح فيه أن المذكور قد التمس تعيينه لمشيخة الصيارفة ، وأنه استعلم عنه ، واتضح أنه كسول يقضى الأوقات في التسكع هنا وهناك ، ولا يصلح للسياحة ، ولذا يجب صرف النظر عن ملتمسه (١٥) .

ومن ذلك يتبين ان انتخاب الطوائف لشيخوخا قد انتهى . وأن الطوائف أصبحت لا تتدخل عليا وعمليا في تعيين شيخوخا وربما كان تدخلها بطريقة شكلية وهامشية ، كما يتبين من جهة أخرى تدفعه الحكومة في تعيين المشايخ وأنها كانت تبحث عن الأصلح بلا عواطف في احوال كثيرة .

واستكمالا للتدخل الحكومي المنظم للطوائف ، أصدر محمد علي أمرا في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٥ باعتماد لائحة الصيارفة التي سنت بمعرفة ديوان شورى المعاونة (١٦) وبذلك دخلت تلك الطائفة تحت الاشراف الحكومي الرسمي ، وبدأ عهد جديد للطوائف عمل اللوائح لها ، مما يؤكد اتجاه الدولة الى الاشراف عليها ، ربما معالجة منها للعمليات غير الأخلاقية التي كان يقوم بها

(١٤) نفسه .

(١٥) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٩٧ ، ص ١٣٠ ، امر من المجلس

العالي رقم ١٨٨ في ١٦ يناير سنة ١٨٣٤ ، الى الديوان الخديوي .

(١٦) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٥٠ .

المشايع ، أو أنه كان شىء من قبل التحديث لوضع الطوائف على ايقاع التمدن والتنظيم .

ولكن الذى تجدر الاشارة اليه ، أن الحكومة قد سلّبت الطوائف أهم حقوقها ، وهو مشاركتها فى عمل تلك اللوائح ، فقد كان ديوان شورى المعاونة ، كما مر بنا ، أو أى جهة أخرى هو الذى يتولى وضع تلك اللوائح .

ومع هذا فيبدو أن بعض الطوائف لم يكن لها شيوخ ، ولم توضع لها لوائح ، كحرفة القلطة ، نظرا لقلّة عدد حرقيةها ، مما جعل من السهل السيطرة عليها وتحريكها وفق ارادة الحكومة ، فى وقت كانت فيه فى أمس الحاجة اليها ، وهو ما يوضحه عدة أوامر منها : أمر الديوان الخديوى الى محمود بك مأمور القليوبية الذى طلب منه فيه ، أن يرسل المئة عامل الدين خصصوا على مأمورية القليوبية ، ليرفعوا قوارب النيل المراد ترميمها وقلطتها ووضعها على المزالق (١٧) .

وفى أمر لمحمد على الى خليل بك محافظ دمياط ، طالبه باستخدام جميع صناع القلطة فى الأشغال الأميرية بترسانة دمياط ، دون النظر الى حماية أو خلافه (١٨) وهذا الأمر يوضح أن الأجانب كانوا لا يخضعون لعملية جمع العمالة كما خضع المصريون نظرا للحماية ، ولكنه يبين من جهة أخرى أنه كان يخضعهم فى حالة الضرورة .

(١٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، ص ١٣٩ ، أمر رقم ٤٣٧ فى

١ ديسمبر سنة ١٨٢٧ .

(١٨) معية سنية تركى ، دفتر ٢٨ ، ص ٨٩ ، أمر الجناح العالى

رقم ٢١٩ فى ١٣ يولية سنة ١٨٢٩ .

وفي أمر آخر له الى يوسف أغا محافظ رشيد ناظر قسم فوة ، طلب منه فيه أن يجمع حالا جميع القلافتة ، وأن يرسلهم الى ترسانة الاسكندرية (١٩) ويدل هذا على بعثرة تلك الطائفة في عدة أماكن ، بل وينقلها من مكان الى آخر ، وأن أوضح ذلك شدة حاجة الرجل اليهم ، فانه يوضح من جهة أخرى مدى ضعف هيكلهم .

وعلى أية حال فقد كان لاشراف محمد على ، على الطوائف بعض الأوجه المفيدة ، ويبين ذلك شكوى أصحاب مخازن القاهرة ، التي تدخل الرجل أمرا بحلها ، وتلخصت في مزاحمة النسوة اللاتي يبعن الخبز البيتي في الأزقة « ورجواهم وشيخهم محمد غراب » أن تتدخل الحكومة فتقلل هذه المزاحمة ، أو تكلف البائعات بشراء خبزهن من مخازنهم العامة ، رافعة وجزاء بما يقدمون للحكومة من خدمة لا بأس بها (٢٠) .

ولذا اصدر المجلس العالى قراره رقم ٣٠٠ ، قاضيا بأن يدعو مأمور الديوان الخديوى اليه أولئك النسوة مع مشايخ حاراتهن ، ويدعو الأغا المحتسب ، وشيخ الخبازين ونفرا من كبارهم ، وحينما اجتمع الفريقان تبين لمأمور الديوان صدق مدعى الخبازين ، فاتخذ من التدابير ما يكف عنهم بعض ما يصيبهم

(١٩) معية سنية تركى ، دفتر ١٠ أوامر ، ص ١٥ ، أمر رقم ٧٩ فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٩ .

(٢٠) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٢ ، ص ١٦ ، أمر المجلس العالى رقم ١١ فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

من أذى المخابز الخصوصية والنسوة البائعات (٢١) وبدا يتضح أن الحرف كانت في حاجة الى محمد على لحل مشكلاتها الانتاجية ولتنظيم المنافسة بين الحرف وبعضها البعض .

ويؤكد ذلك الشكوى المقدمة من مشايخ قرى صيادى حلقة السمك ، الذين اشتكوا فيها من تجنيد ٢٠ صيادا من طائفتهم ، وأبانوا فيها أيضا في ذلك ضررا للمال الميرى المرتب عليهم (٢٢) ولذا أصدر الرجل أمره الى الديوان الخديوى ، كى يخطر جهات الاختصاص بعدم التعرض لتلك الطائفة فيما بعد (٢٣) .

ولكن ذلك التدخل والاشراف الحكومى على الطوائف ، لابد من الإشارة الى أنه كان في بعض الأحوال أكثر مما يحتمل ، ويوضح ذلك أمر محمد على بفسخ القرار الصادر باعتبار الخشابين حرفة وعدم تعيين شيخ لها (٢٤) ويوضح ذلك الأمر أن الحرفة كان لا يعترف بها رسميا الا بقرار حتى يمكن التعامل معها ومع شيخها ، وهو ما لم يكن بتلك الحدة قبل فترة محمد على ، كما يبين أيضا أن بعض الحرف كانت تحل بقرار يقضى عليها رسميا من حيث تعامل الحكومة مع شيخها ، وان ظل هيكلها كما هو ، لأن الهيكل والبناء الحرفى لا يقضى عليه بقرار ، لأنه بناء اجتماعى لا يتغير بين يوم وليلة .

(٢١) نفسه .

(٢٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٥ ، ص ٦٦ ، أمر المجلس العالى رقم ١٠٥ فى ٥ أغسطس سنة ١٨٤٨ ، الى الديوان الخديوى .

(٢٣) نفسه .

(٢٤) أوامر مجلس ملكية تركى ، محفظة ١ ، ملف ٢٣٢ - ١٥١/٨ ج ١ ، أمر رقم ٨٣ فى ١ ديسمبر سنة ١٨٣٤ .

حتى ان الاشراف الحكومى تحول الى تدخل ، ثم سيطرة حكومية ادارية على طوائف الحرف ، بمعنى أن الطوائف لم تكن حرة حتى فى عزل شيخها ، بل لابد من موافقة الحكومة على العزل، وبين ذلك امر لمحمد على الى مختار بك ناظر مجلس الملكية ، الذى طلب فيه توقيع عقوبة مناسبة ، على خطاب شيخ زيانى المحروسة وعدم الاكتفاء بعزله ما دام قد ظهر اختلاسه (٢٥) .

وشيئا فشيئا تحولت تلك السيطرة الى خنق للحرية والحركة الطائفية ، نتيجة لمحاولة الحكومة الوقوف على كل دقائق أمورها ، دون التفريق بين طائفة هامة أو غيرها منه ، فنرى متابعة محمد على الطائفة الرياضيين ، فى امر الى مختار بك ناظر مجلس الملكية ، طلب منه الاستلال عن شخصية مصطفى وردة الذى عين شيخا للزيانيين (٢٦) وواضح أن ذلك التعيين تم بعد عزل الشيخ السابق المختلس ، ولكنه يثبت شيئا واحدا ، هو السيطرة التى عمت الطوائف الحرفية بأسرها .

واذا كان بعض مشايخ الحرف قد تم عزلهم بأسباب تبرر العزل كالاختلاس ، فان البعض الآخر قد عزل بلا مبرر ، وكان ذلك يتم بأوامر من محمد على شخصيا ، ولا غرابة فى ذلك ، لأنه من خلال دور مستشاريه « يتضح بسهولة معرفة كيف كان يتم أمر التدخل فى شئون الحرف ، ولذا لا نستغرب أن يوحى اليه مستشاروه بفكرة ما ، فيصدر بها أمرا - كما سبق أن

(٢٥) أوامر مجلس تركى ، محفظة ١ ، ملف ٢٣٣ - ١٥١/٩ ج ٢ ، امر رقم ٧١ فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٣٥ .

(٢٦) أوامر مجلس ملكية ، محفظة ١ ، ملف ١٩٥ - ١٣١/٤ ج ١ ، ص ٩ ، امر رقم ٦٠ فى ١٢ يناير سنة ١٨٣٥ .

بيننا - وبذا يفسر عدم الغرابة في تدخل محمد على في غالبية شئون الطوائف ومحاولة الالمام بها .

أو ربما يفسرها احتكاك محمد على بالحرفيين عامة من خلال حرفيه خاصة ، ويوضح ذلك تدخله في حرفة الحمامة بشقيها :
التي تعمل عنده أو الخارجة عن أطاره .

فنراه يصدر أمرا : الى ابراهيم أفندى ناظر ساحة الفلال
بالاسكندرية بعزل على الكيلانى شيخ التراسين - الحمامة -
وتعيين أحمد الحلبي بدلا منه (٢٧) وإذا سلمنا بأن هذا الرجل
حرفى عنده وأنه يمكنه عزله لأى سبب ، فإن يد عقابه امتدت
الى شيخ الحمامة بالقاهرة فعزلته ، ربما لأنه كان ضامنا
أو مرشحا للرجل الأول .

ورغم ذلك التدخل وتلك السيطرة لم تسلم له الطوائف
كلية ، بل نجد أن أفرادها من غير العاملين عنده يتقدمون بالتماس ،
يتظلمون فيه من الشيخ الجديد ، ويطالبون بإعادة الشيخ الذى
عزله (٢٨) .

وقد استجاب الرجل لهم وأصدر أمرا الى الديوان
الخديوى ، طلب منه أن يخطر مأمور أشغال المحروسة ، بأن
يعيد شيخ الحمامة الى شياخته « بناء على التماس أفرادها الذين
تظلموا فيه من الشيخ الجديد ، هذا مع التجاوز عن الضم

(٢٧) معية سنية ، دفتر ٣ أوامر ، ص ٧٣ ، أمر كريم رقم ٣٨٣ فى
٢٣ يناير سنة ١٨٣٢ .

(٢٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٥ ، ص ٤١ ، أمر من المجلس
العالى رقم ٧١ فى ١٢ يولية سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

الذى رتب على الشيخ الجديد « حتى يتسنى لهذه الطائفة أن تعمل بسلام (٢٩) » .

والجزء الأخير من الأمر يوضح حرصه على مزاولة الحرفة لعملها بيسر وبلا مشكلات ، وبالفعل نفذ منطوق الأمر ، ولكن ما يعيننا هنا شيء آخر ، وهو أن ذلك الأمر يوضح خط سير اشراف محمد على ، على الطوائف ، أو يوضح ، البناء الهرمى القسائم بالسيطرة على الحرف ، فمن محمد على فى القمة الى المجلس العالى ، فالديوان الخديوى ، ومنه الى مأمور اشغال المحروسة الذى نعتقد أنه أصبح المشرف المباشر على الحرف وموصلا لأوامر الحكومة لها .



الضرائب المفروضة على الحرفيين :

فى أواخر القرن الثامن عشر ، وقبل مجيء الفرنسيين ، بلغت الضريبة المقررة على طائفة النساجين حوالى ٢٠ ألف بارة ، وزمت على كل منهم بنسبة حجم العمل ، الذى يفترض أنه قام به ، وحصل على دخل منه (٣٠) .

وبدخول الفرنسيين مصر ، استحدثوا نظاما مالية جديدة ، منها : فرض ضرائب تسجيل العقود ، وضرائب على أصحاب

(٢٩) نفسه .

(٣٠) وصف مصر ، ج ٤ الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ص ٢٠٢ .

الحرف ، وعلى المباني والمحلات والوكالات (٣١) . . . الخ ، وعندما
تولى محمد خسرو باشا على مصر ، اتعب الناس وأرباب الحرف
بالضرائب ، وتبعاً لذلك كان من يتولى رئاسة حرفة من الحرف
يرهب أهله ، فمن تولى رئاسة حرفة المعمارية أو غيرها ، كان
يقبض من أهلها معلوم أربع سنوات ، ويتركهم وما يدينون ، وتبع
ذلك أيضاً أن أهل الحرف كانوا يسعون كل صنف بمعرفتهم ،
وليس له هو التفات لشيء سوى ما يتقاضاه من دراهم ،
مما أحدث الشكاوى بسبب الفلاء ، حيث ارتفع ثمن الجبس
والجير وأجور البنائين خصوصاً ، في وقت احتاج فيه الناس
إلى بناء ما هدمه الفرنسيون ، حيث وصلت أجرة البناء إلى
أربعين قضة (٣٢) .

ورغم ذلك فإن وثائق تلك الفترة توضح أن الحرفيين كانوا
مستغلين أسوأ استغلال ، ويشهد على ذلك الفرضة التي فرضوها
على الحرفيين ، حيث فرض على كل طائفة قدراً من الأكياس ،
خمسین فما دونها إلى عشرة وخمسة ، وعندما نشروا الأعوان
للمطالبة ، ضج الحرفيون وأغلقوا حوانيتهم ، وطلبوا التخفيف
بالشفاعات والرشوات ، فخفف عن بعضهم ، ولم يقف الأمر
عند ذلك الحد ، بل كثر في تلك الأيام عبث العسكر وعربدتهم في
الناس عامة (٣٣) والحرفيين منهم خاصة .

(٣١) محمد عبد العزيز مجمية ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

(٣٢) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ص ١٥١ .

(٣٣) عبد الرحيم الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ،
ج ٦ ، ط ١ ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٩٢ .

ويشهد عليه ذلك التنبيه الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٨٠٤ على أرباب الحرف والصنائع ، بطلب دراهم وزعت عليهم ، وبلغ مجموعها خمسمائة كيس ، فضج الناس وتكبدوا مع ما هم فيه من وقف الحال وغلاء الأسعار في كل شيء ، ولذا لم يفتحوا محلاتهم في اليوم التالي وانتظروا ما يفعل بهم ، ومر الأغا والوالى ينادون بالأمان وفتح الحوانيت فلم يفتح منهم الا القليل (٢٤) .

وفي اليوم الثالث اجتمع كثير من العامة والأطفال بالجامع الأزهر ، ومعهم الطبول التى صعدوا بها الى المنارات يصرخون ويطلبون ، حتى سمعهم الباشا من القلعة ، فأرسل مبعوثا الى السيد عمر النقيب ليبين له بأنه رفع عن الفقراء ، فأكد له السيد عمر ان أرباب الحرف والصناع كلهم فقراء وقد كفاهم ما هم فيه من القحط والكساد ووقف الحال فرجع الرسول بذلك الى الباشا ، وفي عصر ذلك اليوم عاد الرسول مرة أخرى ، ومعه فرمان يرفع الغرامة عنهم ، ونادى المنادى بذلك فاطمأنوا وتفرقوا وذهبوا الى بيوتهم (٢٥) . وان دل ذلك على شيء فانما يدل على حالة الحرفيين البائسة ، ومدى استغلالهم ومقاومتهم السلبية ، مما يوضح من جهة أخرى عدم وجود قيادة أو زعامة لهم ، بل كان المتصددى لحل مشاكلهم شخصيات وزعامات عامة كالسيد عمر النقيب .

وعندما وصل محمد على الى الحكم ، واصل سياسة فرض الضرائب ، ومنها الفرضة التى جباها من الصناع والتجار وغيرهم ، بنسبة نجاح عملهم وحجمه ، وتفاوتت تلك الفرضة

(٢٤) نفسه ، ص ١٥٥ .

(٢٥) نفسه .

بين خمسة قروش وخمسمائة قرش ولم يستثن من دفعها
الا الأوروبيين المقيمين بمصر (٣٦) .

بل يمكن القول بأن سياسة نسبتغلالهم استمرت حتى
ثلاثينيات عهده ، ويؤكد ذلك أن عساكره قد طفقوا يأخذون في
الثانى من اغسطس ١٨٠٧ ما يجدونه من البغال والحمير والجمال
في بولاق ، واستمروا على ذلك حتى امتنع السقاةون عن نقل
الماء ، وبدأ شح وغلا سعره ، كما توقف حمل البضائع ، وفي
الثالث من نفس الشهر طلبوا خيول الطواحين لجر المدافع
والعربات ، وبدأ تعطلت الطواحين عن طحن الدقيق ، لأنهم
اختاروا من الخيول جيادها - وأعطوا أصحابها ٥٠ قرشا عن
كل فرس - وردوا الباقي لأصحابها ، وفي نفس اليوم أيضا طلبوا
دراهم من طائفة القبانية والخطابة وباعة السمك القديم -
الفسيح - ولما اغلقوا حوانيتهم وتشكوا رفعت الفرامة بشفاعة
السيد عمر ، وكتبوا لهم أمانا بذلك (٣٧) .

وفي ٦ نوفمبر عام ١٨٠٧ طلب مبلغ ألفى كيس ، فرض منها
جانب على ارباب الحرف وأهل الفورية كالصمائية وامثالهم
من رجال وكالة الصابون ، ووكالة القرب ... الخ ، واجتمع
كثير من أهل الحرف لذلك الغرض والتجأوا الى الجامع الأزهر ،
واقاموا به لىالى وأياما ، ولكن فى هذه المرة لم ينفعهم ذلك (٣٨) .

وفي ٢٨ اغسطس ١٨٠٨ سافر محمد على الى بحرى ، ولذا
أرسل قبل نزوله بأيام أمرا بتشهيل الاقامات والكلف على البلاد

(٣٦) محمد فؤاد شكرى وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٧٢ - ص ٧٣ .

(٣٧) عبد الرحمن الجبرتى ، المصدر السابق ، ص ٢ .

(٣٨) نفسه ، ص ١٨ - ص ١٩ .

من ثل صنف خمس عشرة ، بالإضافة الى فرض الفرض والمغارم
على البلاد ، وصار رجاله يتتبعون اولاد البلد من ارباب الصنائع ،
الذين لهم نسبة قديمة بالقرى (٣٩) ويطالبهم بأموال عن اطيان
لا علاقة لهم بها مطلقا ، فلا ينجو من الدفع واحد منهم (٤٠) .

لكان الصنائع منهم يكون جالسا في حانوته ، فما يشعر
الا والأعوان والأتباع محيطون به يطلبونه الى مخدومهم ، فان
امتنع حبس وهو لا يعرف له ذنبا ، وعندما يسأل عنه يذكر
له « أنه عليه مال طين فلاحته من مدة كذا وقدره كذا فيؤكد لهم
أنه لا يعرف البلد ولا رآها في عمره ، فيذكر له أنه فلان الشبراوى
أو المنيأوى » فيوضح لهم أن هذه نسبة سرت اليه من عمه
أو خاله أو جده ، فلا يقبل منه ذلك ويحبس ويضرب حتى يدفع
ما ألزموه به ، وقد حدث ذلك لكثير من الصناع (٤١) .

وعندما وصل محمد على الى المحلة قبض ما فرضه عليها
وهو خمسون كيسا ، كما قدم له حاكمها ستين جملا وأربعين
حصانا خلاف الأقمشة المخلاوية ، ومثل الزردخانات والمقاطع
الحريز ، والثياب والأمتعة ، صناعة من بقى بها من الصناع (٤٢) .

وفي ٢٩ يونية من عام ١٨٠٩ ضج الناس والتجأوا الى
مشايخ الأزهر والسيد عمر ، واتفق المشايخ والسيد عمر على
عدم مقابلة محمد على ، لأنه تمادى في احداث الفروضات الكثيرة
التي ارهقت الرعية ، فأرسل محمد على على ديوان أفندى لمقابلة

(٣٩) نفسه ، ص ٣٩ .

(٤٠) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

(٤١) الجبرتى ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .

(٤٢) نفسه .

المشايخ ، لكى يطلب منهم التوجه لمقابلة الباشا ، فلبى الدعوة الشيخ المهدي ، والشيخ الدواخلي نائباً عن الشيخ عبد الله الشرقباوى ، فأوضح لهم محمد على أنه يميل الى اتباع نصائحهم ، وأنه متكدر من تخلف السيد عمر وعدم حضوره ، ووقفه دائماً ضده فى فرض كل ما يفرضه على الرعية (٤٣) .

ويبدو أن محمد على كان جادا فى الأخذ بنصائحهم ، كما كان يفعل مع مستشاريه ، وحاول أن يبحث عن حل بديل لتلك الفرض ، بدليل أنهم شرعوا فى نفس اليوم فى تحرير دفتر بنصف فائض الملتزمين ، بأنواع الأقمشة وباعة النعالات التى هى الصرم والبلغ ، وجعلوا عليها ختمين فلا يباع منها شيء حتى يعلم الملتزم ويختم عليها بيده ، وعلى وضع الختم والعلامة قدر مقدار بحسب تلك البضاعة وثمرتها ، فزاد الضجيج واللفظ فى الناس (٤٤) .

وربما يكون الذى تم فى ٢٩ يونية ١٨٠٩ هو بداية الاحتكار، حتى يلبي احتياجاته المالية ، ويخرج من مأخذ فرض الفرض الذى كان يسبب له المشكلات مع مواطنيه والقيادات الشعبية، ولذا فكر فى ذلك الاحتكار بديلا عن تلك الضرائب ، التى كان فى أمس الحاجة اليها وبخاصة فى بداية حكمه لمواجهة مشكلات الداخلية ، بدليل أنه دخل ذلك الاحتكار بطريق الخطوة خطوة - على نفس نهج الضرائب الواحدة تلو الأخرى - كلما دعت الحاجة الى ذلك ، بالإضافة الى ما يمكن قوله من أن تلك الاحتكارات كانت لأغراض استراتيجية ... الخ ، حتى لا تخرج عن الظروف الموضوعية للرجل .

(٤٣) أمين سنامى ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

(٤٤) الجبرتى ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .

وأستمر الرجل في تطوير وتوسيع دوائره المتصلة بالفرصة، حتى أنه في ٢٨ نوفمبر من عام ١٨٢٢ ، أصدر أمرا الى كتخدا بك مصر بالموافقة على دفتر القرصنة الذي نظم بمعرفة أعضاء المجلس المشكل لذلك تحت إشراف ابنه إبراهيم ، والمشتمل على ٧١ نوعا من أنواع الفرض على أرباب الصنائع والبيوت . . . الخ (٤٥) .

وفي سبتمبر من عام ١٨٢٨ ، طلب محمد علي تنظيم عملية تحصيل الفرض (٤٦) . عندما ظهرت بعض الشكاوى ، ومنها المقدمة من الحمار غنيم عوض ، الذي تظلم فيها من فداحة الفردة التي تؤخذ منه (٤٧) وزيادة في الحيلة طالب بمحاسبة متولى تحصيل الفردة ومعاينة من يظهر اختلاسه وتلاعبه (٤٨) .

وأصبح الحرفيون يحصلون على وثائق تفيد تسديدهم للضرائب وفقا للتنظيمات الجديدة ، ويتضح ذلك من بيان الديوان الخديوى ورده ، على سؤال محافظ الاسكندرية ، بشأن العوائد التي تجبى في القاهرة على مختلف الحرف والمهن الملحقه بالتزام الخردة ، أى الصناعات الوضيعة ، كى ينفذ المحافظ احكام ذلك البيان بالاسكندرية ، دون تنفيذه على الحرفيين الوافدين الى الاسكندرية من شتى البلدان ، ما داموا محرزين لوثيقة موقع عليها بخاتم ملتزم الخردة ، ودالة على كون حاملها قد أدى العوائد ورخص له فى مزاوله مهنته (٤٩) وقد

(٤٥) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ٣٠٥ .

(٤٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٧ ، ص ٣٤ ، امر رقم ٩٨ فى

١١ سبتمبر ١٨٢٨ ، الى حبيب افندى .

(٤٧) نفسه .

(٤٨) نفسه .

(٤٩) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٧ ، ص ٢٤ - ص ٢٧ ، بيان من

الديوان الخديوى رقم ١٩ فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٣٠ ، الى محافظ الاسكندرية .

أوضح ذلك البيان عدة أمور منها : أن عدد معامل الحلوى بالقاهرة كانت ثمانية عشر معملاً في عام ١٨٣٠ ، تضم نحو ثمانمائة نفر بين صانع وبائع ، ولها كلها قلم واحد يتولى بيع التزامه ملتزم الخردة ، كما اتضح كذلك أن صانعي القطائف والكنافة فرض على كل منهم مبلغ يتراوح بين خمسين وستين قرشا ، ان كانت دكانه مما يشتغل بصنع الكنافه طوال العام ، أما ان اقتصر اشتغالها على شهر رمضان ، فكانت ضريبتها من عشرين الى خمسة وثلاثين قرشا ، وكذلك الفرانون أى أصحاب مخابز الأسواق ، فقد فرض على كل مخبز من اثني عشر قرشا الى ستة وثلاثين قرشا في السنة (٥٠) .

وبالجملة فقد فصل هذا البيان ما يدفعه سائر أصحاب الحرف والمهن الحقة ، حتى ملاعب الثعابين والزمارين والمهرجين ... الخ ، بمعنى أنه لم يغادر حرفة الا قدر العوائد الواجب جبايتها (٥١) .

أما في خارج المحروسة فكانت كل طائفة تحاسب وفق ظروف بلدها ، ويتضح ذلك من أمر برهان بك بتحصيل ما على ٢٨ نفرا من الحماليين بطرف مشايخ الحمالة بناحية الحلاوات بمأمورية قسم رابع الشرقية (٥٢) .

وبالرغم من المتابعة الشديدة لجباية الضرائب ، فقد كانت تحدث تجاوزات في جبايتها ، ويتضح ذلك من تقرير للبك الكتخدا

(٥٠) نفسه .

(٥١) نفسه .

(٥٢) معية سنية ، دفتر ١٣ أوامر ، ص ٥١ ، راجع الامر الكريم رقم ٢٩٥ في ١٢ يناير سنة ١٨٣٢ .

خاص بسوء معاملته ملتزم الخردة وأتباعه ، وتحمله لأرباب الحرف ، وبنات الناس (البغايا) ما لا يطاق من الضرائب (٥٣) ولذا احاط المجلس العالى ، الديوان الخديوى علما بأنه قد اعتقل ملتزم الخردة للتحقيق معه ، وطلب من الديوان اخطار جهات الاختصاص ، والذين يحصلون ضريبة الخردة بوجوب الانصاف ، ومقدرة أصحاب الحرف فى تحصيل الضريبة المطلوبة منهم (٥٤) .

وبعد ذلك أصدر المجلس العالى أمره الى الديوان الخديوى بشأن تنزيل مبلغ ١٥ كيسا من التزام الخردة بالاسكندرية فى عام ١٨٣٣ ، نظير الغاء الفواشس هنسك ، وإبطال تحصيل المقرر عليهم وانتهت بذلك تلك الطائفة بالاسكندرية ، بالرغم من أن الضريبة التى كانت تدفعها كانت كبيرة .

وتعميقا لذلك الوضع وتوسيعه ، صدر أمر الى الديوان الخديوى فى ١٨ مايو سنة ١٨٣٤ تضمن أربعة ابواب : اولها الغاء البقاء وكيفية معاقبة من يحترف البقاء او يرتكبه ، وثانيها منع الملتزمين من اخذ عوائد من باعة الفول النابت ، والكنفانية ، ومبضى النحاس ، زيادة عما هو مقرر عليهم ، وثالثها تحرير كشف ببيان العوائد التى على طائفة الحلاقين ، والقهوجية ، والطباخين ، اكل من كبير الحلاقين ، وكبير الطباخين ، وكبير القهوجية ، وتحصيل تلك العوائد منهم بموجب ذلك الكشف ، نظرا لأن شيخ كل طائفة من تلك الطوائف يحصل العوائد التى على طائفته لكبيرها الا واحد فى العشرة مما حصله منها ،

(٥٣) ديوان خديوى تركى ، دلتى ١٨٥ ، ص ١٨٠ ، أمر المجلس العالى رقم ١٢٦ فى ١٥ أغسطس سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

(٥٤) نفسه .

ورابعها الغاء عوائد الأرضية التي تؤخذ من المسبيين و اضافتها الى العوائد التي تؤخذ من طوائف الصناع والتجار ، وكذلك ضم واحد في العشرة على فردة جميع الطوائف ، ابتداء من ١٠ مايو سنة ١٨٣٤ لتلافي العوائد التي كانت تحصل من المومسات اللاتي منعن من احترام الفحش ابتداء من صدور ذلك القرار (٥٥) .

ولم يكتف محمد على بذلك التنظيم المعتدل للضرائب بل انه حاول ان يخفف من العوائق والشوائب التي تشوبها ، فمرى مجلس الملكية يأمر مأمور الديوان الخديوى بأن يستدعى الأغا المحتسب ومشايخ الصناع والحرف وجميع الطوائف الى الديوان « والتنبية عليهم بالكف منذ الآن عن مطالبة الأهالى بتأدية العوائد التي كانوا يأخذونها منهم ظلما » وهى : عوائد الرؤية ، وعوائد الطعمة ، وعوائد التسعيرة ، وتحصيل المبالغ التي كان الأغا المحتسب قد أخذها من الأهالى باسم العوائد المذكورة — منه — وحرقها في منشآت خيرية في مصر ، لتعذر العثور على أصحابها وصرفها اليهم واحدا واحدا (٥٦) .

وطلب كذلك من الديوان الخديوى كتابة لافتات باعلان الغاء العوائد المذكورة وتعليقها على جدران الشوارع ومفترق الطرق ، لاعلان الأهالى بذلك ، طبقا لقرار مجلس الملكية الصادر في

(٥٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٧ ، ص ٥٦ ، امر رقم ٧٣ في ٦ نوفمبر سنة ١٨٣٣ .

(٥٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٦ ، ص ٢٩ ، أمر من مجلس الملكية رقم ٧٢ ، ٨١ مايو سنة ١٨٣٤ ، الى وكيل مأمور الديوان الخديوى ، وكان يحضر مجلس الملكية ، كل من مدير الاقاليم البحرية ونظار اقسامها وكذلك مدير الاقاليم القبلية .. الخ ، راجع نفس الامر .

١٤ ديسمبر ١٨٣٤ بشأن ما كذر (٥٧) مما يوضح عناية الرجل بالحرفيين ومحاولة التخفيف عنهم ، مع العمل أيضا على رفع يد مشايخهم عنهم أو على الأقل تخفيفها ، ومنع ما في ذلك الرفع أو التخفيف من رفع لمستوى معيشتهم نتيجة لعدم جباية تلك الضرائب العديدة ، مما يعنى أيضا أنه قد ساعدتهم مساعدة اجتماعية مباشرة وفعالة .

ورغم محاولاته التخفيف فقد ذكر - وهو ما لا نميل إليه - أن الدولة كانت تفرض ٧١ نوعا من الفروض على الحرفيين ، الذين كانوا فريسة لها كلما أرادت زيادة مواردها ، خاصة وأن طوائف الحرف قد بلغت ١٦٤ طائفة تقريبا في عام ١٨٣٤ ، مما جعلها ينبوعا ماليا للدولة ، دون معوقات لأنها كانت توزع تلك الفروض على الأعضاء ، بحسب مقدرة كل منهم (٥٨). وهو رأى يتناقض مع مساعدة محمد على للحرف ، على الأقل منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر ، وهو ما تنطق وتشهد به وثائق تلك الفترة ، وربما يؤكد ذلك أيضا أن الانتاج المصرى قد بدأ يرضخ منذ عام ١٨٣٠ أمام الانتاج المستورد الأوروبى (٥٩) .

وعلى أية حال فيدخل في إطار تلك المساعدة الاجتماعية لرفع مستواهم ، اصدار محمد على لأمره في عام ١٨٣٦ بعدم أخذ عوائد من الندابات اللاتى يحترقن البكاء أمام الأموات ، بوضع عصير البصل في أعينهن ، وكذلك عدم أخذ عوائد من الحانوتية

(٥٧) نفسه .

(٥٨) راجع أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٥١ ، وأيضا :

على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

J.C.B.R. Richmond : Op. cit., P. 64.

(٥٩)

حملة التواييت (٦٠) وتبع ذلك اصداره لأوامر بعدم أخذ ضرائب من الحرفيين ما داموا غير قادرين على دفعها ويوضح ذلك اصداره لأمره في عام ١٨٣٦ بعدم تحصيل الضرائب من أرباب الحرف أسوة بالعام الماض (٦١) مما يبين أن الرجل لم يبلغ الضرائب نهائيا ، وإنما كان يلغيتها وفق ظروف الحرفيين .

ومما يوضح أن محمد على لم يكن يتجمد أمام موقف معين وخاصة في الضرائب ، وأنه كان يمتلك حرية الحركة وفق المصلحة ، أنه لما كان المتحصل من الضرائب المفروضة على أرباب الصناعات والحرف الصغيرة ضئيلا ، ولا يتناسب مقدارها وما تقتضيه عملية الجباية من جهود ونفقات ، فقد أصدر أمرا بالغائها في ١٢ يناير من عام ١٨٣٧ (٦٢) وبدا يتضح أن الرجل قد ألغى الضرائب المفروضة على الحرفيين في أعوام ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ ، ١٨٣٧ ، وفي ذلك تخفيف عليهم ومساعدة لهم وتوضح قائمة الضرائب الملغاة في سنة ١٨٣٧ أن الحمامات كانت تدفع مبلغ ٢٠٨٧١ قرشا ، ومبيضى النحاس يدفعون ٢٣٠٠ قرش ، والقهوجية ١٦٧٥ قرشا ، وصانعى الحصر ٣٢٧ قرشا وعشرين بارة ، وتوضح أيضا أن الجزارين والحدادين ، والطواوين والباعة الجائلين ، وصناع المناخل والفرايل والبرادين ، والحلاقين والخبازين والحواة ، وعازفى الربابة والراقصين

(٦٠) معية سنية تركى ، دفتر ٧١ ، ص ١١ أمر من الجناح العالى رقم ٦٣١ في ٦ مايو سنة ١٨٣٦ ، الى مختار بك .

(٦١) معية سنية تركى ، دفتر ٧٤ ، ص ٢٥٧ ، أمر رقم ٧٦٥ في ١٣ أغسطس سنة ١٨٣٦ ، الى حبيب أفندى .

(٦٢) محمد فؤاد شكرى وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .

والمهرجين ، يدفعون في العام مبلغا ضئيلا لا يزيد على ١٠٤٤٥ قرشا و ١٦ بارة (٦٣) .

وعوض محمد على الغاء تلك الضريبة بأخرى افضل ، وتمثل ذلك في احتكار البن والنيلة - مما يوضح وبما لا يدع مجالا للشك ان أساس احتكاره هو تعويض الضرائب ولم يكن عقيدة أو مذهباً عند الرجل فقد جنى من أرباح احتكاره الأخير فقط ٦٥٣٨ كيسا ، وهو ما يعادل ٣٢٦٩٠ جنيها في العام الواحد (٦٤) .

وفي عام ١٨٣٧ أصدر أمرا عاليا بعدم أخذ رسوم الفردة من النساء اللاتي يشتغلن بفزل الصوف نظرا لفقرهن (٦٥) ثم تابع سياسة التخفيف تلك ، حيث أمر شورى المعاونة بالاسكندرية في أغسطس من عام ١٨٣٩ زكى أفندى ان يوضح له اذا كان يؤخذ من أصحاب الحرف الآتية عوائد أو شيء آخر من هذا القبيل ، وهى : الخبازون والخبازات ، والطحانون والزيانون ، والجزارون ، والكنفانية ، والفطاطرية ، والحلوانية ، والعلافون (٦٦) وعقب ذلك أصدر محمد على لأمره بعدم أخذ أى شيء باسم عوائد أو بأى اسم آخر من أصحاب هذه الحرف المذكورة بعد ذلك (٦٧)

(٦٣) نفسه ، ص ٧٦ - ص ٧٧ .

(٦٤) نفسه .

(٦٥) معية سنية تركى ، دفتر ٧٣ ، ص ٧٥ ، أمر عال رقم ١٢٥ في ١٧ فبراير سنة ١٨٣٧ ، الى وكيل الجهادية .

(٦٦) شورى المعاونة بالاسكندرية ، دفتر ٢٨ أوامر ، ص ٢٢٢ ، أمر من شورى المعاونة بالاسكندرية رقم ١٤٩٧ في ١٥ أغسطس سنة ١٨٣٩ ، الى زكى أفندى .

(٦٧) معية سنية تركى ، دفتر ٢٨ أوامر ، ص ٢٢٤ ، أمر من الجنباب العالى رقم ١٥٠٥ في ١٨ أغسطس سنة ١٨٣٩ ، الى زكى أفندى .

وهكذا توالى تخفيفات الرجل على الحرفيين ومساعدتهم ضرائبيا حتى يرتفع مستواهم معيشيا واجتماعيا .

ثم صدر أمر محمد على الى شورى المعاونة فى ٣٠ يناير سنة ١٨٤٣ بعمل نظام ، وسن لائحة بترتيب تمويل - رسم الويركو على الأملاك والعقارات ذات الايراد - وعوائد الرخص التى تعطى لأربابها من الحرف (٦٨) وبذلك يتبين حرص محمد على على فرض الضرائب على الحرفيين الحاصلين على رخص ايضا ، بعد أن كان يفرضها على الحرفيين التقليديين وحدهم ، وفى ذلك تساوى فى عملية الانتاج وما تتحمله من اعباء يتحملها المنتجون .

بل يخطو خطوات أخرى منها ، عقد اجتماع لمحافظة مصر ، ووكيل الويركو على أفندى لطفى ، ومعاونى المحافظة عند فرض الضرائب ، « كى تصير المهمة لنحو تقديرها بغاية الملاحظة والعدالة بحضور عمد ورؤساء الطوائف » خاصة وانها كانت تقدر كل عامين ، اكافة الأشخاص المتكسبين بالطوائف (٦٩) .

أما الخطوة الأخرى فهى نقل الحرفيين من حرفة الى أخرى حسب سوق العمل وحاجته ، وبمحض ارادة الحرفيين أنفسهم « لوجود بعض طوائف اضمحل تكسبهم وظهر بهم عاطلون بكثرة » ولذا وزع ويركهم على الباقيين من أهالى طوائفهم ، ولانتقال تكسب بعض الحرفيين الى طائفة أعلى أمام ذلك الوضع ، لذلك

(٦٨) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ٥١٦ .

(٦٩) ديوان الويركو بمصر (عربى) صادر ، أمر رقم ١ ، نمرة ٩٠

فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٤٦ ، وورد لمحافظة مصر برقم ٢١ فى ١٨٤٧/١/٢ .

وايضا : الامر العالى لديوان الداخلية رقم ٧٥ فى ١٩٤٦/١٢/٢٦ ، وورد

للمحافظة برقم ٤ فى ١٨٤٧/١/٢ ، ص ١٢ - ص ١٣ .

صدر تصريح من المالية بتحويل هؤلاء المنقولين بين الطوائف ،
على أن يكون اجراء ذلك بحضور عمد مختارى الطوائف المنقول
منها والمنقول، اليها (٧٠) .

بحيث كان يجرى تقدير فرض الضرائب كل ثلاث سنوات ،
مع ملاحظة العاقل والمستجد فى الطائفة ، فيخصم العاقل من
المستجد ضرائبيا ، واذا تبقى بعد ذلك عاقلون يتم توزيعهم على
ذوى الثروة بالطائفة ، وبدا يكون رابع كل طائفة وعاطلها
عليها ، ولا تزيد او تنقص الضرائب بذلك الشكل عن المقدر
والمتفق عليه (٧١) .

ومن الجدير بالذكر أن حرفيي محمد على بمصانعه وورشه
كانوا يدفعون ضريبة لم تزد بحال من الأحوال ، ولم تنقص أيضا
عن شهر فى العام ، ويوضح ذلك أمره الى ابراهيم اغا مأمور
المحلة ونبروه فى يونية سنة ١٨٢٦ ، طالبه فيه بأن لا تؤخذ ضريبة
من الأسطوات والصناع المستخدمين فى المصانع أكثر من مرتب
شهر (٧٢) . هذا فيما يختص بالعمال فى سن البلوغ فيما فوق ،

(٧٠) نفسه ، وقد جرى العمل بذلك الأمر فى الاسكندرية . ، أيضا ،
راجع : نفس الأمر .

(٧١) ديوان الويركو (عربى) صادر ، دفتر الأوامر المستديمة بالويركو
عن سنة ١٨٤٧ ، ص ١٧ ، ص ١٩ ، الأمر ١ ، نمرة ٩٥ فى ٨ يناير سنة ١٨٤٧ ،
وورد لمحافظة مصر فى ١٠ يناير ، محافظة مصر (عربى) ٩ .

(٧٢) معية سنية تركى ، دفتر ٢٤ ، ص ١١٧ ، أمر من الجناب العالى
رقم ٢٦٥ فى ١٥ يونية ١٨٢٦ ، وأيضا : راجع الوقائع المصرية ، عدد ٦٢ ،
١٨٢٦/١٠/٥ ، ص ٣ ، سبباكو النحاس فى ورشة القليوبية .

أما العمال الذين دون سن البلوغ فيخصم منهم ذلك الشهر ،
مع احتسابه على ديوان آبائهم أو ذويهم (٧٣) .

وكل هذا يوضح أن محمد على حاول الاهتمام بالحرفيين
عامة ، سواء من عمل منهم عنده أم لا ، ويوضح ذلك أمره
بمنح بعضهم القروض للعمل تشجيعا لهم وخشية تشردهم ،
كما يوضحه أيضا عنايته بتشغيل حرفييه المستغنى عنهم بأماكن
أخرى ، لاجتناد عمل لهم يضمن معيشتهم ، ناهيك عن أوامره
العديدة بحسن معاملة الحرفيين وعدم تجويعهم وضربهم . . . الخ ،
مما يعنى أنه كان على الرجل لكى ينصفهم أن يدخل فى طريق
وعر لمحاربة دولاب حكمه المختص ولعرض هؤلاء الرجال والمستغل
لهم . ولم يقف جهد الرجل عند حد الاشراف على موظفيه المتصلين
بالحرفيين ، بل انه تطرق الى مداخل الحياة الحرفية نفسها
لمحاولة اصلاحها بما يعود على الحرفيين بالنفع .

ومن ذلك عملية العزل والتعيين الادارى للمشايخ ، وكذلك
عمل لوائح الطوائف مما يعنى التقنين والتحديث ، وبدا استغنى
عن العادات الموروثة ، فهدم وبنى أساس آخر من أسس
الطوائف ، بالإضافة الى حل بعض المشكلات الأخرى للحرفيين ،
وان كان أسوا ما فى ذلك الاشراف انه تحول الى تدخل ثم سيطرة
حكومية على الطوائف ، ربما أدت الى خنق الحرية والحركة
الطائفية ، نتيجة لمحاولة الحكومة الوقوف على كل دقائق أمورها .

(٧٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، ص ٣٥ ، أمر مع الديوان
الخديوى رقم ٤٨٢ فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٣٠ ، الى كافة المأمورين ونظار
الدواوين .

فوق فرضها للفروض على الحرفيين بأشكال وأسماء متعددة من الضرائب ، ولكن دراسة الضرائب في عهد محمد علي تدلنا على أن بداية الاحتكار قد بدأت في ٢٩ يونية سنة ١٨٠٩ ، وبعد أن أوضح للمشايخ في اجتماعه بهم ، أنه سيأخذ بنصائحهم في التخفيف عن الحرفيين ، فحاول أن يبحث عن حل بديل للفروض والضرائب العديدة لحل مشاكله المالية فوجدها في الاحتكار ، ومنذ عام ١٨٢٨ أصبح بعض الحرفيين يحصلون على وثائق تفيد تسديدهم للضرائب وفقا لتنظيمات الرجل لمواجهة شكوى بعضهم من تكرار دفعها ، ثم تابع بعد ذلك سياسة تخفيف الضرائب عن الحرفيين لرفع مستواهم .

الفصل السادس

**الوضع العرفي بعد محمد علي
وحتى الحرب العالمية الأولى**

سياسة مصر الاقتصادية بعد محمد علي !

بدأ العبدول عن سياسة الاحتكار ومنذ أواخر عهد محمد علي ، حيث أخذت مصر توجه عنايتها نحو الزراعة والاستفادة من حاجة الدول الصناعية الى القطن ، وبدا بدأ عصر التخصص ، الذي تدعمه بمجىء عباس الى الحكم ، حيث زاد من توجه البلاد نحو الزراعة ، ورفع يد الحكومة عن الصناعات الصغيرة (١) مما يساعد اهل الحرف اليدوية والطوائف الصناعية التي تميز بها المجتمع المصرى على البقاء ، ومع ذلك فان الحرف الصغيرة التي تعتمد على العمل اليدوى وتمارس الأساليب العتيقة القاصرة، لم تستطع ان تسد حاجات البلاد ، أو ان تنافس المصنوعات الأجنبية الرخيصة الثمن والجيدة الصناعة ، والمفتوحة أمامها

(١) تعرف الصناعات الصغيرة بتلك التي تقتصر على ورشة صغيرة - يعمل بها عدد قليل من العمال أو يقوم بالعمل فيها أصحابها ، وقد ضمت تلك الصناعات الشطر الأكبر من الصناع ، راجع : محمد عبد العزيز عجمية ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

البد لا، نظراً لأن انخفاض الرسوم الجمركية عليها ، وبدأ لم تعد للطوائف أهمية فعلية في انهاض الصناعة (٢) .

في وقت عادت فيه مصر الى مبدأ التخصص الاقتصادى منذ نهايات حكم محمد على ، ومبدأ الحرية الاقتصادى فى أول حكم سعيد ، وظلت سياستها الاقتصادية قائمة على هذين المبدأين حتى وقوعها فريسة للاحتلال البريطانى ، بالرغم من انتعاش بعض الصناعات خلال حكم اسماعيل (٣) .

وقد كان لمذهب الحرية وتعاليمه التى انتشرت فى أوربا فى هذه الأوقات (١٨٥٠ - ١٨٨٢) ، أثرها فى مصر خلال حكم خلفاء محمد على ، وتمثل رد فعل هذه التعاليم فى مصر فى : إلغاء نظام الاحتكار ، وتدعيم نظام الملكية للأراضى ، وتقديم طرق المواصلات ... الخ (٤) .

واتخذ ذلك عدة مراحل ، بدأت اولها بانتهاء نظام الاحتكار وظهور الاقتصاد الحر ، وفيها استطاعت الدول الأوروبية شراء المواد الخام من مصر ، ولم تكد تستقر هذه السوق الحرة ، حتى ظهرت المرحلة الثانية ، التى برز فيها الضغط الدبلوماسى لبيع البضائع الأوروبية فى مصر وتلتها المرحلة الثالثة التى برز فيها أيضاً الضغط الدبلوماسى لاقتناص امتيازات المرافق

(٢) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ٩٢ ، وقد تميل هدى عباس بالركود ، اذ لم يكن له توجه اقتصادى بالمعنى الدقيق ، ولا سياسة اقتصادية أو خطة موضوعة ، نفسه ، ص ٩٢ .

(٣) أحمد أحمد الحتة ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٤) جمال الدين سعيد ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

العامّة (٥) وهكذا توالّت المراحل لفرض شروط الدول على مصر ،
للحصول منها على المواد الخام بأبخس الأثمان ، وفتحها سوقا
لبيع سلعهم فيها .

وبذا تميزت الفترة من ١٨٥٠ - ١٨٨٢ بالقضاء على مظاهر
التقييد والاحتكار ، وإقرار قواعد الملكية ، وازدياد أهمية القطن
في الاقتصاد ، وانتشار المواصلات الحديدية بالبلاد ، وتدفق رؤوس
الأموال الأجنبية على مصر (٦) .

وأصاب ذلك الانفتاح الحرف بالاضمحلال ، بالإضافة الى
العوامل التالية : عجزها عن منافسة المنتجات الحديثة ، كتعذر
استخدامها للآلات الحديثة ، لندرة رؤوس الأموال لدى أصحابها ،
ولجمودها نحو أى تطور ، وتغير نظرة المستهلك الى السلع المختلفة
وتفضيله للمنتجات الأوروبية (٧) ولفرض ضرائب على أصحاب
الحرف أعجزتهم عن تحملها ، كما تقررّت في عام ١٨٩٠ حرية
الأفراد في مزاوله أية مهنة أو صناعة أو حرفة ، مما هدم نظام
الطوائف ، التى كانت موزعة على المدن والقرى المختلفة ، ولكنها
في نهاية تلك الفترة (١٨٨٢ - ١٩١٤) بدأت تتركز في بعض

(٥) جون مادلو ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ - ص ١٢١ .

(٦) محمد عبد العزيز مجمية ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

(٧) اد يعتبر الجزء الأخير من القرن التاسع عشر عصر التقدم الفنى ،
الذى أدى الى قيام نظام المصانع والانتاج على نطاق واسع والتخصص بين
الدول ، وعلى أثر الاحتلال البريطانى اتبعت مصر سياسة التخصص ، وقد
كانت صناعاتها بدائية ، وتسد الحاجات البسيطة لسكان المدن ، واعترض
نموها كثير من العقبات ، كقلة رأس المال وعدم وجود فئة المنظمين والمديرين
الفنيين وعدم وجود الكفاية الفنية عند الصناع ، راجع : جمال الدين سعيد ،
المرجع السابق ، ص ٢٤ - ، ص ٣٢ .

المناطق كالمحلة الكبرى ، القاهرة ، والإسكندرية ، وأسيوط ،
ودمياط (٨) .



حكومات ما بعد محمد علي والاحتكارات :

سادت حكومات ما بعد محمد علي ، على طريقه في التحول
عن نظام الاحتكار ، ومما يدل على ذلك تكليف ديوان مصر المحروسة
في عام ١٨٥٤ بمخابرة ديوان الخارجية بخصوص الصبغة التي
يريد عملها « أحد رعايا دولة الانجليز ، خارجا عن المصبغة المعدة
لذلك » (٩) وسرعان ما أبطل التزام الصبغة ومحاسبة الملتزم عن
المدة الباقية في شروط الالتزام ، والتصريح بفتح مصابغ لمن
يريد ، بشرط تأدية العوائد المقررة للميرى (١٠) .

فرغم أن سياسة الحرية الاقتصادية كانت سمة تلك الفترة
إلا أن ذلك الأمر يوضح الدور الانجليزى المبكر في اتباع مصر لتلك
السياسة ، كما يوضح وبما لا يدع مجالا للشك تطلع المستثمرين
الانجليز الى الاستثمار الصناعى الحديث في مصر ، مما يبين
دورهم المبكر أيضا في هز الكيان الحرفى قبل الاحتلال
وكرومر ... الخ . ويؤكد أن تطبيق معاهدة ١٨٣٨ ، لم يكن

(٨) محمد عبد العزيز عجيبة ، المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

(٩) معية سنية ، دفتر ١٨٨١ أوامر ، افادة من مسعادة خازندار
إسكندرية رقم ٥١٣ في ٢٤ مايو سنة ١٨٥٤ ، ص ٣٤٢ ، الى ديوان مصر
المحروسة .

(١٠) معية سنية ، دفتر ١٨٨٢ ج ٣ أوامر ، أمر كريم رقم ٩٥ في
١٥ أغسطس سنة ١٨٥٤ ، ص ٥٤٣ ، الى محافظ مصر .

الهدف منها فتح مصر أمام منتجاتهم فحسب ، وإنما لفتحها أمام استثماراتهم الصناعية ، التى كانوا يعرفون أنها خالية من المنافسة الصناعية الحديثة بالنسبة لهم ، فالطوائف الحرفية ؛ اما أن تنتهى أمام تلك الصناعات الحديثة ، أو أن تركز الى الظل مفسحة لهم الطريق .

كما كان من مظاهر تحول الحكومة عن سياسة الاحتكار مباشرة الاستغناء عن مصانعها ، كالاستغناء عن فابريكة الجوخ ، ورفت العاملين غير اللازمين ، وارسال المواشى ، الى جهات لزومها (١١) وتبع ذلك اغلاق مطبعة الميرى لعدم لزومها ، نظرا لكثرة المطابع الموجودة ، مع رقت من يعملون بها (١٢) وكذلك صرف النظر عن ادارة معمل النشادر ، حيث أن أرباحها قليلة والمنصرف عليها كثير (١٣) وأيضا ابطال طواحين الهواء الموجودة بمديرية قنا ، نظرا لزيادة مصروفاتها عن إيراداتها (١٤) وقد كانت تلك المطاحن تستعمل لطحن الغلال (١٥) .

وربما كان فى ذلك الاستغناء بالايقاف وتسريح الحرفيين اثرء للحركة الحرفية بالبلاد ، بدفع تلك الدماء المسرحة اليها ،

-
- (١١) معية سنية ، دفتر ١٨٨١ أوامر ، الفادة من الخازن رقم ٦٢٧ فى ٢٠ يونية ١٨٥٦ ، ص ٦٧٧ ، الى ناظر الجهادية .
(١٢) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر رقم ١٣٠ فى ١٩ يولية سنة ١٨٦١ ، ص ١٥٠ ، الى نظارة المالية .
(١٣) المجلس المخصوص ، دفتر ١٧ مجلس خصوصى أمر من المجلس المخصوص رقم ٥٦٧ فى ٥ مايو سنة ١٨٧١ ، ص ٢١ ، الى المالية .
(١٤) المجلس المخصوص ، دفتر ١٧ مجلس خصوصى ، أمر من المجلس المخصوص رقم ٧٦٩ فى ٢٨ مايو سنة ١٨٧٣ ، ص ١٦٢ ، الى المالية .
(١٥) نفسه .

وهى ذماء لاشك أنها مدربة ، وان كانت لا تخضع للتقاليد الحرفية المريقة ، وتؤمن بالانفتاح والحرية ، نتيجة لمخالطتها للأوروبيين وعدم تربيتها على تلك التقاليد ، مما يمكن معه القول بأن ذلك التسريع وتلك المفاهيم الجديدة كانت من عوامل تدهور النظام الحرفي ، وليس من عوامل التدهور الصناعى للحرف ، التى أصبحت بإمكاناتها عاجزة عن مواكبة التطور الصناعى .

ولم يتوقف الاستغناء عن المصانع بالاغلاق فقط ، بل كان له أوجه عديدة ، منها الانتقال الى عهدة شخص ما ولو كان أجنبيا ، ولم يكن المتعهد يكتفى بها فى مكانها ، بل فى حالات عديدة كان ينقلها الى حيث يرى المصلحة ، مثلما انتقلت المدبغة الميرية برشيد الى عهدة المسيو براده (١٦) الذى بعث بوكيل له فك الأحجار والآلات ونقلها الى الاسكندرية لعمل المدبغة هناك (١٧) .

وكان من أشكال التحول الأخرى التأجير ، كالموافقة على تأجير واپور الكتان بناحية المنصورة ، الى رجل من رعايا مصر ، هو حبيب يوسف حسونة (١٨) .

وواكب تلك التحولات صدور الأمر باعفاء التجار والمتسببين وأصحاب الحرف والصنائع من الطلوع للعمليات « ماداموا ليس

(١٦) معية سنية تركى ، محفظة ١٤ ، ملف ٥٣ ١ - ١٨٨/٣ ج ١ ، ص ٤ ، افادة من ارسلان محافظ رشيد رقم ١٥ فى ٢١ مايو سنة ١٨٥٧ ، الى كاتب ديوان خديوى .

(١٧) نفسه .

(١٨) معية سنية ، دفتر ١٨٨٥ أوامر ، امر كريم رقم ١٦ فى ٢٩ اغسطس سنة ١٨٥٧ ، ص ٨٢ ، الى مديرية الدقهلية .

لهم تكسب من الزراعة « (١٩) وكذلك صدر الأمر - منشور عام - بعدم تشغيل افراد بوجه السخرة ، أى بدون أجر (٢٠) مما يعنى مساعدتهم والتخفيف عنهم بطريق غير مباشر .

وبالإضافة الى الأشكال المباشرة المشار اليها فى استخدام أماكن الانتاج ، كان هناك أشكال أخرى فى استخدامها ، كتغيير طبيعة عملها ، ومن ذلك السماح للخواجة بطرس نجار بتأجير الشونة الصغيرة الخربة بزفتى ، لاقامة وابور لحلج القطن مكانها (٢١) .

وكانت قيمة التحول هى البيع ، كبيع ورشة التريزة بالمحروسة ، والتي كانت بالداورية ، حيث عرضت للبيع لمن يرغب فى أخذها بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ (٢٢) وكذلك بيع مدق البن الكائن بدرب سعادة الى السيد موسى العقاد بمبلغ ٦٠٠٠٠ (٢٣) .

وكل ذلك وغيره الكثير يوضح كيفية وطرق واسباب تحول

(١٩) معية سنية ، دفتر ١٨٩١ أوامر ، أمر كريم رقم ١٠٨ فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٥٩ ، ص ١٤٢ ، الى ناظر الداخلية .

(٢٠) معية سنية تركى ، دفتر ٥٢٦ أوامر ، أمر رقم ١٠ فى ٢٦ يناير سنة ١٨٦٣ ، ص ٣٧ ورقة قسم ثان ، الى كل الجهات ومنها فاضل باشا مدير المتوفية .

(٢١) معية سنية تركى ، دفتر ١٦٤٧ أوامر ، افادة من ناظر الجهادية رقم ٧٢ فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٦٠ ، ص ١٤ ، الى المسانية .

(٢٢) معية سنية تركى ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر رقم ٥٩ فى ٢١ ابريل سنة ١٨٦١ ، ص ١٠٥ ، الى محافظ مصر .

(٢٣) معية سنية تركى ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر رقم ٦٢ فى ٢٨ ابريل سنة ١٨٦١ ، ص ١٢٥ ، الى محافظ مصر .

الحكومة عن الاحتكار ، وطرق ذلك واساليبه وسريان سياسة الحرية الاقتصادية .



المشروعات الأجنبية :

ويتبع ذلك التحول الخط العام للمشاريع الأجنبية وما يوضحه من مظاهر في تلك الفترة ، ومن أمثلة ذلك الطاب الذي تقدم به في عام ١٨٥٦ المسيو بتنت الانجليزى الجنسية بواسطة قنصله ، طالبا فيه اعطائه رخصة ليأتى بوابور طحين دقيق خاص به ليعمل في القطار المصرى ، من غير أن يعطى لأحد امتيازاً مثله وقد اجيب وقتئذ بأن التجارة حرة ، ولا يمكن حصر المنافع العامة بشخص واحد ، وإنما يسمح له بما طلبه من احضار الوابور ، على شرط أن لا يكون مانعا لغيره من مثل ذلك الطلب (٢٤) وهذا المبدأ الأخير يوضح بلا أدنى شك مدى تفلل فكرة الحرية الاقتصادية بمصر .

ومع انتشار ذلك المبدأ فالواقع أن عيون حكام تلك الفترة تبين أنهم ان كانوا قد سمحوا بتغلغلها فلأجل استخدامها هدفا لتنمية مصر صناعيا ، بادخال المصانع والصناعات الحديثة اليها ، على حساب المستثمرين الأجانب ذوى الامكانيات العالية ماديا وصناعيا ، ليكونوا متحملين لكل ما يترتب عليها من مخاطر ، وربما شجعهم على اتخاذ ذلك الأسلوب في احداث تغيير في الوضع الاجتماعى والاقتصادى بمصر .

(٢٤) معية سنبة ، دفتر ١٣ أوامر ، استفسار رسمى من مأمور الأمور الخارجية رقم ٣٥٨ فى ١٤ ابريل سنة ١٩٥٧ ، ص ٢٠ ، الى المعية السنبة .

فلعلمهم كانوا يرجون من انشاء تلك الميؤر أو الجزر الصناعية تحريك اذهان المصريين للاقتداء بها ، خاصة وأن الكثير من تلك المنشآت كان يشترط على أصحابها عدم الاضرار بالمصريين ، كالسماح باعطاء قطعة الأرض الكائنة بناحية طلخا ، والبالغ مقاسها ٣٠٠ ذراع للخواجة اسطفان شيحة ، لانشاء فابريكة عليها لتنظيف القطن ، بشرط أن لا ينتج عن ذلك ضرر بمصالح السكان المجاورين ، والا فان الأرض تؤخذ منه ، من غير أن يكون له حق طلب تعويض عن شيء (٢٥) .

وعلى نفس النهج صرح لبعض التجار الأجانب بشراء أطيان زراعية من الأهالى لبناء وابورات لحلج الأقطان ، بشرط أن تكون بعيدة عن مساكن الأهالى ، مع معاملتهم مثلما يعامل الأهالى من رعايا مصر (٢٦) .

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل زاد توسعا ، ويدل على ذلك الأمر المرسل الى محافظ الاسكندرية ، بعمل عقود مع أسطوات المدبغة بالاسكندرية ، على أن يصير تعليم الصناع من المصريين ، في نظير صرف مكافآت لهم زيادة عن المقرر بالعقد (٢٧) والشرط الخاص بالتعليم هنا يدل على عنايتهم بالناحية الصناعية والعمل على تطويرها وانتشارها بالبلاد .

-
- (٢٥) معية سنية ، دفتر ١٨٩١ أوامر ، أمر رقم ١١ في ٦ يناير سنة ١٨٥٩ ، ص ٥٤ ، الى مديرية روضة البحرين .
- (٢٦) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر كريم رقم ٧ في ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٦١ ، ص ٩ ، الى مديرية الروضة .
- (٢٧) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر كريم رقم ٧ في ٤ أكتوبر سنة ١٨٦١ ، ص ٤٠ .

كما صدر امر آخر الى نفس الرجل ، موضحا ومفسرا الأمر السابق ، وطالبا منه تجديد العقد مع ثلاثة الأسطوات بالمديفنة لمدة سنة ، مشترطا على كل منهم تعليم نفرين من المصريين ، على أن يصرف لكل منهم ألف فرنك انعامية كأمثالهم (٢٨) وفي ذلك ما يدل على عملهم على نشر الصناعات ، حيث يتضح هنا سعيهم لتعليم أبناء مصر الحرف ، وعلى نفقة الدولة ، مما يدل على جديتهم في ذلك الأمر .

وفي اطار تلك السياسة سمح للمسيو نافر بانشاء فابريقة زيت بالاسكندرية (٢٩) وكذلك الترخيص لمسيو شكتران السويسري بانشاء فابريقة لعمل البيرة بالاسماعيلية ، مع اعفاء الآلات والعدد الخاصة بتلك الفابريقة من الرسوم الجمركية لمدة سنة (٣٠) .

وقد لوحظ على تلك الحركة الانفتاحية صناعيا عملية التنوع ، كى تكون تلك الصناعات بدورا لنشر الصناعة وتطورها في مصر ، فمن الحلاجة الى الأحذية الى صناعة الزيوت . . . الخ .

(٢٨) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر كريم رقم ١٢ في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٦١ ، ص ٤٠ ، الى محافظ الاسكندرية .

(٢٩) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣١ أوامر ج ٢ ، أمر من المعية السنية رقم ١٦٣ في ٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٣ ، ص ١٣٤ ، الى محافظ الاسكندرية كما تمت الموافقة على ابرام عقد مع المسيو مرتبيه ، الذى حضر من فرنسا ومعه الآلة الخاصة بصنع الأحذية ، وذلك بالمدة والاجر المحددين .

راجع : المعية السنية ، دفتر ٢٨٠٩ أوامر عربى ، أمر كريم رقم ٢٤ في ١٠ مايو سنة ١٨٦٧ ، ص ٢ ، الى ديوان الجهادية .

(٣٠) معية سنية ، دفتر ١٩٤٧ أوامر ، أمر كريم رقم ٨٨ في ١ ابريل سنة ١٨٧٤ ، ص ٦٩ ، الى الداخلية .

وبذا يتضح وبما لا يدع مجالا للشك تحول الحكومات والدولة فيما بعد محمد على عن سياسة الاحتكار الى سياسة الحرية الاقتصادية بشتى الطرق المؤدية الى ذلك ، وقد ادى ذلك الانفتاح بدوره الى آثار ونتائج سيئة على الحرفيين ، الذين لم يطوروا أنفسهم أو يتجاوبوا معه ، بل قبعوا في محالهم ، حتى فاتهم قطار التطوير بشكل ادى الى أن تعصف بهم رياح التغير تلك .



أحوال الصناعات الصغيرة بعد محمد على :

بتولى عباس الأول الحكم بعد محمد على كان عليه أن يكمل اصلاحات جده وأن يقلع عن سياسة الاحتكار كما كان عليه أن يواجه المشكلات الخاصة بالصناعات اليدوية ، بعد ان انهارت طوائفها (٣١) الا أن الحرف الصغيرة لم تستطع الصمود أمام المنافسة الأجنبية ، لأن الرسوم الجمركية على الواردات كانت منخفضة ، لأن الطوائف لم يعد لها أهمية في النهوض بالصناعة (٣٢) ولا استمرار بريطانيا في محاربتها للاحتكار ، ففي عهد عباس انتهج قناصلها العموميون ، بناء على تعليمات حكوماتهم خطة متشددة فيما يتعلق بمسائل التجارة ، وشئون مصر الداخلية عامة ، فمنذ تدهور نفوذ محمد على نتيجة لأحداث ١٨٤٠ -

(٣١) ولكن خدماته واصلاحاته كانت محدودة ، وان تحسنت أحوالهم نتيجة لقلّة عدد المجندين وانخفاض الضرائب ، راجع : محمد عبد العزيز عجمية ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

(٣٢) نفسه .

١٨٤١ ، أخذت انجلترا في استخدام الضغط الدبلوماسي ، لجعل مصر مصدرا للمواد الخام ، وسوقا مربحا لبيع مصنوعات (٣٣) .

ولذا مارس الحرفيون نشاطهم الاقتصادي بعد محمد علي في ظروف بالغة الشدة ، حيث كان من أثر فرض بريطانيا لسياسة حرية التجارة (الباب المفتوح) ان فتحت ابواب مصر امام تجارتها ، حيث لم يكن الاقتصاد المصري يقوم على أية مقومات للصمود امام الصناعة الأوروبية المتطورة ، حيث كانت الرأسمالية الأوروبية قد عبرت مرحلة الانتاج الصناعي اليدوي ودخلت في مرحلة ادارة الآلات بالبخار ، ومن هنا نجد انه عندما فشلت خطة محمد علي ، وبدأت تلك الفئة في ممارسة نشاطها كانت كسيحة في مواجهة العمال الأوربي ، وبدا بدأت السيطرة الاستعمارية على اقتصاد مصر (٣٤) ومع ذلك فلا بد من الإشارة الى أن التراجع عن الاحتكار لم يبعث في الصناعات الحرفية روحا جديدة نتيجة لضعفها التام من فترة الاحتكار ، مما جعلها تدخل مرحلة ركود طويل ، وربما دفع بها الى ذلك عدم عناية الدولة بها ، والى انها لم تتغلب على الصعوبات التي كانت تواجهها ، كان أهمها صعوبة الحصول على المواد الأولية والتمويل ، ولذا لم تقو على مقاومة الصناعة الأوروبية التي غزت البلاد في ظل مبدأ حرية التجارة (٣٥) التي فضلها المستهلك لرخصها ومتانتها ، ولتغير عاداته الاستهلاكية التي قلد فيها الغرب .

وجاء سعيد بعد عباس ثم اسماعيل ، وقد تدهورت وقلت

(٣٣) جون مارلو ، المرجع السابق ، ص ١١٥ - ص ١١٧ .

(٣٤) فوزى جرجس ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٣٥) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

أهمية الصناعة في عهديها ، نتيجة لاتباع سياسة الحرية الاقتصادية .

وبصفة عامة لم تتميز فترة ما بعد محمد على وحتى الاحتلال بنهضة صناعية ، حيث تعرضت مصانع محمد على للاغلاق في أواخر عهده ، وقضى عباس على ما تبقى منها ، ولم يبذل سعيد جهدا في ذلك المجال ، وقد اقتصر نشاط اسماعيل على صناعة السكر ، وعدد قليل من المعامل الصناعية ، ويفسر ذلك الركود الصناعي ، بالإضافة الى ما سبقه ، بالعوامل النفسية التي أحدثها عدم استمرار تجربة محمد على ، وفتح أبواب مصر أمام المصنوعات الأجنبية ، مما جعل من الصعب قيام صناعة قوية (٣٦) .

وبإنشاء المحاكم المختلطة في مصر عام ١٨٧٦ ، كفل الأمان القانوني لرؤوس الأموال الأجنبية ، مما أدى الى تدفق رؤوس الأموال والواردات من الخارج ، فأنشئت بعض المصالح والشركات ، ومن أهمها مصلحة السكة الحديد ، وشركة المياه ، وشركة الترام (٣٧) .

ومع كل عوامل الانهيار تلك ورغم ضالة الصناعة الحرفية ، فقد استمرت سائدة في مصر ، حتى أواخر القرن التاسع عشر ، بالرغم من صدور قانون الباتنتا ، أى ضريبة الحرف في ٩ يناير عام ١٩٨٠ ، الذى وجه لها ضريبة جديدة بفتح حرة العمل ومزاولة الحرف في البلاد ، وقد أدى ذلك القانون الى

(٣٦) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(٣٧) سليمان محمد النجلى ، الحركة العالمية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها (١٨٨٢ - ١٩٥٢) ، الاتحاد العام للعمال ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٣ .

القضاء على طوائف الحرف (٣٨) التي كانت تضم المشتغلين بتلك الصناعات ، بالرغم من الغائه في عام ١٨٩٢ فإنه ساعد على تدهور الصناعات المصرية الصغيرة ، بالإضافة الى اصدار عباس حلمي الثاني لأمر بإلغاء رخص الحرف والصنائع في ٣٠ يناير عام ١٨٩٢ (٣٩) كما أن الرسوم قررت على أساس مالي بحث لزيادة إيراد الدولة ، فقد كانت لا تزيد عن ٨٪ من قيمة الواردات ، وبذلك كانت سياسة الباب المفتوح سببا في تدفق المصنوعات الأجنبية على مصر مما جعل أيضا من الصعب نجاح الصناعة المحلية (٤٠) .



النشاط الحرفي :

تعد صناعات الغزل والنسيج والصباغة من أهم الصناعات في فترة ما بعد محمد علي وحتى الحرب العالمية الأولى ، فكانت صناعة النسيج منتشرة في مصر ، ولم يختص بها اقليم محدد ، حيث كانت الأنوال والمغازل من النوع الذي يصنع في مصر ، كما أسست مصانع الصباغة بجوار محال النسيج لأن الأولى صناعة مكمل للثانية ، وقد وجدت في القاهرة ، والاسكندرية

-
- (٣٨) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ ، وقد أدى الى ذلك ظروف منها : توجه المصريين الى الزراعة وشراء الاراضي ، وقيام الدولة في فترة الاحتلال بالتوسع في تطبيق مبدأ تخصص مصر في الزراعة .
- (٣٩) صالح جودت ، مصر في القرن التاسع عشر ، مكتبة الشعب ، القاهرة ، ١٩٠٤ ، ص ٥٣ .
- (٤٠) المرجع السابق ، ص ١٤٧ - ص ١٤٩ ، وايضا : شهدي مطية ، المرجع السابق ، ص ٦٠٥ .

وأخميم ، والمحلة ، وأسيوط ، ودمياط ، بالرغم من أنه قد وجد في كل قرية صانع واحد على الأقل يعمل بها ، حيث كان يصنع باللون الأزرق والملابس التي يرتديها الفلاحون (٤١) .

أما صناعة الخشب فقد وجدت لها ورش متعددة لأشغال الخشب ، في الاسكندرية ، ودمياط ، والقاهرة وطنطا ، والمنصورة ، ونادرا ما خلت قرية من محل نجار ، ولم تتأثر تلك الصناعة بالمنافسة الأجنبية ، لأن الأدوات الخشبية كبيرة الحجم ، وتشغل مساحات كبيرة عند شحنها وبدا يفرض عليها رسم مرتفع ، وقد ظلت صناعات الخشب في القرى محتفظة بطابع الخشونة والبداية ، فكانت في جملتها خالية من الصقل والتهديب (٤٢) وقد كان عدد محلات الحرف بالقاهرة وضواحيها ومصر القديمة وبولاق في عام ١٨٧٧ كما يلي :

الحرفة	عدد محلاتها	عدد أفرادها
مصانع نيلة وملونات مملوكة	٤٤١	٣٨٩
طواحين خيالي مملوكة لأربابها	٣٨٤	٥١٧
أفران خببز في ملك أربابها	١٥٩	١٥٥
قيعان - قاعة - لنسج الحرير		
في ملك أربابها	٨٣	٤٨
وابورات طحين في ملك أربابها	٤٤	٤٣

(٤١) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ - ص ١٥٤ .

(٤٢) نفسه ، ص ١٥٥ .

مستخرج من على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج ٧ ،
مدينة الاسكندرية ، ص ٢١٨ - ص ٢١٩ (٤٣) .

وقد وجد بجوار تلك الحرف ، حرف أخرى ، كالجارات ،
ومسابك الزهر ، ومدقات البن . . . الخ ، ولكنها أقل من حيث
تصنيفها الحرفي بالنسبة لما أوردناه ، ويتضح من هذا الجدول
أن وابورات الطحين كان يعمل بكل منها صاحبها إلا وابورا
واحد ربما يرجع ذلك الى وجود صاحب فرن يمتلك فرنين ،
كما يتضح أن غالبية ملاك قيعان نسج الحرير يدير الاثنین منها
واحد ، أما افران الخبز فكان يدير صاحب الفرن فرنه با عدا
اربعة افران ادار الواحد من اصحابها فرنين ، أما مصانع
النيلة ، فقد ادار كل صاحب مصنع مصنعه وعددهم ٣٨٩ مصنعا،
ما عدا- (٥٢٠ مصنعا) ام تلك كل صاحب مصنع منها مصنعين
وادارهما ، أما الطواحين فقد عمل بثلاثمائة وأربعة وثمانین
طاحونة اصحابها ، أما الباقي فقد عمل بها شخصان ، أى صاحب
الطاحونة ومعه شخص مؤجر .

(٤٣) على مبارك ، الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ، ج ٧ ، مدينة
الاسكندرية ، ج ٢ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

كما كان عدد القهاوى ودكاكين العطارين وخلافهم بالقاهرة فى سنة ١٨٧٧ .

بيان الأثمان	قهاوى	عطارين	بوز	قزازين	زياتين	قماشين	علافين	خمارات	اجمالى
ثمن الأزيكية	٢٥٢	٩٥	١٥	٨٣	٩٥	١٧	٤٨	٢٢٨	٨٨٣
ثمن يولاق	١٦٠	٨٦	١٦	٢١	٨٠	٣٨	٣٤	٥٠	٤٨٥
ثمن عابدين	١٠٢	٦٤	١	٧	٤٥	١٤	٢٥	٣٧	٢٩٥
ثمن السيدة زينب	٧١	٥٨	٢	٢٨	٤٢	١٦	٢٦	٣١	٢٧٤
ثمن الخليفة	٧٥	٤٥	١	١٨	٤٣	٢٣	٣٣	١٩	٢٥٧
ثمن مصر العتيقة	٥٤	٢٨	١	٥	٣٧	٢٩	١٣	١٩	١٨٦
ثمن باب الشعرية	٦٦	١١٢	٣	١٣٨	٧٨	٢٤	٤٤	٥٦	٥٢١
ثمن توصون	٨٥	٣٨	٥	١٠	٢٧	٧	١٦	٢٢	٢١٠
ثمن الجمالية	١٤٢	٧٦	٢	٣٤	٧٢	١٨٨	٣٦	١٣	٥٦٣
ثمن الدرب الأحمر	٦٠	١٥٦	—	٨	٣٦	٣٦	٢٦	١١	٣٣٣
الجملة	١٠٦٧	٧٥٨	٤٦	٣٥٢	٥٥٥	٣٩٢	٣٠١	٤٨٦	٣٩٥٧

المصدر : على مبارك الخطط التوفيقية ، ج ٧ ، ص ٢٣٨ .

وبصرف النظر عن أصحاب القهاوى والعطارين وأصحاب
البوز والعلافيين وأصحاب الخمارات فإننا نجد أن جملة عدد
القزازين بأثمان (الثمن منطقة تشبه الحى حاليا) القاهرة قد
بلغ ٣٥٢ شخصا ، وقد كان أعلى نسبة لهم بباب الشعرية ويلييه
الأزبكية ، على حين كان أقلهم بثمان مصر العتيقة ويلييه ثمن
عابدين ، أما الزيأتين فإن أعلى نسبة لهم كانت بثمان الأزبكية ،
ويلييه ثمن بولاق ، ثم ثمن باب الشعرية ، أما أقل نسبة لهم فكانت
في توصون (طوسون حاليا) ، ثم مصر العتيقة ، أما القماشون فإن
أعلى نسبة لهم كانت في الجمالية ، ثم يليها بولاق ، أما أقلها
فكان في توصون ، ثم عابدين .

أما عن الحرفيين عامة فإن أعلى نسبة لهم فكانت في
الأزبكية ، الجمالية ، فبولاق ، ثم الدرب الأحمر ، أما أقلها فكان
في مصر العتيقة ، يليها توصون ، فالخليفة ، ثم السيدة زينب .

أما عن حمامات القاهرة والتي لم يرد ذكرها بالجدول ،
فقد قل عددها عما كان عليه في نهاية القرن الثامن عشر ، حيث
كان عددها يزيد على المائة ، ولكنه وصل في عام ١٨٧٧ الى
٥٥ حماما ، فيكون ما نقص حوالى ٤٦ حماما ، ونظرا لما بلغته
المدينة من الاتساع وزيادة عدد السكان ، فإن الخمسة والخمسين
حماما عدد قليل والصحة العمومية كانت تطلب زيادتها ،
فلو حسبنا عدد الحمامات الى عدد السكان ، لكان لكل حمام
سبعة آلاف نفس من سكان المدينة ، وهو عدد كثير عما كان في
بداية القرن العشرين ، حيث كان لكل حمام ٢٦٠٠ نفس (٤٤) .

(٤٤) على مبارك ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

وبالنسبة لحمامات الاسكندرية فقد كان بها حمامات كثيرة ، كان المشهور منها : حمام صفر باشا للرجال والنساء ، وكان يقع بجوار الترسانة ، وحمام المحافظ أمام الضبطية للرجال والنساء ، وكان يقع أيضا بشارع رأس التين ، وحماما أبى نهبة ، والشيخ ابراهيم بالمنشية ، ويقع أولهما بالشارع الابراهيمى ، ويقع ثانيهما ، بشارع عمود السوارى ، كما كان بالشارع الابراهيمى أيضا حمام الصافى ، وكانت تلك الحمامات وغيرها تعمل عادة طوال أيام الأسبوع (٤٥) .

كان ذلك عن الحمامات المصرية ، أما الحمامات الافرنجية فكانت كثيرة أيضا ، وكان المشهور منها حمام لوكاندة أوروبا ، فى ميدان محمد على ، وكانت الأجرة فيه ٢ فرنك ، وحمام ثوران بحارة العمود ، والأجرة فيه فرنك ونصف ، وحمام البحر والأجرة به فرنك ونصف أيضا ، أما حمام السيد على المتصرى أحد تجار الاسكندرية بالجمرك ، فكان للرجال والنساء ويقع فى الشارع الموصل من السكة الحديد الى الجمرك (٤٦) .

أما القهاوى البلدية بمدينة الاسكندرية فهى كثيرة بالشوارع والحدائق ، الا انها تكاد تكون على وضعها القديم ، اما الافرنجية فهى كثيرة ، وتتكون القهوة منها من عدة محلات ، حيث يوجد بها محل واحد أو محلات للعب البلياردو وغيره ، كما أن مشروبات أخرى خلاف مشروب القهوة والندرة (الأيس كريم حاليا) وفى بعضها الأكل والفرش الثمينة ، والدكك المحشوة والكراسى ، والجرائد بأنواعها لمعظم البلاد التى لها جاليات بمصر ، وقد كان

(٤٥) نفسه ، ص ١٩٩ - ص ٢٠٠ .

(٤٦) نفسه .

المشهور من تلك القهاوى : القهوة الفرنسية بميدان محمد على ،
 وقهوة أوربا بحارة رأس التين ، وقهوة البحر بشاطئ البحر
 القريب من الكنيسة المارونية وقهوة الحظ بحارة الشيخ
 ابراهيم ، والقهوة الأمريكية بحارة جبارة ، وقهوة مغنى وكان
 يلعب فيها التياترو (٤٧) وعلى أية حال فقد وصل عدد طوائف
 حرف مدينة الاسكندرية ١٤٢ طائفة فى عام ١٨٧٧ اشتملت على
 ٢٦٩٠٠ نفس ، وكان عدد انفار بعض الطوائف كما يلى : ١٠٨٦ ،
 وعتالون فى المينا ١٠٦٦ ، وعربجية جر ٨٢ ، وقهوجية ٧٦٤ ،
 وجزارون بالأسواق ٣٠٨ ، وبناءون مناولون ٦٩٢ ، وبناء مقابر
 ٢٩٢ ، وزياتون وعصارون ٦٢٧ ، ودخاخنية ٢٧١ ، وبخارون
 ٥٩٦ ، وقماشية ٢٧١ ، وطحانون ٥٠٣ ، وصيادو سمك
 ١٧٣ ، وكيالون ٤٩٧ ، وقبانية ٣٢٧ ، وحدادون وبرادون ٢٢٢ ،
 وحلاقون ٤٨٤ ، ونحاتو حجر ٤٧٣ ، وسقاءون ٤٢٤ ، وعربجية
 ركوب ٤٠٩ ، وخياطون ٣٦٩ ، وأصحاب حمير اجرة ، وصباغون
 ٣٢٧ ، وفرانون ١٩١ وخبازون ٣٢٧ ، وجزمجية ١٨٧ ،
 وسمكرية ١١٩ ، ومرخمين ١١٤ ، ودهانو جزم ١٦٢ ، ونجار
 بلطة ١٦٤ ، ونقاشو بيوت ١٦٤ ، وعقارون ١٠٨ ، وصيادو
 أبى قير ٣ ، ومبيضو نحاس ١٤٠ ، ومفربلون ٩٠ ، وحصرية
 ١٣٧ ، ومنجدون ١٢٦ ، وفطاطرية ١٤٢ ، وسقاءون فى البيوت
 ٥٥ ، وحمامية ٨٢ ، ومركوبجية ٥٠ ، وطربوشجية ٦٧ ،
 ومبلطون ٣٣ ، وعرضحالجية ٦٠ ، وبياعو كنافة ٣٢ ، وسباكون
 ٥٦ ، وساعاتية ٢٠ ، وحبالة ١٩ ، وخراطون ٢٧ ، ومرخمون ١٨ ،
 وقفاصة ٢٥ ، ونقاشون على المعادن ١١ ، وبرامو حرير ٢١
 الخ (٤٨) .

(٤٧) نفسه ، ص ١٨٥ - ص ١٨٦ .

(٤٨) نفسه ، ص ٢٠٩ - ص ٢١٠ .

فيشبين من ذلك أن عدد الصباغين بالاسكندرية هو ٣٢٧ فردا ، والجزمجية ١٨٧ فردا ، والحدادين والبرادين ٢٢٢ فردا ، والخياطين ٣٦٩ فردا ، والسمكرية ١١٩ فردا . . . الخ ، وهى بذلك الشكل وغيرها من الحرف الأخرى تمثل أعدادا بسيطة ، لا تشكل قوة أمام أى غزو صناعى ، مما جعلها تنهار وتتناقص عند نهاية فترة البحث بشكل ملحوظ وخطير على كيان مصر الصناعى والاقتصادى والاجتماعى عامة .

مما حدا بكرومر الى أن يذكر أن الحاجة شديدة الى صناع حذاق فى الصناعات المختلفة ، والمجال واسع لترقية كثير من الصناعات النافعة ، لأن السكان يزدون ومساحة الأرض لا تزيد ، والأرجح أنه لابد للأهالى من احتراف حرف أخرى مع الزراعة (٤٩) فهو يدعو الى ترقية الصناعات والصناع ، مبينا أن عدد السكان فى ازدياد ومساحة الأرض ثابتة ، ومطالبها باحتراف الأهالى لحرف أخرى مع الزراعة لحل تلك المشكلة .

كما بين أن طرق الزراعة فى تحسين دائم والآلات تحل محل الأعمال العادية ، مشيرا الى أن الطلمبة البخارية تحل محل الشادوف أو الساقية ، وآلة الدراسة محل النورج ، ولابد من استخدام صناع حذاق تمرنوا على الأعمال لإدارة الآلات الزراعية واصلاحها . . . الخ (٥٠) .

(٤٩) كرومر ، تقرير من المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٥ ، مرفوع الى إدوارد جراى ناظر خارجية إنجلترا ، مترجم فى إدارة المقطم ، وطبع فى مطبعتها سنة ١٩٠٦ ، ص ١٤٣ . مع ملاحظة أننا لم نعثر على التقرير الأضلى ومن هنا اعتمدنا على تلك الترجمة التى أخذناها بحذر لمعرفةنا بأن المقطم كانت انجليزية الأهداف ، مما جعلنا نحملها مسئولية الترجمة ، التى اعتمد عليها كل من درس فى تلك الفترة . (٥٠) نفسه .

كما أشار نفس الرجل في تقاريره الى ان فتح الطرق الزراعية قد افضى الى كثرة استعمال المركبات للنقل ، وقد كانت قليلة الوجود في القرى قبالا ، مما ساعد على رواج أعمال صانع العجلات والحداد ، كما بين أن سكك الحديدية الزراعية تتطلب عمالا للخطوط وصناع مركبات ودهانين ونجارين وزجاجين ، وان حركة البناء قد زادت الى حد تعذر معه على المقاولين ان يجدوا العدد الكافي من البنائين والنجارين ومن على شاكلتهم (٥١) .

وكل هذا يوضح الصورة وما حدث بها من تغير ويبين الانقلاب الذي حدث على سطح الحياة الحرفية بمصر ، بعد انفتاحها على العالم عامة وانجلترا خاصة ، ويؤكد انه كان مطلوبا من الحرفيين ان يطوروا انفسهم ويرتفعوا بمستواهم ، لتجاوبوا مع ذلك التغير الجديد ، بدلا من أن يديروا ظهورهم له .

كما يخفف ذلك أيضا من موقف كرومر تجاه الحرفيين والصناعة والصناع المصريين ، وما حمله له الكثير من المؤرخين والكتاب ، حيث وصفوه بأنه كان معاديا للحركة الصناعية وهادما لها ، على العكس من موقفه الذي أوضحناه من خلال تقاريره والذي ربما يشفع له بعض الشيء في ذلك المجال .

فقد أكد بعضهم انه في عهد كرومر اجتاحت المرافق الحديثة العديد من الحرف القديمة في القاهرة والاسكندرية ، مشيرا الى أن شركة مياه القاهرة والاسكندرية طردت السقائين وضيق عليهم الخناق وشركات الترام قضت على الركائب والحمارين وعربات النقل ، وانه في مجال الخدمات قضت المقاهي اليونانية

الحديثة على المقاهى العربية القديمة ، ومبيناً انه بانقراض ركوب الحمير انقضت صناعة السروج وتوابعها ، وانه منذ قل استعمال البلاط لتبليط اراضى الغرف ، واصبح يصنع من الخشب ، اخذت صناعة الحصر تنقرض ، وموضحاً ان صناعة النسيج قد اخذت فى التدهور نتيجة لدخول المنسوجات الأوروبية ، ومنوها الى أن ذلك قد حدث تقريباً فى عام ١٨٩٠ أو حوله (٥٢) .

بينما الواقع انه قد تم غزو مصر من الخارج بالمنتجات الأوروبية الرخيصة والمفتوحة أمامها البلاد بلا حماية للصناعة والمنتجات المحلية ، وانه تم غزوها من الداخل بالصناعات الأوروبية ، عندما أنشأ الأجانب المصانع براءوس الأموال الكبيرة ، وقد كان فى ذلك الغزو الداخلى والخارجى القضاء على الصناعات الأهلية الصغيرة (٥٣) سواء أكان كرومر موجوداً أم غيره ، لأن طبيعة الفترة وظروفها ، وموقف الحرف قد أدى الى ذلك ، وساعد عليه اتباع مصر لسياسة الحرية الاقتصادية والانفتاح على الغرب ، لاستهلاك واستيراد انتاجه الجيد ، بدلا من تشجيع الانتاج المحلى الرديء فينصلح بحاله .

فقد أوضح كرومر ان سكان مصر من الأوروبيين يزدادون سريعاً ، ولابد من ازدياد الأعمال لسد حاجاتهم ، وان كثيراً من المصريين قد أخذوا يقتبسون عادات الأوروبيين ويقلدونهم فى ملابسهم ، والنتيجة ان الحاجات الأوروبية على ازدياد ، ومعظم

(٥٢) أمين عز الدين ، شخصيات ومراحل عمالية ، ص ٤١ - ص ٤٢ .

(٥٣) عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال

من ١٨٨٢ - ١٨٩٢ ، ج ١ مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، القاهرة ، ١٩٤٢ ، ص ٢٠٨ .

تلك الخدمات يقوم بها الأوروبيون ، فمن الصعب أن تجد اسكافيا
وطنيا يحسن اصلاح حذاء أوربي ، مع أن الأحذية الأوربية
أصبحت عمومية الاستعمال ، فاصلاح الأحذية وعملها في يد
اليونانيين والأرمن ، والخياطة في يد اليهود وبيع الأنسجة في يد
اليهود السوريين والأوربيين (٥٤) فلا بد من ذكر أن كرومر لم يذكر
الشرط الأخير من كلامه هنا ، ان تلك الصناعات والحرف في يد
البريطانيين ، مما يعنى انه كان يريد بالفعل دخول المصريين تلك
المجالات ، وهو ما ينفى عنه كلام الكتاب المصريين ، فهم بعاطفتهم
لم يريدوا أن يصدقوا الرجل وموقفه على الأقل من الحرفيين (٥٥)
والدليل على ذلك ان الرجل أسف صراحة في نص تقريره ، لعدم
اقتدار المصريين على اغتنام فرصة الربح من ذلك الانقلاب
الصناعي الحديث ، وأوضح ان سبب أسفه يرجع الى أن
الصناعات التي عمل بها المصريون قرونا طويلة آخذة في الانقراض،
ويؤكد أيضا انه قد أشار الى ذلك في تقريره السابق (٥٦)
مما يعنى انه كان معنيا بتلك القضية التي تهم الصناع المصريين
خاصة والمصريين عامة .

فقد أكد في تقريره أيضا ان الترام يحل محل الحمير لنقل
الركاب ، وبانقراض ركوب الحمير تنقرض صناعة السروج
وتوابعها ، وانه منذ قل استعمال البلاط البلدي لتبليط اراضي
الغرف أخذت صناعة الحصر تنقرض (٥٧) .

(٥٤) كرومر ، التقرير السابق ، ص ١٤٤ .

(٥٥) والمشكلة انهم اما لم يقرأوا التقرير كاملا ، أو انهم لم يريدوا أن
يصدقوا الرجل - في تقرير بعث به لحكومته وليس للمصريين - ولو مرة واحدة ،
نرى انه كان محقا فيها ، ومشفقا على بلدهم وحرفيها .

(٥٦) نفسه .

(٥٧) نفسه .

ولما كان الدباغ المصرى يجهل الطرق الحديثة فقد طفق ينقرض أمام زميله الأوربى ، أما صناعة النسيج فكانت فى انحطاط ، والمنسوجات الأوربية تحل محل المنسوجات المصرية ، وبانقراض الأخيرة أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضا ، وقد أكد كرومر أنه أخبر أن الصباغ بالنيلة بطل أو كاد لأن المنسوجات القطنية التى تصنع منها ملابس الفلاحين . أصبحت ترد من الخارج مصبوغة بالنيلة الصناعية وأكد كذلك أن الأهالى أصبحوا يستبدلون ملابسهم التى يخططها الخياطون المصريون بالملابس الأوربية التى ترد جاهزة (٥٨) .

كما كسدت صناعة الأحذية الحمراء المصرية . حتى صار المشايخ وهم أكثر الأهالى تمسكا بالقديم يلبسون أحذية أوربية، والمنجد الذى كان يرضى الجيل القديم أصبح عاجزا عن إرضاء الجيل الجديد ، « والطبقة العليا تأخذ أثاثها وملابسها وسائر حاجاتها من صنع أوربا » وقد أخذت الطبقات الأخرى تحذو حذوها (٥٩) .

وقد أوضح الرجل فى تقريره أن الاختلاف ظاهر لكل من يقارن بين مصر فى عام ١٩٠٥ . وما كانت عليه منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة ، فإن الشوارع التى كانت مزدحمة بالصناع ، من غزالين ، وحائكين وعقارين ، وخيامين واساكفة ، وصاغة وعطارين ، ونحاسين ، وقربية ، وسروجية ، وصانعى مناخل ، ومن على شاكلتهم ، قلت جدا أو انتهت وقام على

(٥٨) نفسه .

(٥٩) نفسه ، ص ١٤٥ .

انقاضها ، قهاوى ودكاكين صغيرة ملائمة بضائع أوروبية (٦٠) ورغم ذلك فقد أخذ ذلك الكلام لادانة الرجل اذ عده البعض أنه كان مزهوا بذلك الوضع (٦١) الذى يعنى تنفيذ سياسته وهو رأى نعتقد انه متعصب ضد الرجل ومناف لحقيقة التقرير وروحته الذى لم يستخدموا مادته كاملة .

وبين فى تقريره أن المساعى مبدولة لايقاف هذا التيار ، اذ يوجد فى مدرسة بولاق فى سنة ١٩٠٥ (٤٢٣) تلميذا ، وفى مدرسة المنصورة الصناعية ٦٨ تلميذا ، ثم لخص أمراض الحرفيين والحرف وقتها وما أصابها ، بذكره ان الاصلاحات الادارية والبلدية ، وتقدم البلاد وتغير الأذواق ، واقتباس طرق المعيشة والأزياء الأوروبية ، وعدم تناظر المنسوجات الوطنية والأجنبية ، والخمول والتسليم للأقدار ، اللذين يرضى بهما الصانع المصرى الخ ، كلها أمور شديدة الوطأة على الصنائع المصرية (٦٢) التى قتلت نفسها بعدم تطورها وجمودها ، وعدم مسايرتها لروح العصر ، وظروف مصر التى اتبعت وقتها الحرية الاقتصادية والانفتاح على الدول الأجنبية لاستهلاك واستيراد انتاجها الجيد .

وعلى أية حال فقد سارت الحكومات التى تلت محمد على فى التحول عن نظام الاحتكار ، حيث أبطل التزام بعض الصناعات وكذلك ايقاف والاستغناء عن بعض الصناعات الحكومية الأخرى ، والتصريح بإنشاء البعض الآخر لمن يريد ، بشرط تأدية العوائد المقررة للميرى ، مع ملاحظة الدور الانجليزى المبكر فى اتباع

(٦٠) أمين مز الدين ، شخصيات ومراحل عمالية ، كتاب الجمهورية ، اصدار دار الجمهورية للصحافة ، عدد ١٦ ، مايو ١٩٧٠ ، ص ٤٢ - ص ٤٣ .
(٦١) كرومر ، التقرير السابق ، ص ١٤٥ .
(٦٢) نفسه .

الحكومات لتلك السياسات ، وقد نتج عن عملية الايقاف والاستغناء تسريح الحرفيين المحتكين بالأوربيين ، وغير المدربين على التقاليد الحرفية ، مما جعلهم منفتحين انفتاحا جعلهم بالاضافة الى المشاريع الأجنبية معول هدم للنظام الحرفى العتيق .

ورغم ذلك فيمكن وضع تصور للوضع الحرفى بالقاهرة فى تلك الفترة ، فقد تبين ان أعلى نسبة للحرفيين عامة ، كانت فى الأزبكية ، يليها الجمالية ثم بولاق فالدرب الأحمر ، أما اقلها فكان فى مصر العتيقة فليها طوسون فالخليفة ثم السيدة زينب ، أما فى الاسكندرية التى تعد مؤشرا لكيان البلاد الحرفى وقتها فقد وضع تناقض عدد حرفيها بشكل خطير ، على كيان مصر الصناعى خاصة والاجتماعى عامة ، مما جعل من ذلك موضع نقد لكرومر فى تقاريره التى بعث بها لحكومته ، موضحا لها فيها أن الحاجة فى مصر تدعو الى استنهاض همم الحرفيين المصريين والاكثار منهم وفق التطورات الحرفية الجديدة بالعالم او بالبلاد من الحرفيين الأوربيين ، ولم يستجب المصريون لكل تلك النداءات فذهبت حرفهم وحرفيوهم ادراج الرياح .

الفصل السابع

التنظيمات الحرفية بعد محمد علي
وحتى الحرب العالمية الأولى

التنظيمات الحرفية بعد محمد علي :

ولايضاح عملية التنظيمات تلك سوف نقسمها الى شقين ،
أحدهما تنظيمات تخص الحرفيين غير العاملين عند الحكومة ،
والثانية تخص الحرفيين العاملين عندها ، وسوف نتناول فيما يلي
كلا منهما على حدة .

أولا - الحرفيون غير العاملين عند الحكومة :

تقبل بعض الحرفيين التحول الصناعى الحديث واستجابوا
له ، اما مواكبة للدولة او تبعا لاستعدادهم الفطرى ، نحو
التحول الى النظام الصناعى الحديث ، الذى غزاها فى عقر
دارهم ، فتحولوا عن نظم حرفهم وتقاليدها وربما ساعدهم على
ذلك اكتشافهم أن صناعاتهم لم تعد تسير الصناعات الحديثة ،
وأن مجتمعهم قد أصبح غير متقبل لها ، فكانت تلك مرونة منهم
وتحولا ، كى لا تعصف بهم رياح التغيير ، مثلما عصفت بالكثير
من الحرفيين غيرهم .

وربما يوضح ذلك الكتاب الموجه من أرسلان محافظ رشيد
الى المعية ، مبينا فيه انه تلقى الارادة المؤرخة فى ٢٤ مايو عام ١٨٥٩
وتحمل رقم ١١ ، وتقضى بافراز أربعة شبان من صبيان الدباغين

الموجودين برشيد ، وأرسلهم إلى المدبغة التي فتحها الخواجة
برادة في الاسكندرية ، وأنه امتثالا للأمر قد أرسلهم ، كما أوضح
نفس الرجل أنه سبق أن ذهب اثنان وعشرون نفرا من قبل
انفسهم ، وهم يعملون فيها بأجرة (١) .

وتلقى تلك الرسالة عدة اضاء ، منها اتجاه بعض
الحرفيين المصريين كما أشرنا إلى الصناعة من تلقاء انفسهم . وكذلك
محاولة الحكومة ادخال الصناعة الحديثة وتطوير الحرفيين ،
كما توضح إن هؤلاء الحرفيين كانوا بعد تعلمهم يعملون عمالا عند
الأوربيين . وربما يرجع ذلك إلى عدم مقدرتهم على شراء المعدات
الأوربية الحديثة التي تمكنهم من انشاء امدابغ . وخلافه لحسابهم ،
وبدا يتضح كيفية تحول بعض الحرفيين المصريين إلى عمال
أجراء عند الحرفيين الأوربيين ، أو ما يمكن تسميته أرباب
الصناعة الجدد من الأوربيين ، أو المستثمرين الأوربيين في
الصناعة .

وربما تلقى رسالة خورشيد محافظ الإسكندرية ، إلى المعية
في ٩ أغسطس سنة ١٨٥٧ ، مزيدا من الضيوع على ذلك الموقف ،
حيث أشار فيها إلى الإرادة المؤرخة في ٢٤ أبريل سنة ١٨٥٧
وتحمل رقم ٩٥ ، وتقضى بإفراز أربعة من غلمان دباغى
الاسكندرية ، والحاقيهم بمدبغ الخواجة برادة الذى فتحه حديثا ،

(١) معية سنية تركى ، مخطوطة ١٤ ، ملف ١١٨ - ١٥٢/٣ ج ١ ،
ص ٥٠ ، من إرسال محافظة رشيد رقم ٧٨ في ٢٩ مايو سنة ١٨٥٧ ، إلى
المعية .

ليتعلموا الدباغة فيه (٢) مما يوضح حجم تلك المنشأة الحديثة
التي استوعبت كما كبيرا من حرفيي رشيد والاسكندرية .

والملت للنظر أكثر من ذلك ، ما أكده محافظ الاسكندرية في
تلك الرسالة ، من أن وكيل الخواجة المذكور قد أبلغه شفهيًا رغبته
في الحاق الدباغين المتخلفين ، أو المتوفرين بعد الغاء مدايغ القاهرة
ورشيد بمدبغه ، وأنه يرجو عرض الموضوع على الجنب العالي ،
واشعاره بما سيصدر من الأمر الكريم (٣) .

والشق الأول من الرسالة يتفق مع ما ذهبنا اليه سابقا ،
أما الشق الثاني فيعطى مدلولًا خطيرة فهو يفصح عن رغبة الخواجة
في تصفية مدايغ القاهرة ورشيد ، وبذا يفسح المجال أمام
صناعته بلا منافس تماما ، وامعانا في التصفية يعرض تشغيل
صناعها بأجر عنده ، وإن دل ذلك على شيء فأنما يدل على وعي
الرجل الأوربي بكيفية الفوز والتخطيط وكيف أنه لا يرضى عن
القضاء على الهدف بديلا .

فالرجل لم يترك الحرفيين يفكرون في أن يذهبوا لإنشاء
مدايغ للعمل بحرفتهم بل أنه سرعان ما عرض عليهم عرضا
مفريا كي يقبلوه ، كما يوضح ذلك العرض الأخير أن محمد علي
كان واسع النظر والأفق عندما رفض مد تلك المدايغ في بدء
عهدا بالعمالة أو غيرها ، كي لا تتوسع في الانتاج بشكل يؤثر

(٢) معية سنينة ، محفلة ١٤ ، ملف ١١٨ - ١٥٢/٣ ج ١ ، ص ١٤٦ ،
من خورشيد محافظ الاسكندرية ، رقم ٤٤٩ في ١٩ أغسطس سنة ١٨٥٧ ، الى
المعية .

(٣) نفسه .

على المدايغ المصرية ، وبدأ يسجل الشق الأخير موقف الحكومات
بعد محمد على تجاه صناعاتها وحرف بلادها .

.. وربما يفقر لهم أنهم كانوا يستجيبون لدواعي التطور ، والتي
منها حالة حرفة الجلود ، عندما صدر أمر كريم أكد أن لا مانع
من غلاوة ٣٠٠٠ فرنك سنوياً على مرتب الأسطى شبيه زياده
على مرتبه الأصلى وقدره ٥٠٠٠ فرنك ، بشرط زياده الهمة
والاعتناء بتعليم الصناع المصريين صناعة الجلود (٤) .

.. وإذا كان لمحمد على قنواته الرسمية للاتصال بالحرفيين
كالديوان الخديوى وخلافه ، فقد أضنافوا الى تلك القنوات
الضبطيات. انضبطية مصر ، ولذا فان اتصال خلفاء محمد على
بالحرف كان عن طريق تلك الضبطية وغيرها من الضبطيات فى
الأقاليم الأخرى ، ولذا حلت تلك الضبطيات على ما يبدو محل
الديوان الخديوى الذى كان يقوم بها فيما سبق .

ويتضح ذلك من العريضة المقدمة الى المعية السنية من
قبل حجامى مصر عن طريق ضبطية مصر ، استعلمت فيها عن
المعاملة التى يعامل بها هؤلاء الحجامون وعن مصدرها ، حيث
جاء بها « وهى بأمر من » (٥) ثم تطلب بياناً واضحاً بذلك (٦) .

(٤) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر رقم ٨ فى ١١ سبتمبر
سنة ١٨٦١ ، ص ٦ ، الى نظارة الجهادية .

(٥) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ ، المادة ، رقم ١٥ فى ١٩ أكتوبر
سنة ١٨٦٣ ، ص ٢٢١ ، الى ضبطية مصر .

(٦) نفسه .

كما بعثت المعية السننية الى تلك الضبطية بالعريضة المقدمة اليها من قبل النحاسين طالبين فيها ايجاد محل مناسب لهم ، مع تكليفها بلزوم تعيين محل لائق للنحاسين واعمالهم ، في اقرب وقت (٧) ولكن هناك ما يوضح اهتمام المعية بذلك الأمر ، الا وهو طلبها اشعارها بحل تلك المشكلة (٨) .

ومما يوضح ان تلك الضبطيات قد أصبحت مختصة بكل ما يتصل بالحرفيين ، حتى أخصها وهو تعيين شيخ لهم ، الرسالة التي بعثت بها المعية الى مأمور ضبطية مصر ، والمتضمنة للعريضة المقدمة اليها ، من طائفة المساعدين الذين يشتغلون في شونة الميرى وأشغال الأهالي (٩) مطالبين فيها بتعيين شيخ لهم ، وموضحة له ان مسألة الشياخة من الأمور التي ترى في مجلس ضبطية مصر (١٠) وطالبة منه اجراء اللازم (١١) .

كان ذلك عن بعض التنظيمات الادارية التي ادخلت على حياة الحرفيين غير العاملين عند الحكومة ، والتي توضح محاولة الدولة تبسيط اجراءاتها امام الحرفيين ، وتوضح من جهة أخرى ان الحرفيين قد أصبحوا يعتمدون على الدولة في حل جزء كبير من مشاكلهم ، ما يبين مدى سيطرة الدولة على تلك الفئة من المجتمع .

(٧) معية سننية تركى ، دفتر ٥٣٣ ، افادة رقم ٥١ في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٦٣ ، ص ٢٧١ ، الى ضبطية مصر .

(٨) نفسه .

(٩) معية سننية تركى ، دفتر ٥٣٣ ، افادة رقم ٦٦ في ١٥ يناير سنة ١٨٦٤ ، ص ٢٨٩ ، الى مأمور ضبطية مصر .

(١٠) نفسه .

(١١) نفسه .

ثانياً - الحرفيون العاملون عند الحكومة :

أما عن التنظيمات التي ادخلت على حياة الحرفيين العاملين عندها ويجب الإشارة إليها لما تلقيه من ظلال على حياة الحرفيين عامة ، تدخلها المنظم لبعض الطوائف كطائفة القبانة التي وافق المجلس الخصوصي على اعطاء رخصة تامة لكل قباني من القبانية بمصالح الميرى والدوائر ، على حسب كفاءة كل منهم في العمل (١٢) مع رفضه لانشاء سجل لهم ، مقررا أن هذا لا يوافق عليه المجلس الخصوصي ، لأن لهم مشايخ وكل شيخ مكلف بأحوال القبانة التي تحت شياخته (١٣) وفي ذلك اعتراف بدور المشايخ ، فبالرغم من امتداد يد التنظيم الى حرفييه ، إلا أنه لم يهدم دور المشايخ تماما ، بالرغم من سلبه لبعض اختصاصاتهم بالاجراءات الفعلية .

وبصفة عامة فقد منحت الحكومة حرفييه رخصة تامة كزملائهم غير العاملين طرفها ، على حين رفضت عمل دفتر لهم ، لأنها تضمن في النهاية أن الكل في قبضتها عن طريق تلك الرخص ، ولذا فالسجل ما هو الا عملية للتسجيل فقط ، عند الدولة نسخة منها بطريق مباشر عن طريق الرخص بل ان الرخصة في حوزاتها تعد ضمانا تضاف الى الضمانات التي كانت تؤخذ من الحرفيين ، عند استخدامهم بمصالح الميرى ، حيث قرر أن الرخصة التي تمنح للقبانة تكون مدموغة لتثبت أنهم من ضمن طائفة القبانة ، وبغير وجود هذه الرخصة لا يعدون داخلين

(١٢) مجلس خصوص ، دفتر ٣١ ، قرار من المجلس الخصوصي ، رقم ١٨٣ في ٣٠ مايو سنة ١٨٧٤ ، ص ١٠٦ ، الى ديوان المالية .

(١٣) نفسه .

أفـيها (١٤) فـبعد أن كان يكتفى بالضامن اشتـرط ذلك ، وربما كان في ذلك تنظيم جديد عن طريق التجديد والتحديث .

كما وافق المجلس المخصوص على تنظيم أماكن لحرفيين الحكومة من القبـانة ، وذلك بترتيب عدد ١١ محلا لهم بمصر بـولاق، مع تعيين ١٨١ نفرا قبانيا لها بمرتب شهري قدره ٢٥٠ و ترتيب معاونين من الميرى ، لملاحظتهم ولحصر إيرادات هذه المحلات (١٥) مع صرف نصف هذا الايراد على أجرة هذه المحلات ، ومرتبات القبـانة ، والنصف الآخر يأخذه الميرى (١٦) على أن ينظر في ذلك كل ثلاثة اشهر ، فاذا كان ذلك الأمر على ما يرام فيصير العمل بموجبه ، وفقا لافادة مأمور الدائرة البلدية بذلك الخصوص (١٧) .

ومن ذلك يتبين التحول الذي أدخل على مشاريع الدولة ، فقد مالت في تلك الفترة الى مثل تلك المشاريع والنظم ، لأنها ان حققت لها ربحا أبقت عليها وان لم تحقق صفتها ، فواضح من ذلك المشروع أنه يحقق ايرادا صافيا ضخما وقدره ٥٠ / من رأس المال مما يبين أنها لم تكن تتساهل معهم وانما تسعى للربح الكبير حتى ولو كان على حسابهم .

(١٤) مجلس خصوص ، دفتر ٣١ ، قرار من المجلس الخصوصى ، رقم ٧٩ في ١٧ يناير سنة ١٨٧٥ ، ص ٧ ، الى ديوان الداخلية .

(١٥) مجلس خصوص ، دفتر ٣١ ، من المجلس الخصوصى ، رقم ١١٦ ، في ٢٥ مارس سنة ١٨٧٤ ، ص ٥٣ ، الى ديوان المالية .

(١٦) نفسه .

(١٧) نفسه .

وبعد أن نجحت التجربة أصبح يوافق عليها العام تلو العام ، ومن ذلك قرار المجلس الخصوصى فى مايو من عام ١٨٧٥ بالموافقة على استمرار ادارة وظائف القباينة بمصر لمدة سنة ، نظرا لحسن ادارتها وضبط الأوزان بها ، وبعد انتهاء السنة يلزم عمل كشوفات بمتحصلاتها وعن الوظائف التى يشغلها أشخاص غير قادرين على الأعمال (١٨) وبذا يتضح انه كان يقيم كل عام بين المتحصل وعمل الأفراد ، وبالتالي يسهل عليه ابقاء من هو أكثر انتاجا على حين يرفت الأقل .

وفى قرار آخر للمجلس الخصوصى الى ديوان المالية فى فبراير من عام ١٨٧٨ ، أوضح له فيه أن القباينة المستخدمين بمصالح الميرى يجرى تحصيل رسوم رخصهم حسب مرتباتهم (١٩) مما يعنى تطبيق ذلك القرار عليهم ، بأخذ رسوم على رخصهم أيضا .



التنظيمات المالية :

كان ذلك عن تنظيماتهم الادارية أما فيما يختص بالناحية المالية ، فقد وضح فيها ما يميزها فى بعض الأحيان عن فترة محمد على ، كتعيين الأبناء فى مشروعات الدولة محل آبائهم ،

(١٨) مجلس خطوص ، دفتر ٤١ ، من المجلس الخصوصى ، رقم ٢١٤ فى ١٢ مايو سنة ١٨٧٥ ، ص ١٩٣ ، الى ديوان المالية .

(١٩) مجلس خصوص ، دفتر ٦٣ ، من المجلس الخصوصى ، رقم ١٥ فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٨ ، ص ١٨ الى ديوان المالية .

وربما أخذوا ذلك من التقاليد الحرفية ، فعندما توفي المدعو نصر معلم النحاتين ، صدر أمر بتعيين ابنه (نصر نصر) معلما للنحاتين بدلا من والده الذى توفي بالحادث بمرتب ٦ قروش يوميا (٢٠) للياقته (٢١) ومع الاعتراف بأن لياقته ساعدته على ذلك التولى ، الا أنه تقليد لم نره فى عهد محمد على .

ويدخل فى أطر التنظيمات المالية ما كان يرتب أو يخصص لمشايخ الحرف بالميرى ، كالذى فرض بترتيب ٣٠٠ قرش شهريا لمنصور الشرقاوى شيخ طائفة المهندسين المعماريين ، خلاف ال ٥٥١ قرشا التى كانت مرتبا لسلفه الذى رقت فى ١٧ يونية عام ١٨٥٣ (٢٢) وكذلك تخصيص ١٠٠٠ قرش راتبا شهريا من المالية للمهندس المعماري جمعة راجح ، على أن يكون شيخا على طائفة الهندسة المعمارية (٢٣) واجراء قيده من تاريخ صدور الأمر (٢٤) ويبدو أن فرق المرتب هنا كان لفارق الفترة الزمنية ومواكبتها ، اذ كان مرتب الأول مفروضا فى عام ١٨٥٥ والثانى فى عام ١٨٦٣ .

وقد كان الهيكل الوظيفى يحتوى على عدة درجات ، تشجيعا للحرفيين بفتح الباب أمامهم للترقى والمنافسة ، فبالإضافة الى

(٢٠) معية سنية عربى ، دفتر ٤٩ ، امر من المعية السنية رقم ١٦ فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٥٠ ، ص ٢٩ الى القناطر الخيرية .
(٢١) نفسه .

(٢٢) معية سنية ، دفتر ١٨٨٤ أوامر ، امر كريم رقم ٩٤ فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٥ ، ص ١٩٥ ، الى محافظ المحروسة .

(٢٣) معية سنية تركى ، دفتر ٥٢٥ ، امر كريم رقم ١١٤ فى ١٠ يونية سنة ١٨٦٣ ، ص ١٠٢ ، الى ناظر المالية أحمد رشيد باشا .
(٢٤) نفسه .

وظيفة الشيخ وجد الى جوارها ، وان كان اقل منها في الدرجة وظائف اخرى للطائفة ، كوظيفة المقدم الذي كان يترقى فيصبح باشمقدم ، وقد لوحظ ذلك التطور في نظم خلفاء محمد علي ، كترقية المقدم سالم ابراهيم باشمقدم لعموم السقاين ، وتقيد مرتب له قدره ٥٥٠ قرشا (٢٥) ثم صدر بعد ذلك امر آخر بارسال شال كشميرى وبنش جوخ صاية وقفطان بلدى لتلبيسه (٢٦) .

وبعد ذلك صدر امر بمعاملة ارباب الصناعات مثل ارباب اليوميات ، وقطع كل ما هو مرتب لهم من ماهية وتعيين وكسوة انعامية ، على ان يعوضوا عن ذلك بأن يضاف لأجرة كل واحد منهم قرشان يوميا - وقد كان مبلغا كبيرا وقتها - علاوة على ما يأخذه الواحد منهم يوميا من أمثالهم (٢٧) من ارباب اليوميات .

كما كانوا يعتنون أيضا بفحص الشكاوى المقدمة اليهم ، كالشكاوى المقدمة من محمد الحداد رئيس سقاين محطة بولاق وعنابرها ، وتكليف مصلحة السكة الحديد والمرورية بالعمل على راحته (٢٨) وكذا الشكاوى المقدمة من طائفة المنجدين ، التي يوضحون فيها تظلمهم من قلة الأجور ، ويطالبون باعطائهم أجورا

-
- (٢٥) معية سنية ، دفتر ١٨٨٢ ج ٣ ، أوامر ، أمر من خازن خديوى رقم ٥٧٥ في ٣ يونية سنة ١٨٥٥ ، ص ٤١٠ ، الى ناظر قلم التجارة بالخيرية .
- (٢٦) معية سنية ، دفتر ١٨٨٢ ج ٣ أوامر ، أمر خازن خديوى رقم ٥٧٤ في ٣ يونيو سنة ١٨٥٥ ، ص ٤١٠ ، الى محافظ مصر .
- (٢٧) معية سنية ، دفتر ١٨٨٤ أوامر ، أمر كريم رقم ١ في ١٣ اغسطس سنة ١٨٥٧ ، ص ٨٧ ، الى محافظ القلعة السعيدية .
- (٢٨) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ أوامر ، افادة من المعية السنية رقم ٥٠ في ٢٣ يناير سنة ١٨٦٤ ، ص ٣١٤ ، الى مصلحة السكة الحديد والمرورية .

(كالبرانى) (٢٩) كأمثالهم ممن يعملون خارج الحكومة ، أى من يعملون لحسابهم الشخصى .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد كانت الدولة تطلب من ديوان الأشغال فيما يختص بضبط الأجور تحرى كشوفات المقدمة من مشايخ وعمد الطوائف وملاحظتها عما صار ربطه فى أجر الطوائف البالغ مقدارها ليوم واحد ٢٠٤٣ حتى يكون ربط فئات الأجر بحسب ما يناسب الوقت ، ولا يعتمدون على أقوال المشايخ والعمد ، عما يعلم من الحقيقة (٣٠) بل وطالبه بأنه بعد حصول استيفاء الكشوفات المذكورة يجرى احتساب الأجر على حسب ما يناسب ربطه وإذا روى فى نصف سنة أن الحال يقتضى تعديل الأجر فلا مانع من عمل تعريفية جديدة (٣١) مما يدل على عدم الثقة بتقدير المشايخ لأجر الحرفيين طرف الدولة ، بل أن الحكومة هنا تسعى لأخذ تقدير هؤلاء المشايخ كأرضية يجرى بعدها ربطها للأجر بالانتاج والعمل .

ومع ذلك فقد ظهر للدولة دور انسانى واجتماعى مبكر فى تلك الفترة ، ويوضح ذلك مطالبة مأمور تشهيل قناطر الابراهيمية باحتساب اجرة حسين حسن معلم النجارين ، وقناوى حسن البحارى ، عن المدن التى مكثوها بالمستشفى ، حيث أن أحدهما أصيب أثناء عمله ، بفقد أصبع قدمه اليمنى من جراء مرور

(٢٩) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ أوامر ، افادة من المعية السنية رقم ١٤٤ فى ١٠ يناير سنة ١٨٦٤ ، ص ٢٩٥ ، الى ناظر المالية .

(٣٠) مجلس خصوصى ، دفتر رقم ٢ ، قرار المجلس الخصوصى رقم ٢ فى ١٧ أكتوبر سنة ١٨٦٩ ، ص ٤ .

(٣١) نفسه .

السكة الحديد عليها ، والثانى أصيب بفقد يده اليمنى أثناء تأدية عمله (٣٢) .

ونظرا لأن ذلك لم يحدث من قبل فقد أخطرت المعية السنية بذلك ، ولتقوم باحتساب تلك الأجرة ، بصفة احسان على المصايين (٣٣) وقد وافقت المعية على ذلك (٣٤) ورغم أن المبدأ هنا هو الاحسان عليهم ، إلا أنه ارساء لمبدأ جديد ومعين فى علاقات العمل ، حتى يستقر المسمى الجديد بعد ذلك ، أو يجد المسمى الأدبى المناسب طريقه فيحل محله .

ورغم ذلك فانه لمواجهة سرقات واختلاسات رجال الادارة من مرتبات الحرفيين المعينين قبل الحكومة ، فان الدولة حاولت تنظيم بعض الأمور وترتيبها ، من ذلك اصدار أمر الى ديوان المالية ، كى يقيد بدفاتر الاستحقاقات ويعطى كل شخص استحقاقه بيده ، مثلما يحدث بديوان الجهادية ، وكذلك حرر لديوان المدارس باجراء ذلك (٣٥) .

كما صدر أمر كريم الى القلعة السعيدية باستحسان ختم السراكى للعتالين والعربجية من ناظر ابنىة الطوابى بدلا من ناظر

(٣٢) مجلس خصوص ، دفتر ١٨ ج ٤ ، افادة من المجلس الخصوصى رقم ٦٠ فى ٧ اغسطس سنة ١٨٧٣ ، ص ١٣٦ ، الى المعية السنية .

(٣٣) نفسه .

(٣٤) نفسه .

(٣٥) معية سنية عربى ، دفتر ٦٠ ج ٣ ، من المعية السنية رقم ٥٩٤ فى ١١ مارس سنة ١٨٥١ ، ص ٥٧٣ ، الى ديوان المالية .

المخازن من أجل ضبط قيد أجرهم ، على حسب اشغالهم
المنظورة بمعرفته (٣٦) .

وعمل السراكي للمرتبات وختمها يوحى بالتنظيم الأكثر
تطورا ، كما يشير الى المحافظة على أجور الحرفيين ، ثم ان عملية
تحويل أجرهم من ناظر الى ناظر أكثر مراقبة ، تؤكد سير
الحكومات التي تلت محمد علي ، على نهجه وهو ربط الأجر
بالإنتاج ، بمعنى أن يأخذ كل حرفي ما يستحق .

كما يدخل في اطار التنظيمات ، وان كان بشكل خلخل من
نظم وتقاليد الحرف ، سير خلفاء محمد علي ، على نهجه بإدخال
دماء جديدة للطوائف الحرفية ، بطريقة لم تكن تعدها من قبل ،
كصدور الأمر الكريم الى ضبطية مصر بالموافقة على الحاق
الأولاد الصغار الذين يضبطون بسرقات بترسانة الاسكندرية
لتعليمهم الصناعات (٣٧) .

ومن هنا دخل تلك الحرف من كان أصله لصا ، على حين
كانت نشأة بعض الحرف مرتبطة بالطرق الصوفية ، بالإضافة
الى احتفالات شد الولد ، التي كانت تتلى فيها الفاتحة وبعض
آيات القرآن ، مما يوضح التغير الذي دخل على الحرف ، فرغم
ما فيه من تعليم لهؤلاء اللصوص بعض الحرف ، بمعنى تحويلهم
الى رجال شرفاء ، الا أنه من جهة أخرى كان فيه ما فيه على

(٣٦) معية سنية ، دفتر ١٨٨٣ أوامر ، أمر رقم ٢ في ٢٦ سبتمبر
سنة ١٨٥٥ ، ص ١٨ .

(٣٧) معية سنية ، دفتر ١٩١٩. أوامر ، أمر رقم ٩ في ١٢ نوفمبر
سنة ١٨٦٦ ، ص ٦٨ .

الحرف وسمعتها وأعضائها والمتعاملين معها ... الخ ، اذا لم يصدق الفرد من هؤلاء في توبته .

وربما أدت تلك الظروف الى ان يكون الحرفيون طرف الحكومة اكثر تحررا من الحرفيين خارجها ، وربما أدى الى ذلك احتكاكهم بالأوربيين في المصانع الحكومية ، والذي تجدر الإشارة اليه تسرب تلك الروح الى زملائهم الحرفيين خارج الحكومة .

ويتضح من تعيين مصطفى الحداد شيخا على طائفة الحدادين ، بدلا من شمس عبده لعدم رضاء أهالي الطائفة المذكورة عنه ، على أن يبقى شمس عبده أوسطى البرشامجية بوابورات الميرى والبوستة الخديوية بالسويس بيومية قدرها ٣٤ قرشا (٢٨) .

فربما امتدت سياسة الحرية الاقتصادية الى حرية الحرفيين الحكوميين في اختيار شيخهم ، على حين أنه في عهد محمد علي كان يرشح من قبل شيخ الحرفة العام الذي كان يعمل حرا ، وبدا سقط حقه بذلك الشكل والوضع الجديد ، كما يتبين أن محمد علي كان يعزل الشيخ لسبب ما كالاختلاس أو السرقة ... الخ ، ولم يعزل شيخا لعدم رضاء الطائفة عنه ، أما السبب الذي بين أيدينا فهو جديد على عرف الطوائف الحرفية وتقاليدها، مما يوضح أثر التجديد والتحديث والأخذ عن الأوربيين .

مما جعل من تلك الفترة ، فترة مميزة عن سابقتها بسيطرة

(٢٨) مجلس خصوص ، دفتر ٥ ج ٣ ، افادة المجلس الخصوصي رقم ٥٠ في ٢١ يولية سنة ١٨٧٥ ، ص ١٥٠ ، الى ديوان البحرية .

الدولة على الطوائف ، وان لم يكن ذلك بالطريقة السابقة ، ولكن بعمل لوائح وقرارات خاصة ، ضبطت ايقاع وحركة قيادات تلك الحرف ، وجعلت منها جزءا من جهاز سلطة الدولة ، بشكل جعل لطوائف حرف أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، شكلا آخر غير الذى كانت معروفة به ، حتى يمكن القول ان اسمها ذا المدلول والجوهر فى الماضى ، قد أصبح فارغا الا فى طرق الانتاج .



التنظيم باللوائح :

فقد توالت محاولات السيطرة على الحرفيين باصدار اللوائح للحرف ، فأصدرت محافظة مصر المحروسة بناء على السلطة المخولة لمحافظةها ، لائحة عربات الأجرة ، مشتملة على عدة بنود ، أوضح أولها انه يجب على من يشغل عربات ركوب معدة للأجرة فى مدينة المحروسة ، وعلى من يريد ذلك فى المستقبل ، ان يخطر المحافظة عن اسمه ولقبه وتبعيته وصناعته ومحل سكنه، ومقدار العربات التى يشغلها أو سيشغلها وأوصافها كما قرر بندها الثالث ان العربية التى يتضح لياقتها للتشغيل بعد الكشف عليها بمعرفة مندوب البوليس المعين لذلك تقيّد فى دفتر مخصوص بنمرة متسلسلة ، ويعرف صاحبها بتلك النمرة (٣٩) .

على حين أكد بندها الحادى عشر انه لا يجوز لأى شخص أن يمارس حرفة قيادة عربية ما لم يتحصل على رخصة من

(٣٩) الوقائع المصرية ، عدد ١١ ، ١٨٨٦/١/٢٥ ، ص ٨٩ - ص ٩٠ ، وكان محافظ مصر وقتها هو عثمان غالب .

المحافظة (٤٠) وبدأ العمل بتلك اللائحة في غرة فبراير سنة ١٨٨٦ (٤١) ويعتقد بأن باقى المحافظات والمديريات قد سارت على هديها وعملت بها ، كاصدار محافظة الاسكندرية لللائحة عربات الأجرة بها في ١٥ ابريل من عام ١٨٨٧ (٤٢) على نفس النهج وبغير تغيير كبير فيها .

وتبع ذلك اصدار قرارات تفصيلية ، كصدور قرار من نظارة الداخلية ، موجبا على كل من له عربات نقل وعربات صندوق ، معدة لحرفة النقل ، أن يقيد في المديرية أو المحافظة البيانات التى سبق أن اشرنا اليها ، ومؤكدا أن العرجى الذى يرتكب خطأ خاصا بمهنته يصير ايقافه عن الشغل مؤقتا بأمر المحافظ أو المدير (٤٣) مما يعنى انتهاء الدور القيادى لكبار رجال الحرفة ، وسيطرة الدولة التامة عليها ، حتى انه لم يصبح لهم ذكر .

وقد وضعت تعريفه ركوب تلك العربات ، عدلت عدة مرات بمعرفة محافظة مصر وغيرها ، وكانت على مستويين أولهما بالمسافة أى الكيلو متر ، والثانى بالساعة (٤٤) وقد كان لتلك

(٤٠) نفسه .

(٤١) نفسه .

(٤٢) الوقائع المصرية ، عدد ٥٨ ، ١٨٨٧/٥/٢١ ، ص ٢٠ ، وكان محافظ الاسكندرية وقتها هو عثمان صرقى .

(٤٣) الوقائع المصرية ، عدد ٦٧ ، ١٩٠١/٦/٢٢ ، ص ٩٦٩ ، وقد حررت تلك اللائحة في ١٨/٦/١٩٠١ ، وكان الوزير وقتها هو مصطفى فهمى .

(٤٤) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٧ ، ١٩٠٣/١١/٢٨ ، ص ٢٠٧٣ ، ص ٢٠٧٤ ، محافظة مصر ، قرار لمحافظة عدلى يكن محرر في ٢٦/١١/١٩٠٣ .

العربات مواقف في أماكن معروفة لا تعدل إلا بقرار ، مثلما حدث
ببندر بنها (٤٥) كما كانت تلك التعريفات لا تعدل إلا بقرار من
المحافظ أو المدير (٤٦) كما نظمت في تلك الفترة أيضا حرفة
الحمارة ، حيث أصدر مدير قنا لائحته في عام ١٨٩٣ (٤٧)
وسارت على نفس النهج مديرية أسيوط ، بإصدارها لائحة
لتلك الطائفة في ٣٠ نوفمبر من عام ١٨٩٦ ، محددة فيها مواقف
الحمير المعدة للركوب ، وجاعلة تعريفه ركوبها بالساعة والمسافة (٤٨)
وقد كانت تلك اللائحة لا تختلف كثيرا عن بقية المديرية
والمحافظات فقد كان الحمار يعطى صفائح من نحاس أصفر - بعد
أن يعطى كافة بياناته للمحافظة - عليها نمرة لتوضع احداهما
على جبهة الحمار وأخرى على الساق اليسرى للحمار ، ولكن الذي
يجدر الإشارة اليه مطالبة لائحتهم بتكوين هيكل وطائفة للحمارة
تحت ملاحظة شيخ واحد ووكلاء له ، على أن يكون تعيينهم بمعرفة
المحافظة (٤٩) وربما يرجع ذلك الى كونهم في بداية الطريق ويرجى
تنظيمهم ، ليكونوا شرايين من المدينة الى القرية والكفر والنجع .

-
- (٤٥) الوقائع المصرية ، عدد ٨٦ ، ١٩١٢/٧/٢٢ ، ص ٢١٩٠ ، مديرية
القليوبية .
- (٤٦) الوقائع المصرية ، عدد ١١٩ ، ١٩١٢/١٠/١٦ ، ص ٤٠٧٤ ،
مديرية بنى سويف ، وقد كان محافظها حافظ محمد ، وكذلك الحال في مدير
المنوفية وكان محافظها محمد فخري .
- (٤٧) الوقائع المصرية ، عدد ٧٠ ، ١٨٩٣/٦/٢١ ، ص ١٢٢٨ ، ص ١٢٣٤ ،
وكان محافظها محمد سعيد ، وهي تكاد تكون صورة طبق الأصل من لائحة الحروسة ،
- (٤٨) الوقائع المصرية ، عدد ١١٦ ، ١٨٩٩/١٠/٤ ، ص ١٧١٠ ، قرار
مدير أسيوط ، محرر في ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٩ .
- (٤٩) الوقائع المصرية ، عدد ١٤ ، ١٩٠١/١٢/٩ ، ص ١٨٩٩ ، محافظة
السويس ، لائحة بشأن الحمارة ، وأيضا راجع : قرار محافظة المنيا ،
بالوقائع ، عدد ٢٣ ، ١٩١٣/١٢/٢٦ ، ص ٦٧٢ .

كما نظمت في تلك الفترة حرفة النسوة العاهرات ، وذلك بتشكيل مكتب للتفتيش عليهم بمصر والاسكندرية ، وقد صدر بذلك قرار من ناظر الداخلية مبينا لائحة ذلك المكتب ، التي كونت من عدة مواد ، أوضحت مادتها الثالثة أن كل امرأة عاهرة سواء كانت من الأهالي أو الأجانب موجودة بالأماكن المألوفة ، ينبغي أن تقيّد اسمها بواسطة البوليس في مكتب الكشف ، الذي يعطى لها شهريا تذكرة واضحة بها الكشوفات الطبية التي صار إجراؤها عليها ، وهذه التذكرة تكون بشرة متسلسلة ، يوضح بها اسم هذه العاهرة وتبعيتها وسمها ومحل سكنها ، مع وصف علاماتها (٥٠) .

وأوجبت المادة الثالثة عشرة على كل عاهرة ترغب في التزوج أو التوبة أن تقدم ضامين ، وتذهب لإدارة مصالح الصحة العمومية ، لأجل التصريح لمكتب الكشف بشطب اسمها من سجل النسوة العاهرات (٥١) ومن ذلك يتبين أن الدولة كانت تسهل عملية التوبة ، ومع ذلك فقد كان هناك فرق بين حكام تلك الفترة وطبيعة ظروفهم ، عن فترة محمد علي وظروف فترته ، ويوضح ذلك ما أوضحناه سابقا من إرسال محمد علي لثلاث من

(٥٠) الوقائع المصرية ، عدد ٧٨ ، ١٨٨٥/٧/٤ ، ص ٦٥٠ - ص ٦٥١ لائحة مكتب التفتيش على النسوة العاهرات .

(٥١) نفسه ، ثم صدرت لطائفة العاهرات لائحة سميت لائحة بيوت العاهرات في ١٥ مايو سنة ١٨٩٦ ، وبع ذلك أصدر المحافظ والمديريات لقرارات بالعمل بتلك اللائحة ، راجع في ذلك : الوقائع عدد ٤ ، ١٨٩٧/١/١٩ ، ص ٧٢ ، محافظة مصر ، وكذلك الوقائع ، عدد ٦١ ، ١٩١٣/٥/٣١ ، ص ١٧٨٠ ، قرار مديرية القليوبية بذلك الخصوص ، وكان محافظها محمد حداية .

الرافصات والمفنين الى منطقة بوجه قبلى لا يعذن منها ،
مما يؤكد جدية الرجل وتسبب الآخرين .

كما نظمت فى تلك الفترة وعن طريق نظارة الداخلية المحلات
العمومية ، حيث اصدرت لائحة لها موجبة على كل فرد يرغب فى
فتح محل عمومى كالقهوة ، أن يقدم طلبا كتابيا الى محافظة
أو مديرية الجهة المطلوب ايجاده بها ، قبل فتحه بخمسة عشر
يوما معلنا فيه عن ذلك ، وبذا يعطى له ايصال منها ، يعد كأنه
رخصة بتشغيل ذلك المحل (٥٢) وبذلك نجد اننا لسنا بحاجة الى
القول بأن ذلك النظام قد سحب سلطة المشايخ وفتت روح
الهيكل الطائفى عن تلك المساحة الواسعة من الحرفيين مختلفى
الأنشطة .

كما نظمت طائفة الشياطين بقرارات رئاسية ، كاصدار
محافظ عموم القنال لائحة لها ، سميت لائحة انتظام سير
الشياطين العمومية ، موجبة على كل شخص يحترف تلك الحرفة ،
أن يقيد اسمه بديوان المحافظة ، وذلك بعد حصوله على شهادة
من شيخ الطائفة تدل على حسن سلوكه ، وبذا يعطى للشياطين
رخصة وصفيحة من نحاس مكتوب عليها نمرة ، التى توضع
على ذراعه الأيسر ، وللمحافظة الحق فى أخذ التصريح من الشياطين
المخالف للائحة (٥٣) مما يوضح وبلا أدنى شك أن أمور كل الحرفيين

(٥٢) راجع : الوقائع المصرية ، عدد ٦٨ ، ١٨٩١/٦/١٥ ، ص ١٣٤٠ ،
نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة بشأن المحلات العمومية ، وراجع أيضا :
الوقائع ، عدد ٨ ، ١٩٠٤/١/٢٠ ، ص ١٢٩ ، أوامر عليّة .

(٥٣) الوقائع المصرية ، عدد ١٠ ، ١٨٩٣/١/٢١ ، ص ١٣٤ ، نظارة
الداخلية ، لائحة انتظام سير الشياطين العمومية ، محافظة عموم القنال .

قد أصبحت معلقة بالمحافظات والمديريات ولوائحها وقراراتها ، بالرغم من اشتراط اللائحة أن يكون في كل بند أو بلدة فيها شيالون شيخ لعموم الشيالين ، يعمل لهم دفترًا يقيد فيه أسماء الشيالين الموجودين تحت إدارته (٥٤) .

وامتدت أيضا يد التنظيم الى طائفة القبانية والكيالين ، عندما صدر قرار لها في ٢٩ يونية عام ١٨٩٦ ، موضحا أن أجور الوزن والكيل في دائرة المحافظة تكون بالقنطار وعلى حسب نوع السلعة الموزونة (٥٥) ، والجدير بالذكر أن تلك الأجور قد حددتها لجنة من كبار تجار وعمد القبانية والكيالين (٥٦) وقد أصدرت بقية المحافظات والمديريات قرارات مماثلة لذلك ، ومنها الاسماعيلية التي جعلت أجر الوزن والكيل ١٠ ملاليم للأردب الواحد (٥٧) .

وكذا الحال بالنسبة للسقائين ، فقد سحب البساط نتيجة للتجديد والتحديث من تحت أقدام رجالها ، فقد خضعوا للمجلس

(٥٤) الوقائع المصرية ، عدد ٢٨ ، ١٠/٣/١٨٩٧ ، ص ٦٧٧ ، نظارة الداخلية ، مديرية قنا ، لائحة الشيالين ، في عام ١٨٩٨ ، صدر قرار من الداخلية ، مقررًا بأنه يمنع من يرفب العمل بحرفة شيال شهادة قيد ما لم يكن قد صدر عليه حكم في سرقة ، وبدا انتهت شهادة المشايخ ، راجع : الوقائع ، عدد ٢٢ ، ٢٦/١٢/١٨٩٨ ، ص ٣١٣ ، نظارة الداخلية ، قرار ناظر الداخلية ، مصطفى فهمي .

(٥٥) الوقائع المصرية ، عدد ٦١ ، ٨/٦/١٨٩٦ ، ص ١٣٢٦ - ص ١٣٢٧ ، نظارة الداخلية ، محافظة مصر .

(٥٦) نفسه .

(٥٧) نفسه ، عدد ٦١ ، ١٠/٥/١٩٠٢ ، ص ٧٦ ، محافظة عجم القنال ، قرار لمحافظة في ٥ ابريل سنة ١٩٠٢ .

البلدى وخلافه ، ويدل على ذلك قرار مديرية الدقهلية الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٠٦ والذى لم يجز للسقائين أن يأخذوا من الأهالى عن أجره نقل المياه أكثر من مليمين عن كل قربة للدورين والأرضى والأولى ، وما بعد الدور الأولى تزداد الأجرة مليمًا آخر ، فإذا كان الماء مأخوذاً من حنفيات المجلس البلدى فيضاف على أجره النقل المذكور ثمن الماء ، وهو مليم واحد لكل قربة (٥٨) ، ومن ذلك يتبين مشاركته وسيطرته على السقائين الذين من المؤكد أنهم بذلك الشكل قد أصبحوا يعملون له ألف حساب ، حيث أوجب على كل سقاء أن يكون حاملاً لرخصة منه ، وحاملاً لنمرة مسلسل (٥٩) مما يدل على هيمنته عليهم ، ويدل على حوله هنا محل المحافظة بالنسبة للحرف الأخرى ، حتى أنه كان يعاير القرب ويختتم عليها ببصمة المراجعة (٦٠) .

ومما يدل على أن حكام تلك الفترة لم يدموا حرفة شاردة ولا واردة إلا أخضعوها للنظام والسيطرة ، اصدار نظارة الداخلية لائحة بشأن البويجية (مساحى الأحذية) (٦١) بل وتطويرها باستمرار ، بحيث لم تتح لأى شخص أن يعمل بصناعتها بدون

(٥٨) نفسه ، عدد ٨٠ ، ١٩٠٥/٧/١٥ ، ص ١٣٧٩ ، قرار لمدير الدقهلية فى ٩ يولية سنة ١٩٠٥ .

(٥٩) نفسه ، عدد ٤٥ ، ١٩٠٦/٤/٢٨ ، ص ٨١٢ ، قرار لمدير الدقهلية خاس ابنسدر ميت غمر ، محرر فى ١٠/٤/١٩٠٦ ، وقد طبقت أيضاً بعض المحافظات والمديريات ذلك النظام بشكل أو بآخر ، راجع : الوقائع ، عدد ٢٧ ، ١٩٠٧/٣/٩ ، مديرية بنى سويف لائحة السقائين بنى سويف ، ص ٥٢٦ .

(٦٠) نفسه ، عدد ٩١ ، ١٩٠٩/٨/١٨ ، ص ١٩٤٢ ، مديرية البحيرة ، قرار لمديرها فى ١٥/٨/١٩٠٩ .

(٦١) نفسه ، عدد ٤٥ ، ١٩٠٦/١٢/٢٦ ، ص ٢٥٢٣ ، نظارة الداخلية ، لائحة بشأن البويجية ، وقد كانت لائحهم الأولى صادرة فى ٢١/٦/١٨٩٤ .

الحصول مقدما على رخصة من البوليس ، الذى كان يأخذ بياناته ، كاسمه ولقبه ومحل سكنه ، واسم شيخ حارته (٦٢) . . . الخ ، مما يوضح أن أقل حرفة وأوضعها قد خضعت للبوليس والمحافظة والادارة . . . الخ ، ويؤكد أن الطوائف كان هذا حالها وهذا ما آلت اليه ، مما أودى بعاداتها وتقاليدها الموروثة ، بل وحطم من بنائها الطائفى وأودى بها ، وجعل منها حرفا غير التى عرضها بداية القرن التاسع عشر ، وجعل السيطرة عليها من جانب الحكومة .

وكذلك صدرت لائحة أعمال طائفة الحانوتية فى نوفمبر من عام ١٨٨٧ ، ملفية فى مادتها الأولى ما كان مصطلحا عليه بين الحانوتية من تخصيص حدود معلومة لكل حانوت بنوع الاحتكار ، مؤكدة أن غسل الأموات ونقلهم بحسب رغبة أهاليهم من أى حانوت كان ، أما مادتها الثانية فقد أوجبت تعيين رؤساء لهذه الحوانيت ، مع ما يلزم من المفسلين والمفسلات ، على حين أوضحت المادة الرابعة أن تعيين رؤساء تلك الحوانيت والمفسلين والمفسلات ومختار الطائفة وعزلهم ، لا يكون إلا بإذن من الداخلية بعد المخابرة فى شأنه بين محافظة مصر وبيت المال (٦٣) .

وقد كلفت المادة الخامسة بيت المال بتحرير رخصة رسمية مجانية لرؤساء الحوانيت والمفسلين الذين تم اختيارهم (٦٤) وعلى أية حال فإن أهم شىء أتت به تلك اللائحة هو الفأؤها لاحتكار الحرفة لوظيفة شيخها وجعل رئاستها لرجل منهم يختاره

(٦٢) نفسه .

(٦٣) الوقائع المصرية ، عدد ١٣١ ، ١٨٨٧/١١/٢١ ، ص ١٢٠٧ .

(٦٤) نفسه .

رؤساء الحوانيت ، أطلق عليه مختار بعد موافقة الداخلية عليه ،
مما يوضح استمرار سياسة التحديث .

جمع العمالة :

وجدت في تلك الفترة ، وظروف محددة ، عملية جمع
العمالة التي كانت بكل تأكيد ، بصورة أقل مما كانت عليه في
عهد محمد علي ، ومع ذلك فلا بد من الإشارة إليها ، فقد طلب
من مدير القليوبية الاسراع في ارسال البنائين المطلوبين لسور
سراى الحلمية (٦٥) كما طلبت المعية من محافظ الاسكندرية ،
ارسال نصف المبلطين بمحافضة المحروسة (٦٦) والطلب الأخير
يوضح كمية العمالية أو الحرفيين ، حيث بلغ نصف المبلطين ،
وكيف ينقل ذلك العدد الضخم من حرفة واحدة ، مما يعمل
على خلخلة الوضع الحرفي لها وسط المجتمع السكندري ، ويوضح
ذلك التهجير الاجبارى مما يهدم أساس الحرف الاستقرارى
والتوطن .

كما استمر في تلك الفترة أيضا وامتدادا للسياسة السابقة
عملية القرارات المفروضة على المحافظات ، بإرسالها حرفيين

(٦٥) معية سنية عربى ، دفتر ٩٨ ج ٢ ، امر رقم ٤٢٢ بناء على
المادة ديوان المدارس ، في ٨ فبراير سنة ١٨٥٠ ، ص ٥٢٧ .
(٦٦) معية سنية عربى ، دفتر ٤٦ ، من المعية السنية رقم ١٠٤ في
٢٤ يولية سنة ١٨٥٠ ، ص ٩٩٦ ، الى محافظ الاسكندرية .
— وقد كان هناك الكثير من الحرفيين من كانوا في حالة تنقل مستمر ،
ومنهم الكيالون ، فقد كان يتم نقلهم من القاهرة الى السويس لكيل الشعر
المرتب لشون جده وغيرها ، راجع ، معية سنية عربى ، دفتر ١٦٧٣ ، امر من
المعية رقم ٣٢٧ في ١٧ يونية سنة ١٨٦٢ ، ص ١٢٦ ، الى ناظر المالية .

للقيام بمهام الدولة من مكان لآخر ، ويتمثل ذلك في طلب المعية السنية من مدير الغربية سرعة ارسال عشرة البنائين المعلمين المخصصين على مديريته ، لبناء القناطر المصادفة للسكة الحديد (٦٧) وكذلك ارسال المعية السنية الى مديرية البحيرة بطلب طالبتها فيه بسرعة ارسال عشرة الأنفار البنائين المطلوبين لعملية السكة الحديد (٦٨) .

ويتضح من ذلك مدى حاجة الدولة للعمالة ، وان تغير تصنيف حاجتها لتلك العمالة من فترة الى أخرى ، ففي فترة محمد على كانت تجمع العمالة من النجارين والنشارين بكثرة ، لحاجتها اليهم في بناء الاسطول واصلاح البنادق ... الخ ، أما في الفترة التي بين ايدينا فنجد انها تجمع عمالة بناء ، لدخولها في مسألة الكبارى والسكك الحديدية ... الخ .



(٦٧) معية سنية عربى ، دفتر ٨٢ ، أمر المعية السنية رقم ١١١ في ٣٠ يونية سنة ١٨٥١ ، ص ٧٢٤ ، الى مدير الغربية .

(٦٨) وكذلك خطاب آخر بنفس النص والتاريخ الى مديرية الغربية ، راجع : معية سنية عربى ، دفتر ٨٢ ، من المعية السنية رقم ١٧٣ في ١٠ يولية سنة ١٨٥٢ ، ص ٧٦٣ ، الى مديرية الغربية ، وايضا صدر في عام ١٨٥٨ أمر كريم الى محافظة مصر ، بلزوم ارسال بناء ونجار بما يلزم لهما من الآلات والأدوات الى مديرية قنا إبناء خمس أو ست طواحين هواء فيها : راجع : معية سنية ، دفتر ١٨٨٦ أوامر ، أمر كريم رقم ٣ في ٢٠ يولية سنة ١٨٥٨ ، ص ١٢ ، الى محافظة مصر .

هروب الحرفيين :

وربما أدى ذلك الجمع كما أدى في عهد محمد على إلى ظاهرة هروب الحرفيين ، مما جعلها ظاهرة مستمرة باستمرار سياسة جمع الحرفيين ، ومما يدل كذلك على مطاردتهم وعدم تركهم وحالهم بعد هروبهم بل وإعادة المطالبة بسرعة ضبط ٢١ نفرا الذين كانوا بجباسة الميرى ، وأصبحوا يعملون بجباسات الأهالى ، وإرسالهم مع مخصص الى مفتش الأبنية ليوجههم الى الجباسة المذكورة (٦٩) .

ويلاحظ أن ذلك الهروب يعد تطورا جديدا في ذلك العهد ، ففي عهد محمد على لم يكن الحرفى يستطيع بعد هروبه أن يعمل بحرفته لحسابه أو لحساب آخرين ، ربما خوفا من بطش الرجل أو لوجود نظام الاحتكار الصناعى ، ولذا كان يهرب بهدف الهرب فقط وليس لمزاولة عمله فى مكان آخر عند الأهالى كما كان الحال فى فترتنا تلك ، وربما يرجع ذلك الى احساس الحرفيين بضعف القبضة الحاكمة بعد محمد على ، أو لوجود منافذ أخرى للعمل بعيدا عن الميرى بعد تدهور نظام الاحتكار واضمحلاله وظهور نظام الحرية الاقتصادية .

وتبع ذلك أمر الضبطية بجمع الأنفار الجباسة الذين فى جباسات البرانى ، وإرسالهم الى جباسة الميرى لسرعة توريد ما فيه الكفاية من الجبس لعمارات ولى النعم لسرعة انهاءها (٧٠) مما يبين

(٦٩) معية سنية عربى ، دفتر ٤١ ، افادة من المعية السنية ، رقم ١٦٠ فى ١٥ مارس سنة ١٨٥٠ ، ص ٣٧٤ ، الى مجلس الاحكام .
(٧٠) معية سنية عربى ، دفتر ٤٢ ، أمر من سعادة الكتخدا باشا ، رقم ١٧٨ فى ٢٨ مارس سنة ١٨٥٠ ، ص ٤٢٤ ، الى مجلس الاحكام المصرى .

أنهم في حالة الضرورة فقط كانوا يفعلون مثلما كان يحدث في عهد محمد على ويدل على ذلك أنه بعد فترة وجيزة صدر أمر بتعيين البكباشي محمد أفندي لفرز الأنفار الموجودة بالجاسسة لارجاع غير اللازم منهم الى بلده (٧١) .

كما كان البناءون المطلوبون للقناطر وغيرها من القناطر يهربون ، ولذا طلب أخذ الضمانات الكافية عليهم ، وعلى الحرفيين الآخرين المستخدمين في الميرى ، حتى يكون ذلك بمثابة وقاية من تسحبهم وهروبهم (٧٢) .

وربما يرجع ذلك الهروب الى أن أجورهم كانت ضعيفة وأعمالهم شاقة ، مما جعل عملية الهروب في تلك الفترة ولنفس أسبابها السابقة في الفترة الأولى امتدادا لها ، مما أثر بشكل عكسي على عدم اقبال الناس على الحرف وعلى تعلمها ، وأن كان ذلك بشكل أقل من الفترة الأولى .

(٧١) معية سنية عربى ، دفتر ٤٢ ، أمر من سعادة الكتبخدا باشا ، رقم ٦٩ في ٣ ابريل سنة ١٨٥٠ ، ص ٤٥٠ ، الى ديوان الجهادية .

(٧٢) معية سنية عربى ، دفتر ٦٣ ، افادة من المعية السنية ، رقم ٦١٠ في ١٠ يولية سنة ١٨٥١ ، ص ٩٥١ ، الى ديوان المدارس .

وراجع أيضا : معية سنية عربى ، دفتر ٦٤ ، افادة من المعية السنية ، رقم ٦٥١ في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٥٧ ، ص ١٠١٩ ، الى ديوان المدارس .

كما هرب الكثير من النحائين وغيرهم ، حيث هرب ١٤ نحائنا من المحروسة الى الاسكندرية ، وكان من هؤلاء النحائين من هرب الى الجبل ، وأغلق محلاته ، وراجع : معية سنية عربى ، دفتر رقم ٦٠ ج ٣ ، افادة من المعية السنية رقم ١٨٥ في ١٠ مارس سنة ١٨٥١ ، ص ٥٣٩ ، الى محافظ الاسكندرية ، وأيضا : المعية السنية عربى ، دفتر ٥٩ ، افادة من المعية السنية رقم ٢٢٣ في ١٧ ابريل سنة ١٨٥١ ، ص ٢٤٤ ، الى القناطر الخيرية .

ويشهد على ذلك هروب بعض كبار الحرفيين المعينين في الحكومة ، ومن ذلك طلب الحكومة البحث عن عباس الجندى مقدم الكياليين بقلعة نخل الهارب ، والمطالبة بإيجاده بأى شكل (٧٣) .



الضرائب :

استمر العمل بسياسة تخفيف الضرائب التي اتبعها محمد علي ممثدا في فترتنا تلك ، ففي سنة ١٨٥١ نص قرار المجلس الخصوصي على أن الصناع الذين من المحروسة لم يستقطع منهم شيء ، سواء اكانوا داخلين ضمن الويركو - الضريبة الشخصية - أم كانوا صغارا وكبروا ولم يدخلوا ، أما الصناع الذين كانوا بالمصالح ولم يدخلوه فكان يستقطع منهم (٧٤) .

ولم يكن الويركو يفرض على البلاد مرة واحدة ، بل كان يفرض على محافظة بعد الأخرى ففي سبتمبر من عام ١٨٥٥ صدر أمر الى محافظ رشيد يفرضه على أصحاب الحرف والصناعات ، على قدر طاقتهم وحسب اكتسابهم ، بمعرفة عمدتهم

(٧٣) معية سنبة عربى ، دفتر ٦٤ ، أمر من المعية السنية الى محافظ الاسكندرية ، رقم ٣٢٠ فى ١٦ أغسطس سنة ١٨٥١ ، ص ١٠٢٤ ، الى محافظ الاسكندرية .

(٧٤) كان الويركو يستقطع من الصناع بالمصالح ويضاف الى جانب الديوان ، معية سنبة عربى ، دفتر ٦٣ اقصاد من المعية السنية رقم ٥٠٦ فى ٢٧ مايو سنة ١٨٥١ ، ص ٨٠٢ ، الى ديوان المدارس .

ومشايعهم ، وتنظيم دفتر بذلك ، يكون مستوفيا حقوق مصلحة
الويركو ، وخاليا من كل زيادة على القدرة ، ومختوما من طرف
المشايع والعمد المذكورين ، وعرضه لطرف الجنب العالي
للنظر فيه (٧٥) .

ويتبين من ذلك مشاركة أو أخذ رأى عمد الطوائف
ومشايعهم في الضرائب قبل فرضها ، ويؤكد ذلك موافقة الجنب
العالي على ما سبق ، وقد بلغ قدره ١٩ مليما و ٦٣٥ قرشا عن
محافظة رشيد وحدها لويركو عام ١٨٥٥ (٧٦) .

ولم يكن يفرض على الحرفيين الويركو فقط بل كانت تفرض
ضرائب أخرى على أدوات انتاجهم ، حتى وان كانت حيوانات ،
فقد صدر أمر الى ناظر الداخلية بالموافقة على أخذ عوائد عن
الخيول والبغال والحمير والجمال بالاسكندرية كما هو الحال
بالمحروسة (٧٧) ويقصد بالجملة الأخيرة أن تكون ضرائب
الاسكندرية كضرائب القاهرة ، وقد يخفف من ذلك الوضع أنه
في بعض الأحيان كان يصدر قرار بالضرائب يحمل بعض الجوانب
الانسانية ، كالأمر الذي صدر في عام ١٨٥٨ بربط الويركو على
أرباب الحرف بالمحمودية ، على حسب أحوالهم ، وعلى وجه
العدالة (٧٨) .

-
- (٧٥) معية سنية ، دفتر ١٨٨٣ أوامر ، أمر كريم رقم ٢ في ٢٦ سبتمبر
سنة ١٨٥٥ ، ص ٢٠ ، الى محافظ رشيد .
(٧٦) معية سنية ، دفتر ١٨٨٣ أوامر ، أمر كريم رقم ١٢ في ٤ يناير
سنة ١٨٥٦ ، ص ١٨٠ ، الى محافظ رشيد .
(٧٧) معية سنية ، دفتر ١٨٩١ ، أوامر ، أمر كريم رقم ١٢٢ في ٣٠ يولية
سنة ١٨٥٩ ، ص ١٦٤ ، الى ناظر الداخلية .
(٧٨) معية سنية ، دفتر ١٨٩١ أوامر ، أمر كريم رقم ٩ في ٢٤ نوفمبر
سنة ١٨٥٨ ، ص ١٩ ، الى مدير المحمودية .

ولمحاولة تنظيم تلك العملية صدر أمر بالموافقة على أن يجرى تحديد الويركو بالمحروسة وتعديله كل سنتين ، حيث يتم في أول السنة الأولى التحديد ، وفي أول السنة الثانية يجرى التعديل ، على مستوى كافة الأشخاص المقيدين بالطوائف (٧٩) حيث ربطت الضرائب على أرباب الصنائع والحرف ببندر السويس ، أسوة بما هو متبع بالمحروسة ، إذ لم يكن مرتبا عليهم ويركو من قبل (٨٠) .

واستمر الحال على ذلك المنوال حتى انه فرضت عوائد على الدواب والعربات على كل من في حوزته عربة ودواب (٨١) وكذلك تحصيل تعريفات عوائد الدبيح (٨٢) .

ومع ذلك فقد تميزت تلك الفترة كسابقتها بالاعفاءات الضرائبية للعاجزين عن دفعها ، ويبين ذلك الارادة العلية الصادرة بالغاء ضرائب الحرف على أرباب بعض الحرف كالقهوجية (٨٣) .

(٧٩) معية سنية ، دفتر رقم ١٨٥١ أوامر ، أمر كريم رقم ١١٥ في ٢٦ يولية سنة ١٩٥٩ ، ص ١٤٣ ، الى ناظر الداخلية .

(٨٠) معية سنية ، دفتر رقم ١٨٩١ أوامر ، أمر كريم رقم ٨٤ في ٢٧ يولية سنة ١٨٥٩ ، ص ١٥٤ ، الى ناظر الداخلية ،

(٨١) الوقائع المصرية ، عدد ٢ ، ١٩٠٧/١/٥ ، ص ٢٩ ، بلدية الاسكندرية ، قرار رئيس القومسيون البلدى (مصطفى العبادى) .

(٨٢) نفسه ، عدد ١٨ ، ١٩١٤/١٢/١١ ، ص ١٨ ، قرار لنظارة الداخلية في ١٩١٤/٢/٥ .

(٨٣) معية سنية تركى ، محفظة ٧ ، ملف ١٥٣ - ١٤٢/٣ ج ١ ، ص ٢٩٥ ، افادة من محمد شاکر محافظ الاسكندرية رقم ٣٩٢ في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٥٤ ، الى كاتب ديوان خديوى .

كما كان يعفى من الضريبة من كانت أدوات إنتاجه عاطلة ،
بل كانت ترد اليه اذا ثبت أنها اخذت منه وهى عاطلة ، مثلما
حدث فى حالة عطل معصرة عبد الله حسين (من المنيا) ، حيث
رد اليه ما تحصل منه من ضريبتها (٨٤) .

ومن الواضح أيضا فى تلك الفترة أن عملية اعفاء بعض
الحرفيين كانت لا تتم للطائفة على مستوى أقاليم مصر ، بل كانت
تتم لكل اقليم على حدة ، كالتجاوز عن الفرضة التى تحصل
من أصحاب الحرف الصغيرة كالحانوتية والحدادين ، والطبالين
والمداحين وغيرهم بالدقهلية رحمة بهم (٨٥) كذلك صدر أمر الى
مدير قنا واسنا بعدم ربط ويركو على أبواب الكارات بنواحي
حلفا ، رحمة بهم (٨٦) وأيضا صدور أمر بالغاء ضرائب انوال
القطن بمديرية أسنا (٨٧) وكذا عدم ربط الويركو على حرفتى
التوفكجية والقنداقجية ، لاضمحلال حال صناعتهم (٨٨) .

ثم صدر أمر فى عام ١٨٦٣ الى نظارة المالية ، مؤكدا أن
اتجاه افكار ولى النعم نحو حدوث الرفاهية ونمو المشغولات

-
- (٨٤) معية سنية ، دفتر ١٦١٧ أوامر ، افادة من سمادة الخازن
رقم ٩٦ فى ١ يولية سنة ١٨٥٦ ، ص ١٥١ ، الى مديرية المنيا وبني مزار .
(٨٥) معية سنية ، دفتر ١٨٨٨ أوامر ، أمر كريم رقم ٢٢ فى ١١ نولمبر
سنة ١٨٥٦ ، ص ٤٨ ، الى مديرية الدقهلية .
(٨٦) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ ، أوامر ، أمر كريم رقم ٩ فى ١٧ مارس
سنة ١٨٦٠ ، ص ١٨ ، الى مديرى قنا واسنا .
(٨٧) معية سنية ، دفتر ١٨٩٨ أوامر ، أمر كريم رقم ٣٥ فى ١٣ ديسمبر
سنة ١٨٦١ ، ص ١٥٣ ، الى محافظ مصر .
(٨٨) معية سنية ، دفتر ١٩٠٢ أوامر ، أمر كريم رقم ٩١ فى ٢٢ يولية
سنة ١٨٦٣ ، ص ٨٩ ، الى ديوان المالية .

والمصنوعات ، وسهولة الأخذ والعطاء ، ولذا أبطل عوائد تمغسة الأقمشة وكذلك النحاس والحصر والجلود ، الجارى أخذ عوايد عليها بالمحروسة ، وكافة البنادر والأقاليم ، « لما يترتب على ذلك من اتساع ادارة المشغولات وكثرة الأخذ والعطاء فيها » المؤدى الى تحسين حال أرباب تلك الصناعة (٨٩) .

فقد صدرت فى تلك الفترة كثير من قرارات الاعفاء الضريبى لطوائف الحرف ، لضيق الحال وضعف تكسبهم ورحمة بهم ، وأخيرا تشجيعا لهم ، حيث كان ذلك يعنى المساعدة لاستمرار بقاء تلك الحرف والتخفيف عنها بمنطق ذلك العصر ، فلم يكن قد وجد الدعم بعد ، وإنما كان السائد هو حرية الاقتصاد مع حماية الصناعة عن طريق الرسوم الجمركية .

ومع تلك الاعفاءات فانها واقعا لا تعنى تحرر الحرفيين من الضرائب التى كانت متعددة التسميات فى تلك الفترة ، مما يثبت من جهة أخرى ثقلها عليهم وانهم عجزوا عن دفعها ، فبالرغم من ذلك الأمر القاضى بعدم أخذ عوائد على المشغولات (٩٠) ، فقد ظلت الأنواع الأخرى للضرائب مفروضة على الحرف ، ويتضح ذلك من مكاتبات المالية الى ديوان المعاونة ، اذ تبين انه ما يزال اخذ عوائد تمغة على مشغولات الخوص برشيد ، وان الخواصة بها متضررون من ذلك اعتمادا على رفع عوائد التمغة (٩١) .

(٨٩) معية سنبة ، دفتر ١٩٠٢ أوامر عربى ، أمر كريم رقم ١١٩ فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٦٣ ، الى نظارة المالية .
(٩٠) معية سنبة ، دفتر ١٩١١ أوامر ، أمر كريم رقم ١١٠ فى ٢٨ مارس سنة ١٨٦٥ ، ص ١٤٦ ، الى المالية .
(٩١) معية سنبة ، دفتر ١٩١١ أوامر ، أمر كريم رقم ١٢٥ فى ٢٨ مارس سنة ١٨٦٥ ، ص ١٤٢ .

وعندما علم ولى النعم بذلك من ديوان المعاونة ، أصدر ارادته التى جاء بها « أنه من حيث صدور أمرنا بالتجاوز عن عوايد التمغة بكافة الجهات ، وتمغة الخوص ما خرجت عن كونها مماثلة لما سبق التجاوز عنه ولذلك سمحت مكارمنا بمعافاة هذه الجهة أيضا من تلك العوائد وصرف النظر عن تحصيلها بالكلية » (٩٢) مما يبين دور البيروقراطية المعرقل لمصالح الجماهير ، ويوضح أنها كانت تحتاج فى كل خطوة تخطوها الى توجيهات ولى النعم و ارادته .

واستمرت الدولة فى سياستها الضرائبية تلك ازاء الحرفيين ، حتى أعدت فى عام ١٨٩٠ مشروعا بفرض ضريبة الباتنتا على المهن والصناعات ، وأقرت بالفعل الدول المنوط بها ذلك المشروع ، وصدر به امر عال فى مارس عام ١٨٩١ ، ولكن عاد الأجانب واعتراضوا عليه بشدة ، مما أدى الى الغائه فى عام ١٨٩٢ ، وقبل أن يتم عام على مولده (٩٢) مما يوضح دور الأجانب وخاصة انجلترا ، وسيطرتهم على مقادير الأمور بمصر ، حتى الحرب العالمية الأولى وما تلاها بشكل جعلهم والضرائب عبئا على حرف مصر وحرفييها ، وجعلهم يتوارون قبيل تلك الحرب التى ذابوا فيها .

فقد رأينا بعض الحرفيين يتجهون الى الصناعة الحديثة ، سواء اكان ذلك بدافع من انفسهم أم من الدولة ، وقد عمل بعض

(٩٢) نفسه ، حيث أصدره الى المالية لتعمل بذلك .

(٩٣) محمد زكى عبد المتعال ، الضرائب التى كانت مفروضة قبل الغاء الامتيازات ، شركة شل لمصر ليمتد ، مجموعة المحاضرات العامة التى القيت خلال عام ١٩٥٧ ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ١٢٨ .

من هؤلاء بعد تعلمهم الحرف الحديثة في المشاريع الأوربية ، مما يوضح كيفية تحول بعض الحرفيين المصريين الى عمال اجراء عند أرباب الصناعة الجدد ، الذين حملوا معهم حلم تصفية المشاريع الصغيرة بهدف استيعاب عمالها وفتح السوق كاملة أمامهم ، مما يؤكد ان حكومات ما بعد محمد على ، قد اتجهت نحو التخلي على العمل الانتاج ، نتيجة لضرب سياسة الاحتكار ، وسيادة مناخ الاقتصاد الحر بالتالى .

اما عن تنظيمات الدولة تجاه حرفيها فبالاضافة على سيرها على اسلوب محمد على قبل الحرفيين العاملين عنده ، كانت تحول المشروع والحرفيين الى ما يربحها ، اما من حيث تنظيماتهم المالية فى تلك الفترة فقد وضح فيها نواح انسانية واجتماعية جديدة ، كصرف أجور عن فترة وجود الحرفى بالمستشفى او تعيين ابن محل والده ... الخ .

كما كان من تلك النظم الجديدة عزل بعض الحرفيين لشيوخهم لعدم رضائهم عنهم وهو تطور جديد لم يكن من قبل ، مما جعل من تلك الفترة ، فترة متميزة عن سابقتها بسيطرة الدولة على الطوائف بلوائح وقرارات ، وليس كما كان الحال فى الفترة السابقة ، بشكل جعل للطوائف فى تلك الفترة شكلا ومضمونا آخرين غير ما عرفت به .

الفصل الثامن

**البناء الطائفي في فترة ما بعد محمد علي
وحتى الحرب العالمية الأولى**

شروط اختيار المشايخ :

يبدو أن معيار اختيار شيخ الطائفة هنا لم يختلف كثيرا عن الفترة الأولى ، ويوضح ذلك أنه عندما توفي شيخ طائفة الصيارف المالية ، رسا الحال بها على تعيين السيد بدوى غانم صراف الرزنامة ، برضاء عمد الطائفة وشهادتهم فيه بأنه حميد السوابق وذو لياقة لذلك ، وكونهم ضمنوه ضمان حضور وغروم ، وتعهد بمهام هذه الوظيفة مع وظيفة صرافية الرزنامة ، والتمس أن يترتب له ماهية كافية لمعاشه (١) وكانت الماهية للسيد بدوى خمسمائة قرش ، وبالنسبة لما تعهد بأداء الوظيفتين معا ، استصوبت المالية أن يترتب له ماهية شهرية ألف قرش ، ووافق على ذلك ولى النعم (٢) .

ويتبين من تلك الشروط ، الخطوات التى أصبح يمر بها الحرفى ليكون شيخا بالحكومة على حين كان فى الفترة السابقة يعين بترشيح من شيخ الحرفة العام مباشرة ، مما يوضح أن عمد

(١) معية سنية ، دفتر ١٩١١ أوامر ، أمر كريم رقم ١١٦ فى ٢٨ مارس سنة ١٨٦٥ ، ص ١٣٩ ، الى المالية .

(٢) نفسه .

الطوائف قد أصبح لهم دور جديد لم يكن لهم في السابق ، أضاف الى مركزهم قوة على حساب مشايخ الطوائف .

ومما يوضح ضعف هيبة مشايخ الطوائف سلسلة المواقف التالية : ففي ديسمبر ١٨٧٣ صدر أمر الى محافظة مصر بتعيين أحمد راجح بوظيفة شيخ طائفة المعلمين البنائين بالمحروسة ، بدلا عن والده المتوفى (٣) مما يعنى مراعاة تقاليد الحرف وعاداتها .

الا انه بوفاة ذلك الرجل في عام ١٨٧٦ حدثت خلخلة بين قيادات الطائفة على من يخلفه وارتفع صداها الى المعية ، من خلال عرضحالين رفعا من معلمين بنائين أورد أولهما التضرر من عدم تعيين من يرغبونه ، وهو المدعو منصور الشرقاوى رئيسا على الطائفة بعد وفاة رئيسها أحمد راجح ، والتمس اما تعيين منصور المذكور ، أو تعيين خليل ابن المتوفى أو خلفه ، ما عدا محمد على الذى كان وكيلا للطائفة ، أما العرضحال الثانى فمن حسن السبكى أحمد معلمى البنائين ، ويلتمس فيه الحاقه بالرئاسة (٤) .

ولما كان ابن المتوفى يبلغ عمره خمسا وعشرين سنة ، ومقدم العرض الأول يرغب تعيينه رئيسا على الطائفة ، استفسرت المعية من محافظة مصر عن : هل باقى الطائفة راضون به ، وهل فيه أهلية لذلك أم لا ، ولذا أوجبت استحضارهم وأخذ أقوالهم في

(٣) معية سنية ، دفتر ١٩٥١ أوامر ، أمر كريم رقم ١٢ فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٧٣ ، ص ٤ ، الى محافظة مصر .

(٤) معية سنية عربى ، دفتر رقم ٧ ، افادة من المعية السنية رقم ٢٩ فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٦ ، ص ١٦٢ ، الى محافظة مصر .

ذلك الموضوع (٥) ثم طلبت بعد ذلك من المحافظة افادتها بما يتضح
ليجري اللازم (٦) .

وأعقب ذلك تقديم جملة من معلمى الطائفة لعرضحال آخر ،
رغبوا فيه تعيين ابن المتوفى لرئاسة الطائفة ، لأجل فتح بيت المتوفى
وعمارة ، على أن يتمين معه شخص يدعى أحمد عبد الخالق من
عمد الطائفة الذى هو وصى على عائلة المتوفى لحين تدرس ابن
المتوفى على أصول وقوانين الطائفة (٧) .

ومن تلك الافادة تتضح عدة حقائق : اولها أن رجال الطائفة
أو معلميها وهم كبارها ، أصبحوا يلجئون الى الدولة لحل مثل
تلك المسائل ، التى كانوا يحلون لها سابقا وفقا لتقاليدهم ، وربما
يرجع ذلك الى تسليمهم بدور الدولة المتجه لتنظيمهم ، وأنها
الجهة التى لها حسم الأمر فى النهاية ، ولذا لجأوا اليها بالتقرب
بالعرضحالات ... الخ .

والحقيقة الثانية أن عدم ترشيحهم لوكيل الطائفة يوضح
عدم رضائهم عنه ، كما يوضح عدم استطاعتهم رفعه من تلك
الوكالة ، أما الحقيقة الثالثة فتوضح أنه مازالت هناك بعض
التقاليد موجودة ، وأهمها المطالبة بتعيين ابن الرئيس رئيسا ،
لأسباب انسانية مع تعيين أحد عمد الطائفة معاونا وموجهها له
لحين تدرسه فى العمل وارتقائه الطائفة ، وكذلك تعيين نفس الرجل

(٥) نفسه .

(٦) نفسه .

(٧) نفسه ، مما يوضح أن عمدة الطائفة كان أشبه بنائب أو وكيل
شيخها .

وصيا على الأسرة ، مما يوضح أن الدور الاجتماعي للطوائف كان ما يزال موجودا وبشدة ، متمثلا في ذلك الموقف مع وجود التدخل الحكومي ، الذي وضح في الحرف عامة وبعضها خاصة .

ومن الحرف الخاصة التي عنت بها الدولة وتدخلت فيها تدخلا مباشرا حرفة اصلاح البنادق ، وطائفة القباينة ، وطائفة الكيالين ، وطائفة الحمامية ... الخ ، وهي تدخلات لاشك أنها قد أثرت على بناء تلك الطوائف وهياكلها ، بما أدخلته عليها من تغيير لتتوافق مع أوامرها وقراراتها .

فبالنسبة لحرفة اصلاح البنادق : لا ندرى ما سر اهتمام الحكومة بتلك الحرفة في خمسينات القرن التاسع عشر ، ثم تراجعها عن ذلك في ستينات وذلك القرن أيضا ، بالرغم من وجاهة تعليل ذلك التراجع من طرف الحكومة .

فقد سنت لها لائحة قررت فيها بأن دكان صانع الكرنافات (القطع الخشبية بالبندقية) يكون في المدن (٨) ولذا قام بعض المديرين والمحافظين بتنفيذ ذلك ، ومنهم مصطفى عزمى مدير أسيوط وجرجا ، وذلك بأخذ الآلات الصناعية من هؤلاء الحرفيين لاقامتهم بالمدين ، ومنهم الحاج آدم الاشقودره لى صانع الكرنافات المقيم بملوى تنفيذا للائحة ، التى يتحتم طبقا لها ان يكون دكان صانع الكرنافات فى أسيوط وفى جرجا (٩) .

(٨) معية سنبة تركى ، محفظة ٦ ، ملف ١٨٣ - ١٢٠/٣ ج ١ ، خطاب من مصطفى عزمى مدير أسيوط وجرجا رقم ١٢٩ فى ٦ مايو سنة ١٨٥٦ ، ص ٢٨ ، الى كاتب الديوان الخديوى رقم ١٢٩ .

(٩) نفسه

كما عرض خورشيد محافظ رشيد في رسالة له الى المعية ،
أنه تلقى الارادة السنية المؤرخة في ١٣ يوليو من عام ١٨٥٦ ،
وتحمل رقم ١١٥٠ وتقضى باحصاء عدد صناع البنادق الموجودين
بالاسكندرية ، ومساعدتهم بالمال واجابة مطالبهم تشجيعا لهم في
ترقية هذه الصناعة وانتشارها بين الأهالي ، كما هو المرغوب
لدى الجنب العالي (١٠) وموضحا أنه امثالا للأمر قد استدعى
شيخهم وافهمه فحوى الارادة ، فوعد الشيخ بأنه سيعمل على
ترقيتها وبعرض مطالبهم ، كما بين الشيخ أن عدد من يشتغلون
بهذه الصناعة عشرون صانعا في خمسة عشر حانوتا (١١) .

وبذلك يتضح أن الحكومة في بعض الأحيان كانت تلجأ
لمشايخ الطوائف في محاولة منها لترقية بعض الصناعات الهامة ،
وانها كانت تمد يد المساعدة للحرفيين في الحرف التي تريد ترقيتها
أو التي تهتمها كي تنتشر بين الأهالي ، وقد أكد ذلك أمر كريم
عام الى ضبطية مصر والاسكندرية حيث أوضح أن الهدف من
ذلك هو الإبقاء على الحرفيين في تلك الحرفة ، كي لا تختفى تلك
الصفة (١٢) .

(١٠) معية سنية تركي ، محفظة ١٤ ، ملف ١٧٣ - ١٧٢/١ ج ٢ ، من
خورشيد محافظ رشيد رقم ٤١٢ ، في ١٢ أغسطس سنة ١٨٥٦ ، ص ١٤٠ ،
الى المعية ، وقد وصلت تلك الارادة كل الاقاليم ، وقد أوضح معظم المديرين
أن ليس لديهم من يصنع البنادق ، بل هناك من يصلحها فقط ، راجع منهم :
معية سنية تركي ، محفظة ١٤ ، ملف ١٧٣ - ١٧٢/١ ج ٢ من مدير الدقهلية
رقم ٣٤٧ في ١٢ يولية سنة ١٨٥٦ ، ص ١٥ ، الى المعية .

(١١) نفسه .

(١٢) معية سنية ، دفتر ١٨٨٦ أوامر ، أمر قم ١٠٢ و ١٠٣ في
١٨ يولية سنة ١٨٥٧ ، ص ٧٧ .

وقد أدى ذلك الى انتشارها بالقرى بالاضافة الى المدن ،
مما حدا بصدور امر كريم آخر بعد حوالى عشر سنوات ، فى
يناير من عام ١٨٦٦ الى ناظر الداخلية ، امره فيه بانه ما دامت
الأسلحة قد أخذت من الأهالى ، فليس ثمة حاجة لابقاء
(القونداقجية) مصلحى البنادق ، اذ ان فى ابقائهم خطر رجوع
الأسلحة الى الأيدى ، ولذا يمنع بتاتا بقاءهم فى القرى ، ومع ذلك
لا بأس من وجود عدد معين منهم فى مراكز المديریات والبنادر
الشهيرة (١٣) تم طلب منه أن يعرض عليه مقدار عدد اصحاب
هذه الحرفة لاجراء اللازم (١٤) .

ومن الحرف الأخرى التى تدخلت فيها الدولة حرفة
القبانة ، وينوضح ذلك فحص مأمور ضبطية مصر للشكوى المقدمة
ضد شيخ القبانيين من ثلاثة عشر قبانيا ، اوضحوا فيها أن
انتخاب طائفة القبانيين وربطها بكفالة لاستخدامهم بالخدمات
الميرية ، كانت تجرى بمعرفة شيخ تلك الطائفة ، وأن هذا الشيخ
لا يعول عليه كثيرا لعدم مقدرته ، ولذا طالبوا بانتخاب أربعة
عمد من القبانيين يكونون متفقين ومتحدين مع الشيخ ، ولكنه
راى أن يعين لكل ثمن من اثمان القاهرة قبانيين بشياخة احد
الشيوخ ، بحيث يكون لكل ثمن قبانيون وشيخ ليستخدموا عند
اللزوم بالمناوبة (١٥) .

(١٣) معية سنية تركى ، دفتر ٥٥٧ اوامر ، امر رقم ٤٨ فى ٣ يناير
سنة ١٨٦٦ ، ص ١٩ .

(١٤) نفسه .

(١٥) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ ، افادة من المعية السنية رقم ٢ ،
عرض فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٦٣ ، ص ١٧١ ، الى محافظ مصر .

مما يبين سعى أفراد الطائفة للدولة لحل مشاكلهم مع شيخها ، عندما يتعذر عليهم حلها معه ، وربما كان ذلك سببا من أسباب تدخل الدولة في شئونها . فلضبط أجر الوزن والضريبة صدر أمر عال في ١٨ سبتمبر بالتصريح للقبانيين بوزن جميع الأصناف من قطن وخلافه ، ودرج ذلك بدفاترهم ، على أن يكون نصف اجرة الوزن للميرى والنصف الآخر لهم (١٦) مما يوضح سيطرة الدولة على شئون الطائفة ماليا .

وتبع ذلك اصدار أمر عال الى الداخلية بالموافقة على قرار المجلس الخصوصي رقم ١١٤ في ٢١٦ سبتمبر من عام ١٨٧١ ، والقاضى بانهاء وظائف القبانة بالمحروسة وبولاق ومصر القديمة (١٧) وبذلك لم يعد هناك قبانة بوظائف الدولة في المحروسة .

وبصفة عامة فقد أصبح الحرفيون في تلك الفترة التي بين ايدينا تابعين لنظارة الداخلية من جهة النظام ، ولنظارة المالية من جهة الضرائب وخلافه ، وان كانت للمجلس الخصوصي الهيمنة عليها ، لاعطاء قراراتها حق الصلاحية ، ويتضح ذلك من افادة الداخلية والمالية الى المجلس الخصوصي ، حول موافقتها على تقرير وعرضحال قطب دويدار وكيل القبانية بالاسكندرية ، بخصوص ترتيب توليه الطائفة ، ورفع الأمر له لاتخاذ اللازم (١٨) .

(١٦) معية سنية عربى ، دفتر ٣٢ ج ١ أمر عال رقم ١ ، مسلسل الوثيقة رقم ٤٩ في ١٨ سنة ١٨٦٦ ، ص ٣٤ ، الى مفتش الاقاليم .

(١٧) معية سنية عربى ، دفتر ٣٢ ج ١ ، أمر عال رقم ١٧٨ مسلسل الوثيقة ١٦٨ في ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧١ ، ص ١٧٢ .

(١٨) مجلس خصوصى تركى ، دفتر ١٩٥٤ ، افادة من الداخلية رقم ٧٨ عرضحالات في ٢٧ أغسطس سنة ١٨٧٢ ، ص ١١ ، الى المجلس الخصوصي .

ومما يوضح دور الدولة في ميوعة النظام الطائفي تدخلها المستمر والمباشر ، حيث جعلت من ذلك الجسد المحدد الملامح جسدا مترهلا ، وذلك بتقليته بعناصر غير حرفية في أساسها أي لم تمر بخط الحرف كصبي فعريف . . . الخ ، ويشهد على ذلك فرضها على من يريد الاشتغال بمهنة قباني ، أن يقدم شهادة - وفي ذلك مجال للمجاملة وشراء الدم - بامضاء جمهور قبانية الجهة الموجود بها ، تشهد له : بعفته وبمعرفته وأهليته ، واستعداده لتلك الصناعة ، لكي تعطيه رخصة (١٩) بموجبها يمكنه أن يزاوول تلك المهنة ، وفي مقابل ذلك يدفع للحكومة رسما سنويا من مائتين وخمسين قرشا الى ألف قرش ، حسب موقع الجهة وإيرادها ، ومن يشتغل بدون رخصة يعاقب قانونا (٢٠) .

وبذلك يتضح مدى التدخل الحكومي. باخضاع الطوائف لها ، فبعد أن كان شيخ الطائفة هو الذي يمنح حق العضوية في الطائفة سلبت منه تلك الصفة ، واعطيت تلك التزكية الى جمهور الحرفة ، مما سلب الهيكل الطائفي برئاسة الشيخ ، أهم خصائصه وحقوقه في تحديد حجم العمالة ، بل جعل منها هيكلا حرفيا ضحلا غير منتم الى عادات وتقاليد واحدة كما كان الحال في السابق ، فبعد أن كانت الحرفة تجتمع وتنفض بقرار شيخها ، أصبح ذلك كما تريد الحكومة التي حلت في أحوال كثيرة محله .

(١٩) مجلس خصوصي ، دفتر ٧٣ ، قرار المجلس الخصوصي رقم ٢٧ في ٥ نوفمبر سنة ١٨٧٣ ، ص ٢٥ ، الى المعية ، وكانت تلك الرخصة تخرج من المحافظة أو المديرية التابع لها ، القباني ، راجع : معية سنية عربي ، دفتر ٣٣ ، مسلسل الوثيقة ٤٥ ، ص ٣٨ .

(٢٠) نفسه .

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، بل ان نفس القرار كلف وزارة المالية بوضع لائحة تضمن سير هذه الطائفة على احسن وجه ، وكذلك كلفها بضبط ايراداتها (٢١) وبذلك وضعت تلك الطائفة ، كغالبية الطوائف الأخرى ، وان تفاوتت الفترات الزمنية تحت سلطة الدولة المباشرة ، وبذا تاهت قيادات الطوائف وانزوت الى الظل ، وضاعت تبعاً لذلك خطورة الكيان الطائفي .

وربما يساعد على اظهار البناء الطائفي وكشف مقوماته في تلك الفترة تناول هيكل آخر من هياكل تلك الحرف وهي طائفة الكياليين ، التي امتدت اليها هي الأخرى يد الدولة ، وربما كان ذلك بدافع التجديد والتحديث . وان أتى بنتائج عكسية على ذلك البناء .

ففي مايو من عام ١٨٧٤ صدر قرار المجلس الخصوصي بعمل رخص للكياليين والشياليين الموجودين بالدائرة البلدية بمصر ، وقد جعلت رسوم رخص الكياليين وفقاً لذلك القرار على ثلاث درجات : الأولى . ٥ قرشا والثانية ١٠٠ قرش والثالثة ١٥٠ قرشا (٢٢) على حين جعلت رسوم رخص الشياليين على درجتين ، أولاهما تعطى بموجب القرار والثانية ٥ قرشا (٢٣) .

كما طلبت المديريات معرفة عدد كياليها ، ومن ذلك مطالبة مديرية الشرقية ديوان المالية ، بارسال كشف ببيان عدد كيالي

(٢١) نفسه .

(٢٢) مجلس خصوصي ، دفتر ٣٤ ، قرار من المجلس الخصوصي رقم ١٤ في ٢٣ مايو سنة ١٨٧٤ ، ص ٢٨ ، الى مأمورية الدائرة البلدية بمصر .

(٢٣) نفسه .

الغلال الموجودين بها ، ومقدار الويركو المقيّد على كل منهم في السنة (٢٤) لاعطاء رخص تامة لهم كالقباينة (٢٥) بناء على طلب مدير المديرية (٢٦) .

مما يوضح أن المديرية والمحافظات ، هي التي كانت تطلب ذلك بوصفه جزءا من تنظيم الحرف والسيطرة عليها ، بدلا من بقائها تحت سيطرة الشيخ - وهو ما كان يعد ضد سيطرة المحليات أو الدولة عليها - خاصة وقد امتدت الطرق وانتشرت المواصلات ، ولم يعد هناك ما يمنع من تلك السيطرة ، واخضاع تلك الحرف لسلطان الدولة ومراقبتها بالكامل ، وبالفعل ووفق على اعطاء رخص للكيالين الموجودين بمديرية الشرقية بعد اخذ الشهادات والضمانات اللازمة عليهم ، كالذي عمل مع طائفة القباينة (٢٧) .

وبتوالى اعطاء تلك الرخص ، وعمل اللوائح الحرفية ، وضعت لها نظم جديدة مسجلة ، عكس التقاليد والأعراف الموروثة وغير المسجلة ، التي كانت تضعف أمام شيخ الطائفة أما في الفترة التي بين أيدينا والتي تميزت بتلك الرخص واللوائح ، فيمكن على أساسها محاسبة أي حرفي أمام الحكومة حتى ولو كان شيخ الحرفة ، الذي كان في الماضي مصدر تشريع وافتاء الحرفة ، وبدا دخلوا نسيج المجتمع بعد أن كانوا جزرا منعزلة لها من تلك التقاليد والعادات ما كان يتعارض مع النظم الحديثة .

(٢٤) مجلس خصوصي ، دفتر ٣١ ، من المجلس الخصوصي رقم ٣٨٧ في ١٤ يولية سنة ١٨٧٤ ، ص ١٠٨ ، الى ديوان المالية .
(٢٥) مجلس خصوصي ، دفتر ٣١ ، من المجلس الخصوصي رقم ٤٥١ في ١١ يولية سنة ١٨٧٤ ، ص ١٦٤ ، الى ديوان المالية .

(٢٦) نفسه .

(٢٧) نفسه .

ويؤكد ذلك طلب المعية السنية من الضبطية التأكيد على شيخ طائفة الحمامجية ، بأن يجرى معاملة أفراد طائفته ، بموجب اللائحة - المنصوصة اليهم - لعدم وقوع أى تظلم من رجال الطائفة (٢٨) .

ومما يدل على أن تدخلهم فى البناء الطائفى أو الهيكل العام للحرف كان لاحداث التغييرات المشار اليها ، عدم تدخلهم فى العملية الانتاجية للحرفيين ، ويشهد على ذلك الحادث التالى ، والناجم عن شدة الحرارة بالحمامات ، بشكل أدى الى وفاة الكثيرين أثناء وجودهم فيها (٢٩) مما دعا الى عمل ترتيب خاص بمعرفة حكيمباش الضبطية لازالة هذه الحرارة بالتدريج ، ووضع ميزان للحرارة فى كل حمام ، وأعلن بذلك أصحاب الحمامات ، الذين نفذوه بالفعل (٣٠) .

ثم تظلم الحمامية من ذلك الحل وتلك الأصول الجديدة التى طرأت عليهم ، فى عريضة رفعوها الى المعية السنية ، موضحين فيها أن حرارة الحمامات على ما هى عليه من قديم الزمن ، ومبينين

(٢٨) معية سنية عربى ، دفتر ٥٣٣ ، افادة من المعية السنية رقم ٢٢ فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٦٣ ، ص ٢٣٦ ، الى ضبطية مصر .

(٢٩) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ ، افادة من المعية السنية رقم ٢٢ فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٦٣ ، ص ٢٣٦ ، ضبطية مصر .

(٣٠) نفسه ، وقد كان مجلس الصحة منذ ثمانينات القرن التاسع عشر ، لا يمكن احدا من فتح دكان مزين الا بعد امتحانه بحضور شيخ الطائفة أو ان نجح وخص له باذن من المجلس ، يوضح فيه الصنعة المصرح بها من انواع الجراحة الصغيرة ، مقابل أن يدفع رسما قدره عشرة قروش صاغ ، راجع : على مبارك المصدر السابق ، ص ٣٤٩ .

أن في تنزيلها توقيفا لحركتهم وكسادا لعملهم (٣١) ولذا أمرت المعية السنية ضبطية مصر بوجوب صرف النظر عن هذه الأصول الجديدة ، وترك تلك الحمامات على أصولها القديمة ، والقاعدة المألوفة في البلدة (٣٢) مما يوضح عدم تدخلهم في الانتاج ، حتى في مثل تلك الأمور الخطيرة والشديدة الحساسية والمرتبطة بصحة المواطنين ، بل وبموتهم .

وبصفة عامة فقد كانت القاعدة العريضة من سكان المدينة المصرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، تتكون من الحرفيين وصغار التجار ، فكان أكثر أهل قنا من أرباب الحرف ، ولكل طائفة بالطبع شيخ كما هو الحال في القاهرة ، التي بلغ عدد حرفييها الموجودين بالطوائف ٦٣٤٨٧ شخصا من مجموع سكانها البالغ ٣٧٤٨٣٨ شخصا ، فمنهم ١٩٨ طائفة ، على حين بلغ عدد الحرفيين بالاسكندرية في تلك الفترة خمس عدد سكانها ، حيث بلغ عددهم ٥١.٥٨ شخصا ، وقد سكنوا القرى الأربع المجاورة للاسكندرية أما في مدن أسيوط ودشنا وأخميم ، فان غالبية حرفييهم كانوا من الأقباط (٣٣) .

وفي ٣ مايو سنة ١٨٨٢ بلغ عدد طوائف المحروسة مائة وثمانى وتسعين طائفة أصحاب حرف وصنائع متنوعة وبلغ عدد الشغالة بتلك الحرف والصنائع ثلاثة وستين ألفا وأربعمائة وثمانين شخصا (٣٤) إلا انه على أي حال يسجل تراجعاً في عدد الحرفيين ، بدلا من أن يظل عددهم كما هو أو يزداد .

(٣١) نفسه .

(٣٢) نفسه .

(٣٣) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٤٦ - ص ٤٧ .

(٣٤) على مبارك ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ - ص ٢٤٨ .

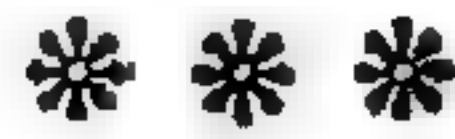
ورغم انخفاض عدد الحرفيين هذا فقد ظل عدد الطوائف كما هو ، بمعنى أنه لم تتوافر طوائف أو حتى طائفة بالكامل ، بل إن ذلك الانخفاض كان على مستوى الطوائف عامة وليس على حساب طائفة بعينها ، وقد كان عدد أشخاص كل طائفة من الطوائف الحرفية الهامة في عام ١٨٨٢ كما يلي :

٢٠٨ غرابلية ، ٥٠ نجارين طواحين ، ٢٥ نجارين سواقى ،
١٨١ نجارين مراكب ، ١٦١٥ نجارين منازل ، ٨٦ نجارين عربات ،
١٠٥٣ جزارين ، ١٥٠ دساقين بن وعطريات ، ٥٨٥ قزازين ،
١٧٣٩ حمارة ، ٨٣٦ مزينين ، ٤٩١ منجدين ، ١٢٣١ خياطين
مصريين ، ٣٤ خياطين اروام ، ٤٤٤ عقسادين ، ١٧٢ بلغائية
واسكافية ، ٦٨٩ نحائين حجر ، ١٦١٠ بنائين ، ٢٨ صناع كراسى
من الأروام ، ٣٣٧ صناع كراسى اقباط ويهود ، ٢٦٢ نشارين ،
١١٧٦ حرمانية ، ٣٤٥ ، حصرية ، ٥١٣ مدابنية ، ٣٥٥ نقاشين ،
٥١٣ سروجية ، ٢٨٣ جزمجية ، ٣٢٤ قلاطية ، ٧٨٢ خبازين ،
٩٦٥ صباغين ، ٣٢٦ مبلطين ، ٢٣٠ مرخمين ، ٥٨٩ طحانين ،
٧٩٢ حدادين وبرادين ، ٥٨٩ مبيضين حيطان ، ٢٤٧ مبيضين
نحاس ، ٧٢ خيمية ، ١٧ حزازين صينى ، ٩٨ صنادقية ،
١٤٠ مناخية ، ٢٥ سباكين رصاص ، ٨٦ طبالين وزمارين ،
٢٦٨ سمكرية ، ٣٩ حكاكين أختام ، ١٥ صدفجية ،
٩٨ خراطين (٣٥) .

ويتبين من ذلك أن عدد الحرف الهامة التى تقوم عليها
الصناعات الحديثة بسيط ، فقد كان عدد الخراطين ٩٨ ، على

(٣٥) نفسه .

تخين كان عدد الحماره ١٧٣٩ ، والمزينين ٨٣٦ ، كما بلغ عدد سباكى الرصاص ٢٥ ، بينما بلغ عدد الصرمانية ١١٧٦ ، والبلغاتية والاسكافية ١٧٢ ، مما يبين ضعف الهيكل والبناء الطائفى الصناعى ، الذى كان من المفروض انه سيواجه المنافسة الأجنبية والمصنوعات الأوروبية ، ولذا انهار ذلك البناء الهمش أمام الطلائع الأولى لها .



مهام المشايخ :

أما عن مهام المشايخ داخل ذلك البناء فمن الواضح أن مهامهم قد بدأت تقلص منذ فترة محمد على ، ثم زاد تقلصها فى الفترة التى بين أيدينا ، ففى عهد اسماعيل الفيت وظيفة جمع الضرائب من أفراد الطائفة وتوريدها للدولة ، وكانت هذه الوظيفة من الوظائف الهامة للشيوخ ، اذ كانت وسيلة متاحة لهم لأخذ جزء من هذه الضرائب ، وأخذ مبالغ اضافية من ابناء الطائفة (٣٦) .

ومع ذلك فقد ظلت لهم بعض المهام ، التى منها توريد العمالة للدولة ، مثلما طلبت من شيخ العتالين ارسال عشرة عتالين ، نظرا لعدم توفرهم بالترسانة (٣٧) وكذلك تنفيذ تكليفات الحكومة

(٣٦) أمين عز الدين ، الطبقة العاملة من نشأتها الى ١٩١٩ ، ص ٣٦ - ص ٣٧ .

(٣٧) معية سنية عربى ، دفتر ٩٧ ج ٢ ، كتاب من المعية السنية رقم ٢٦٢ فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٥٢ ، ص ٣٦٣ ، الى المدارس .

ه اذا كانت حروب محمد على قد استلزمت جانباً كبيراً
رفيين ، فان المنشآت العديدة في الفترة التي بين ايدينا
طر والسكك الحديدية ... الخ ، قد استلزمت الكثير
ضاً .

من تلك التنفيذات والتكليفات الحكومية ، تكليفها لشيخ
ة باحضار عشرين نفراً ، وارسالهم الى مفتش الفابريقات ،
الأحزمة الحريزية المطلوبة للجهادية (٢٨) وكذلك تكليف
طوائف العمال بالاسكندرية باحضار عاملين ، أحدهما
آخر مبيض (٢٩) وكذا التنبيه على شيخ النجارين باحضار
وارسالهم الى ديوان الأبنية (٤٠) وأمر شيخ النشارين
فق اثنى عشر نفراً نشاراً للآزمين للقناطر الخيرية (٤١)
شيالى الاسكندرية وعتاليها وحماريها ، لاستخدامهم
في تصليح طرق الاسكندرية (٤٢) .

بالاضافة الى ذلك كان من مهام مشايخ الطوائف وعمدهم

-
- (٣١) معية سنية عربى ، دفتر ٤٤ ، الفادة من المعية السنية رقم ٤٠٢
يو سنة ١٨٥٠ ، ص ٦٩٢ ، الى الضبطية .
- (٣٢) معية سنية عربى ، دفتر ٤٥ ، أمر المعية السنية رقم ٧٧ في
سنة ١٨٥٠ ، ص ٨٧٥ ، الى محافظ الاسكندرية .
- (٣٣) معية سنية عربى ، دفتر ٥٨ ، أمر المعية السنية رقم ٢٠ في
بر سنة ١٨٥٠ ، ص ٢٧٩ ، الى الأبنية الأميرية .
- (٤١) معية سنية عربى ، دفتر ١٣٧ صادر ، الفادة من المعية السنية
في ٢٢ ابريل سنة ١٨٥٤ ، ص ٥ ، الى القناطر الخيرية .
- (٤٢) معية سنية تركى ، دفتر ٥٥٧ ، أمر كريم رقم ٢٨ في ٢٣ نوفمبر
١٨٥٠ ، ص ٣٥ ، الى ناظر الداخلية .

الحضور عند عمل جدول يوميات الطوائف العاملة بالحكومة ،
كحضورهم عند عمل يوميات الطوائف المعمارية التي صار ربطها
في عام ١٨٧١ عن مدة ستة شهور (٤٣) ومن الواضح هنا أن سبب
حضورهم الأساسي هو ابداء الرأي والمشاركة في تحديد أجور
الحرفيين بتلك المصالح .

ورغم ذلك فقد كان بعض الحرفيين يتظلم من تلك الأجور
ومنها المقدم من طائفة النشارين بالترسانة ، مدعين أن يومية كل منهم
تسعة قروش صاغ وردا على ذلك ذكر ناظر عموم البحرية
أن تحديد أجورهم لم يكن من جانب الديوان الخديوى ، بل كان
من مشايخهم على حسب مهارة كل منهم في الصنعة ، مما أدى الى
تفاوت الأجرة من خمسة قروش ونصف قرش من العملة الصاغ .

ولم يكن للمشايخ والمختارة وغيرهم مرتبات ، وانما كان
تعيشهم من صناعتهم ، ولكل طائفة منهم اصطلاح ، فطائفة
المعمار يأخذ المعلم من صاحب العمارة معلوما يوميا يعرف بالغداء ،
ومن البنائين والفعلة ما يقال له التبع ، وله الغداء أيضا على
من يورد أشياء للعمارة ، ومثل ذلك جار عنه باقى الطوائف ، من
مرخمتيه ، ونقاشين ، ونحاتين ، ونجارين ، وسباكين
... الخ (٤٤) .

(٤٣) مجلس خصوصى ، دفتر ٧ ، افادة من المجلس الخصوصى
رقم ١٧٣ في ٢ مارس سنة ١٨٧١ ، ص ١٦٩ ، الى ديوان الداخلية .

(٤٤) على مبارك ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٤٩ .

ومع ذلك ففي معظم الطوائف كان يدفع للشيخ والمختار
معا ، ممن يريد فتح دكان مبلغ عرف بالقانون ، كان يدفع وفق
الحالة المادية لصاحب المحل ، وعلاوة على ذلك كان الحمامية
والمزینون يدفعون مبلغا لشيخ الطائفة عند طلب صنائعية من
طرفه (٤٥) .

عزل المشايخ

وقد أدت تلك المسائل والعلاقات بين أفراد الطائفة وشيوخهم
الى توتر العلاقات بينهم ، ولجوء بعض الحرفيين الى الدولة ،
مطالبين في شكواوهم لها بعزل شيخهم ، هذا من جهة ومن جهة
أخرى فقد أدت أيضا علاقة شيخ الحرفة بالدولة وتقصيره في
بعض الأحيان ، الى مطالبتها هي الأخرى بعزله مما جعل من ذلك
المنصب البراق سابقا أداة لتنفيذ سياسة محددة قبل هؤلاء
جميعا ، وعلى أساسها يحاسب كما يحاسب أي حرفي آخر .

ويعد أبرز ما في ذلك المجال الأمر الصادر من المعية الى
محافظة المحروسة بناء على عريضة بعض الطوائف ، تطلب منها
فيها تعيين شيخ لائق لهم (٤٦) مما يوضح أن التغير هنا نابع
من الطوائف ومطالبتها بعزل بعض المشايخ أو الرؤساء بدعوى
أن يكون لائقا ، وهو شيء ظاهره الرحمة وباطنه الكثير ، وأقله
محاولة إسقاط المشايخ والتخلص منهم ، بمعنى إسقاط الشيخ

(٤٥) نفسه ، ص ٢٥٠ .

(٤٦) معية سنية ، دفتر ١٦١٤ صادر ، أمر من المعية بدون تمرة في

٣ يناير سنة ١٨٥٦ ، ص ١٦٠ .

والرئيس الذى يعجبهم ، وهو ما لا يتوافق مع الأعراف والتقاليد العتيقة .

وربما كان بعض هؤلاء الحرفيين على حق ، فقد كان بعض المشايخ ذا سمعة سيئة ، مثل محمد فرهود شيخ الشيباليين ، الذى طلب أن يحصل منه مبلغ ٢٠٠٠ قرش ، لأنه استقطعه من أجر الشفالة (٤٧) مما يدل على فساد بعض المشايخ وفساد ذمهم .

أما من جهة الدولة فان بعضهم كان يعزل من شياخته لعدم قيامه بواجبات وظيفته ، وعدم قبوله بالخدمات الأميرية ، وهو ما حدث مع محمد حنفى شيخ دلالي العقارات ، الذى جرد من تلك الشياخة لتلك الأسباب وعين بدلا منه (٤٨) .

ويحس من حركة العزل تلك ، وعلى الأقل من جهة الحرفيين ، أنها حركة تستهدف التخلص مما تبقى من نفوذ هؤلاء المشايخ وتقاليد الطوائف وعاداتها ، فقد انتشرت فى تلك الفترة عملية ارسال الشكاوى للمعية ، بينما لم تطف تلك الظاهرة بذلك الشكل من قبل ، وفى ذلك ما يدل على سعى افراد الطوائف للأخذ بالجديد فى النظام ، الذى لم يصحبه تجديد فى أدوات الانتساج وتحديثها ... الخ . بمعنى أن التغير لم يسيرا معسا ، مما أدى الى اعوجاج مسيرة الطوائف عامة ، والهيكل والبناء الطائفى خاصة .

(٤٧) معية سنبة ، دفتر ١٨٨٢ أوامر ج ٣ ، أمر من محمد بك ، رقم ٩٨٥ فى ٢٧ يولية سنة ١٨٥٥ ، ص ٥٣٨ ، الى ناظر المحمودية والحوض .
(٤٨) معية سنبة ، دفتر ١٨٩٥ ، أوامر ج ٢ ، أمر كريم رقم ١٠٨ فى ١٠ اغسطس سنة ١٨٦١ ، ص ٣١ ، الى محافظ مصر .

وربما ساعد على ذلك وبطريق غير مقصود أو مباشر ، أن الدولة وجدت في الدخول بين مشايخ الطوائف وافرادها ما ينفذ سياستها ويخدم مصالحها ، ويوضح ذلك الأمر الصنادير الى مدير الضبطية ، بطلب التنبيه على شيخ المنجدين بعدم التعرض الى الأنفار المنجدين ، لعدم تعطيل اشغال القصر (٤٩) مما يبين موافقة الأفراد وعدم موافقة الشيخ ، وبذا استفادت الحكومة من مثل تلك الأوضاع التى تنقل لها نبض الطوائف وما يدور فيها ، وهو ما لم تكن الدولة تعرفه أو تعائشه من قبل ، مما ساعد على ميوعة الهيكل والبناء الطائفى .

وساعد على ذلك أكثر اصدار نظارة الداخلية منشورا لكل الجهات ، فى شأن عزل مشايخ الطوائف والحارات والأئمان وتنصيبهم وجاء به « أنه ورد للداخلية افادة من رئاسة مجلس النظر بتاريخ ٢ يولية سنة ١٨٩٠ وتحمل نمرة ٦٠ بجلاسة ٣٠ يونية عام ١٨٩٠ ، التى أعيدت فيها دراسة مسألة عزل مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشايخ الحارات وتنصيبهم » . واطلع على قرار مجلس النظر الصادر فى ٢٦ يناير عام ١٨٨١ ، الذى وافق فيه المجلس على ما رآته نظارة الداخلية من تقرير قاقدة أن يكون وافق فيه المجلس على ما رآته نظارة الداخلية من تقرير قاعدة « أن يكون عزل هؤلاء وتنصيبهم اداريا » والعزل يتم عندما يثبت على أحدهم ارتكاب أمر يستوجب عزله ، كما أن انتخاب أحدهم يكون بمعرفة محافظة مصر ويستأذن عنه من نظارة الداخلية .

(٤٩) معية سنية ، دفتر ٥٨ ، أمر من المعية السنية رقم ١٩٥ فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٥٠ ، ص ٢١٨ ، الى مدير الضبطية .

والنظارة المشار إليها التصريح بالانتخاب متى رآه موافقا
للأصول والقواعد المقررة ، والا يكون التعيين معتمدا الا بعد
التصديق عليه منها ، وذلك بشرط أن المخالفات التي تحدث من
أحدهم في الأمور المتعلقة بوظائفهم يصير تحقيقها وإثباتها إداريا
بقومسيون يشكل لذلك ، مع عدم الإخلال بالدعوى التي يكون
هناك محل لإقامتها جنائيا أو مدنيا على المعزول (٥٠) .

وبالمدافلة في ذلك قرر المجلس تعديل القرار المذكور
ليما يختص بعزل مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشايخ
الأئمان والحارات وتنصيبهم ، بمعنى أن يكون العزل والتنصيب
بمعرفة المحافظ المباشر ، بدون استئذان عن ذلك من نظارة
الداخلية (٥١) وربما يرجع ذلك الى سرعة الاجراءات والبعد عن
البيروقراطية وما تضيعه من وقت يتلاشى معه كل حزم وجد .

ومع ذلك فان هذا القرار يوضح أن العزل الإداري قد
تقرر منذ سنة ١٨٨١ ، وبذا فقدت الطوائف شيئا من أهم
خصائصها وهو العزل والتنصيب المحلى أو الداخلى ، ثم انه يوضح
لنا شيئا أهم وأخطر من ذلك وهو أن أمور الطوائف والحرف
بذلك الشكل قد أصبحت كلها بيد الحكومة متمثلة في المحافظة
التي هيمنت عليهم بشكل قاطع ، تلاشى أمامه أى دور لهؤلاء
الرجال ، بل وحبس أنفاسهم حتى ماتوا أو كادوا يموتون خنقا .

(٥٠) الوقائع ، عدد ٨١ ، ١٨٩٠/٧/١٩ ، ص ١٧٤١ ، راجع الملحق .
- وأيضا : المادة الواردة للداخلية من رئاسة مجلس النظار في ٢ يولية
سنة ١٨٩٠ رقم ٦٠ ، بما قرره المجلس بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٣٠ يونية
سنة ١٨٩٠ في شأن عزل وتنصيب مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشايخ
الحارات والأئمان .

(٥١) نفسه .

ومن كل ما سبق يتبين أنه قد ظهر في فترة ما بعد محمد على أن عمد الطوائف قد أصبح لهم دور جديد لم يكن لهم في السابق ، أضاف الى مركزهم قوة على حساب مشايخ الطوائف ، وربما كان ذلك التوسع نتيجة لأنه قد ثبت لديهم ضعف مشايخ الطوائف أمام سلطة الدولة ، وانفتاح رجال الطوائف عليها ، بل والاستعانة بها على هؤلاء المشايخ ، ورغم ذلك فإن هذا الدور الجديد لم يقض على كل العادات والتقاليد ، بل ظل بعضها موجودا بالرغم من ازدياد تدخل الدولة في شئونهم .

وقد أدى تدخل الدولة الى ميوعة النظام والبناء الطائفي ، فالتسهيلات التي منحتها للجمهور كي يدخل الحرف ، أدت الى ترهل ذلك البناء ، وافقده أهم خصائصه ، وهي تحكمه في حجم العمالة ، مع ضياع أهم عاداته وتقاليده ، كالتفاف أبناء الحرفة حول شيخهم ... ، حتى انه يمكن القول أيضا ان ذلك التدخل قد أدى الى اضطراب القيادات الطائفية وانزوائها ، وتبعها لذلك ضاعت خطورة الكيان الطائفي ، وساعد على ذلك أيضا ادخال بعض التعديلات على نظام الطوائف ، دون أن يصاحب ذلك تعديل في أدوات الانتاج وتحديثها ، مما أدى في النهاية الى اعوجاج مسيرة الطوائف وهيكلها وبنائها ، بشكل ساعد على انكسارها بسهولة أمام جحافل الغزو الصناعي الأجنبي - الداخلي والخارجي - لمصر ، ثم ذوبانها في الحرب العالمية الأولى .

الفصل التاسع

عوامل تدهور واختفاء الحرف في فترة
الدراسة

فترة محمد على :

بعد أن انتهينا من دراسة أوضاع الحرف وطوائفها
بمرحلتها ، مرحلة محمد على ، ثم مرحلة ما بعده حتى الحرب
العالمية الأولى ، نواصل دراسة أسباب تدهورها عامة في المرحلتين
بشكل متصل غير منفصل ، بمعنى أننا لن نفصل هنا بين
المرحلتين ، لاتصال بعض عوامل التدهور والاختفاء في المرحلتين
واستمرارها ، ولأن الفصل بينهما يجعل الصورة غير واضحة
ويشوش على الحقيقة ، بل ويطمسها .

وتعددت الآراء حول العوامل التي أدت الى تدهور نظام
الطوائف ، حيث رأى فيها بعض الكتاب والمؤرخين رؤى كثيرة ،
وذهب البعض منهم أيضا في تفسيرهم لها لمذاهب شتى ، منها
إبطال ما اتفق مع البحث ومنها ما اختلف ، ولذا اقتضت الأمانة
العلمية عرض تلك الرؤى والتفسيرات ، بالإضافة الى العوامل
الجديدة التي أضافها البحث ، للخروج بنتائج تجلى الموقف ،
وتساعد على ايضاح صورة وحقيقة الوضع الحرفي في فترة
الدراسة .

فمنذ بداية القرن التاسع عشر كانت طوائف الحرف تعاني
من الاضمحلال ، نتيجة للاضطرابات التي ألمت بالمجتمع المصرى في

العصر المملوكى ، ثم جاء احتكار محمد على الصناعى ، فكان ضربة قاصمة شلت حركة الطوائف وفاعليتها خلال حكم محمد على ، فاذا كانت الدولة قد احتكرت في عهده المنتجات بالسعر الذى تحدده ، واذا كان الحرفيون قد احتفظوا بمحلاتهم وأدواتهم ، فان نظام الاحتكار أفقدهم حرية شراء المواد الأولية وبيع انتاجهم (١) .

وباستخدام محمد على لأعداد ضخمة من أعضاء الطوائف (٢) تم القضاء على جانب هام من البناء الطائفى ، خاصة عندما هرب جزء كبير من أماكنهم الى أماكن أخرى . لأنه لم تكن هناك الاداة الحكومية التى تمتلك الوسائل اللازمة لتنفيذ مثل ذلك النظام ، وما ينطوى عليه من تدخل فى شئون آلاف الصناع بمصر ، ولذا فقد شاع التهرب من القيود الحكومية ، مما أدى بالتالى الى عدم منع الانتاج البرائى ، حتى اعترف محمد على بأن تنبيهاته بعدم بيع البرائى لم يشاهد منها ثمرة (٣) .

بالرغم من اقتران تنفيذ تنبيهاته وقوانينه بالقسوة أحيانا ، فقد أصدر محمد على أمرا بإبطال معاصر زفتى ، لتجاسر الفلاحين على الأخذ والعطاء فى الأشياء الخارجة عن الميرى ، كما أصدر أيضا أمرا بالقبض على فلاحى قرية أشمون الذين اعتدوا

(١) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة من نشأتها - ١٩١٩ ،

ص ٣٣ .

(٢) ومنها انه عندما جردت عدة عساكر الى الحجاز فى عام ١٨١٦

صحبتهم أرباب صنائع وحرف ، راجع : أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ،

ص ٢٥٩ .

(٣) على الجريشلى ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .

بالضرب على ناظر الأنوال عندما أخذ البراني الموجود لديهم ،
كذلك استخدام القواسين للتجسس على أصحاب المدايع وصناع
الحصر والنيلة ، للتأكد من أنهم يعملون لحساب الحكومة
وحدها ولا يتبعون طرقا جديدة في الانتاج ، خوفا من زيادة الانتاج
التي تؤدي الى خسارة المشاريع الأميرية (٤) .

وعلى ذلك فقد أضاف نظام الاحتكار أسبابا جديدة لتدهور
الانتاج الحرفي ، في وقت كان فيه ذلك الانتاج مهددا بالتدهور ،
نتيجة للأسباب التي ذكرت قبل فرض ذلك النظام ، ونتيجة
للنهضة الصناعية العالمية المتأثرة بالثورة الصناعية (٥) .

ورغم ذلك فان نظام محمد على لم يقض على نظام الطوائف ،
فقد ظل عدد أعضاء الطوائف أكبر بكثير من عدد العمال الذين
يعملون في المصانع ، بالإضافة الى أن الصناعة التي أنشأها
محمد على ، كانت تتكون من فروع جديدة في الانتاج ، ومن ثم
فإنها لم تدخل في منافسة مع الحرف التي كان يمارسها رجال
الطوائف في الانتاج (٦) .

ان أن ذلك لا ينسبنا ما ذهب اليه ذلك البحث من أن
محمد على قد سلب مشايخ الحرفيين بعض مهامهم ، وأنه هدم
عدة أسس من الأسس التي قام عليها النظام الطائفي ، أتى في
مقدمتها التوطن ، حيث كان الحرفيون يقطنون في مكان واحد ،
فأصبح ينقلهم الى حيث يحتاج ، كما نسف عملية احتكار الحرفة

(٤) نفسه ، ص ٧٤ .

(٥) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٦) ج ٠ بير ، المرجع السابق ، ص ٣٠٣ .

للصناعة وذلك بعمله على تعليم تلك الحرف للناس ونشر فنون تلك الحرف عليهم ، كما هدم أساسا آخر عندما ادخل التقنيين الى تلك الحرف هادما أساس سيرها على العادات والتقاليد الموروثة ، حتى وصل به الأمر الى عمل لوائح للطوائف ، ثم ادخاله لمبدأ العزل والتعيين الإداري للمشايخ ، وبذا تحول ذلك التدخل الى سيطرة حكومية على الطوائف الحرفية قتلت الحرية والحركة الحرفية ، بل وكادت تخلق تلك الطوائف .



فترة ما بعد محمد علي وحتى الحرب العالمية الأولى :

ومن هنا فان اضمحلال الطوائف واختفاء ما قد نجم أساسا عن التأثيرات التي حدثت في فترة ما بعد محمد علي وحتى الحرب العالمية الأولى ، حيث حدثت في تلك الفترة مؤثرات داخلية ناتجة على صدور قرارات ولوائح للحرف ، ومؤثرات أخرى خارجية متمثلة فيما أحدثته أوروبا بمصر ، من غزو صناعي ... الخ .

فقد برز في فترة ما بعد محمد علي وحتى الحرب العالمية ، ازدياد المنافسة الأجنبية وتفوقها على طوائف الحرف ، التي كانت تفتقر الى التمويل ، بل وتعانى في تلك الفترة من ضعف نفوذها ، حيث حرمت من بعض حقوقها .

فاذا كانت بعض الاجراءات الادارية قد سلبت الطوائف بعض مقوماتها الأساسية ، فان هناك عوامل اقتصادية هامة في تلك الفترة قد عملت على زعزعة كيان الطوائف ، وتمثل أخطر تلك العوامل وأهمها في تغلغل الرأسمال الأجنبي ، وما أحدثه ذلك التغلغل من تغييرات كبيرة في المجتمع ، ولاشك أن هذه المشاريع

الانتاجية أيضا قد استخدمت بعض الحرفيين في مرحلة التدهور الطائفي (٧) .

فقد حمل أرباب الصناعة الجدد ، حلم تصفية المشاريع الصغيرة لفتح السوق امامهم ، مما يعنى حلمهم بالقضاء على الحرف والحرفيين ، كما ان ايقاف المشروعات الصناعية الحكومية بعد محمد على ، وتسريح حرفيها المحتكين بالأوربيين وغير المتدربين على التقاليد الحرفية ، جعلهم بالاضافة الى المشاريع الأجنبية معول هدم للنظام الحرفي .

واذا أضيف ذلك الى تدفق المنتجات الأوربية والأوربيين الى مصر ، والذي تركّز في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، نجد أنه من السهل فهم ما حدث مع غروب القرن ، لكثير من فروع الحرف المحلية بالقاهرة ، التي عانت كثيرا نتيجة للمنافسة الأوربية ، مثل انتاج الأواني النحاسية وصناعة العاج والحفر على الخشب أو المعدن وأعمال الصباغة بلون النيل . . . الخ ، كما تدهورت صناعة النسيج بأسىوط ، بسبب منافسة الأقمشة الأوربية ، ونفس الوضع كان ينطبق على مناطق أخرى للحرف التقليدية مثل : دمياط والسويس وبنى سويف (٨) .

ومع ذلك فان القيود والاحتكارات التي فرضتها الطوائف الحرفية لم تنته على يد الأوربيين وحدهم ، فقد ازداد في تلك الفترة تدخل الدولة في شئون الحرفيين بلوائحها وقراراتها لهم ، بشكل جعل للطوائف في تلك الفترة شكلا ومضمونا آخر

(٧) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٣٨ - ص ٣٩ .

(٨) المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .

غير ما عرفت به ، فقد وضع فيها ضعف مشايخ الحرف أمام سلطاتها ، وكذا انفتاح الحرفيين على الدولة ، بل والاستعانة بها على المشايخ ، الا أن ذلك لم يقض على كل العادات والتقاليد الحرفية .

وقد نتج عن تدخل الدولة ميوعة النظام الطائفي والحرفي ، فقد أدت بتسهيلات التي منحتها للجمهور كي يدخل الحرف الى ترهل بنائها الطائفي حيث أفقدته شيئاً آخر من أهم خصائصه وهو تحديد العمالة ، مع ضياع أخطر ما في العادات والتقاليد الحرفية ، وهو التفاف أبناء الحرفة حول شيخهم .

وربما ساعد على ذلك ضريبة المهن الحرة (الباتنتا) التي فرضت عام ١٨٩٠ (٩) ، حيث عملت على إضعافه ، بسبب عجز كثير من الصناع على احتمالها ، لفقرهم وقلة مكاسبهم ، بالإضافة الى أن نظام الطوائف قد تأثر الى حد بعيد بإنشاء المحاكم الأهلية ، حيث عده البعض - وهو ما نميل اليه - ضربة لنفوذ مشايخ الحرف (١٠) .

فقد قرر دكريتو ٩ يناير من عام ١٨٩٠ (الباتنتا) حرية الحرف (١١) ، كما ألغى التزام التمرين ، فأصبح لا يؤلف بين أفراد الحرفة الواحدة سوى جماعات اختيارية (١٢) . نتيجة

(٩) وتسمى أحيانا ، هوائد رخص على الصنائع ، أو ضريبة التصاريح الحرفية ، وهما صحيحتان أيضا .

(١٠) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(١١) بمعنى انه أباح لكل شخص أن يمارس أى صناعة أو حرفة .

(١٢) أحمد محمد إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ - ص ١٥١ .

لأبحاثه لكل شخص أن يمارس أى حرفة ، حتى أن ذلك الوضع قد دفع بأحد المؤرخين الى القول بأنه قد تم إلغاء الطوائف الحرفية فى عام ١٨٩٢ ، وأن ذلك الإلغاء لم يكن أكثر من إشارة الى اختفاء الصناعات المحلية ، لتحل محلها الصناعات الأوربية (١٣) وربما شجعه على ذلك الحرمان التدريجى للطوائف من معظم مهامها ، عن طريق صدور قرارات رسمية وبشكل متدرج قبل صدور ذلك الدكرى ، حيث قام بتلك المهام مصالح الدولة وإداراتها ، أو مؤسسات اجتماعية واقتصادية جديدة ، إلا أن نظام بعض طوائف الحرف كان يسمح لها رسمياً بممارسة الإشراف الفعال حتى الحرب العالمية الأولى ، حيث اختفت بعدها (١٤) .

فمع استمرار بعض طوائف الحرف حتى الحرب العالمية الأولى ، سواء لتنظيمها أو لحاجة المجتمع إليها ، إلا أن هناك عوامل عامة غير ما ذكر قد ساعدت على تدهور النظام الطائفى ، قد ذكرت فى أماكنها بالبحث ولذا فلا داعى لتكرارها (١٥) ، فقد أدت كلها الى اعوجاج مسيرة الطوائف وهيكلا وبنائها العام ، حتى أطاح الفوز الصناعى الأجنبى ببعضها ، وأطاحت الحرب العالمية الأولى ببعض الآخر .

(١٣) محمد أنيس ، تطور المجتمع المصرى ، ص ٨١ ، حيث كان لقيام المنشآت الحديثة فى ميدان المرافق والصناعة أثر فى تدهور الطوائف والصناعات الحرفية .

(١٤) ج.بير ، المرجع السابق ، ص ٣١١ - ص ٣١٢ .
(١٥) ومن ذلك ظهور حاجات استهلاكية لم تواكبها الحرف ، والتطور الذى حل بالمدن المصرية كدخول مياه الشرب إليها ، ودخول المواصلات ، وما تركه ذلك من أثر على السقائين والحمارة ... الخ ، وكذا تنظيم وتحديث إدارة الحكم بمصر وما انعكس أثره من سلب لقادة الحرفيين من أعمالهم ومهامهم ... الخ .

الخاتمة

استفاد محمد على بمشايع الطوائف ، فرغم أنه فلم أظافهم الا انه لم يسلبهم كل حقوقهم او وظائفهم ، ويشهد على ذلك استعانتة بهم لقضاء مصالحه وادارة جهاز دولته ، مما يعنى استمرارية دورهم في الوسط الحرفى ، وان كان بشكل أقل عن ذى قبل ، مع أن هيكل الحرف لم يتغير كثيرا خلال رحلته ، ويرجع ذلك في المقام الأول الى أن الحرفيين وكذلك محمد على حاولوا الارتقاء في أحضان بعضهم البعض ، وكل منهم له أغراض وأهداف يبغي تحقيقها مستفيدا بالآخر في تنفيذها .

ففى البداية سار محمد على ، على النظام القديم بتجميع أرباب الحرف في مكان واحد لسهولة مراقبتهم والتعامل معهم ، ثم خطا خطوة جديدة تجاههم بجمعهم لتسهيل أعماله وصناعاته وبذلك دخل الى ما عرف بسياسة الاحتكار الصناعى منذ منتصف عام ١٨٠٩ ، بصناعة اثر صناعة وتبعها لحاجته ، مع اكثاره من حرفيه بشتى الطرق ، التى كان احداها اغراء الحرفيين للعمل بمشروعاته ، مما يوضح أن سياسة الاحتكار لم تكن متصلبة ، بالرغم من قيامه باختراق الحرف وهدمه لعدة أسس من أسسها ومنها التوطن بجمعه لبعض الحرفيين وارسالهم الى المواقع التى تحتاجهم. وانشاؤه لكوادره الخاصة ، وتوسيعه للقاعدة الحرفية

العامّة ، وذلك بنشر الحرف من تخارج الحرف التقليدية ، مما يشهد على نفسه لعملية احتكار الحرف للصناعة وانغلاقها على نفسها ، وذلك بنشر أصولها بين الناس . ثم حاول أن يتخلص من احتكار بعض الصناعات ذات العائد البسيط ، أو التي لا تدر عائداً للتخلص من مشكلاتها وما تتطلبه من نفقات ، ومما يجدر ذكره أنه إذا كان محمد على قد منح نفسه حق الاستثناء من الاحتكار فإن معاونيه ومستشاريه كانوا يستثنون أيضاً ، أما بنوايا طيبة أو ما يندرج تحت ما أشرنا إليه بفساد الإدارة ، مما يلفى مقولة أن محمد على فرح في تدهور الحرف ليعمل رجالها بمشروعاته ، استناداً إلى القول الشائع خطأً بأنه احتكر كل شيء صناعي ، وأنه أمر كل الحرفيين بالعمل عنده .

فالواقع أن محمد على لم يحتكر كل الصناعة ، ولم يأمر كل الحرفيين بدخول مصانعه وورشه ، ويشهد على ذلك أنه لو كان مؤمناً بالعقيدة الاحتكارية ما سمع باستثناءات لبعض الحرفيين بمزاولة حرفهم بحرية ، في الوقت الذي كان فيه محتكراً لتلك الصناعة أو الحرفة ، ويشهد على ذلك أيضاً سماحه بإقامة المشاريع الأجنبية ، ثم تخليه بنفسه عن أسلوبه الاحتكاري ، وقبل أن تحدث الضغوط الخارجية عليه ، مما ينفي الصورة القائمة التي رسمها بعض الكتاب لسياسة محمد على الاقتصادية (الاحتكارية) ولكن ذلك لا يمكن أن يعفيه مما تحمله الحرفيون وكذلك مصر من جراء تطبيقه لسياسة الاحتكار .

فقد كانت الحرف موزعة في أنحاء البلاد ، وكانت المنتج الطبيعي لما يحتاجه المجتمع المصري خلال فترة البحث ، ومع ذلك فلم تعد التحولات التي أحدثها محمد على بنظامه الاحتكاري في أواخر عهده ، ويرجع ذلك إلى عوامل جوهرية أثرت على تلك

التحويلات وجعلت من الحرفيين شريحة بائسة ، بالرغم من أن مستوى حياتها قد كان أفضل من شرائح المجتمع المصرى الأخرى ، ويوضح ذلك استعراض بعض من أحوال تلك الحرف ، والذى يخرجنا ببعض المعلومات الهامة عن أوضاع المجتمع عامة والحرفيين خاصة .

فقد حاول محمد على الاهتمام بالحرفيين ، حتى وصل الأمر به الى أن أمر بمنح بعضهم القروض للعمل تشجيعا لهم وحتى لا يتشردوا ، بل انه تطرق الى شتى مداخل الحياة الحرفية نفسها لمحاولة اصلاحها بما يعود عليهم بالنفع ، ومن أبرز تلك التدخلات عملية العزل والتعيين الإدارى للمشايخ ، وعمل لوائح للطوائف ، بما يعنى وضعها على طريق التمدن والتحديث والاستغناء عن العادات الموروثة ، بمعنى هدم وبناء أساس آخر من أساس الطوائف ناهيك عن حله لبعض مشكلات الحرفيين ، وكان أسوأ ما فى تلك الرعاية والاشراف تحوله الى تدخل وسيطرة حكومية على الطوائف ، ربما انتهت الى خنق الحرية والحركة الطائفية .

اذ عملت الحكومة على الوقوف على كل دقائق أمور الحرفيين ، فوق فرضها للفروض على الحرفيين بأشكال وأسماء عديدة من الضرائب ، ونخرج من دراسة الضرائب فى فترة محمد على بأن بداية الاحتكار كانت فى ٢٩ يونية سنة ١٨٠٩ ، فبعد أن أكد محمد على للمشايخ فى اجتماعه بهم انه سياتخذ برأيهم فى التخفيف عن الحرفيين ، بدأ فى البحث عن حل فعلى بديل للفروض والضرائب العديدة ، حلا لمشاكله المالية فعشر عليها فى أسلوب الاحتكار ، الذى تراجع عنه فيما بعد ، فى الوقت الذى تابع فيه أيضا سياسة تخفيف الضرائب عن الحرفيين لرفع مستواهم .

وعلى نفس النهج سارت الحكومات التى جاءت بعد محمد على فى التحول عن أسلوبه الاحتكارى ، فأبطلوا التزام بعض الصناعات الحكومية ، وصرحوا بإنشاء الصناعات لمن يشاء مقابل تأدية العوائد المقررة عليها من قبل الميرى ، مع ملاحظة دور إنجلترا فى اتباع مصر لتلك السياسات ، وقد نتج عن عملية الإيقاف والاستغناء تسريح الحرفيين من تلك المشاريع وهم غير متربين على التقاليد الحرفية ، مما جعل منهم بالاضافة الى المشاريع الأجنبية معول هدم للنظام الحرفى .

وقد كانت أعلى نسبة للحرفيين بالقاهرة فى الأزبكية ، فالجمالية ، ثم بولاق والدرب الأحمر ، أما أقلها فكانت بمصر العتيقة فطوسون فالخليفة ثم السيدة زينب ، أما الاسكندرية فقد تناقص عدد حرفييها تمشياً مع الجو العام للحرف ، مما دعا كرومر الى أن يطلب من حكومته أن تبحث عن حل تحفز به همم الحرفيين المصريين ، ويكثر منهم وفق النهضة الحرفية الجديدة بالعالم الغربى ، الا أن المصريين لم يستجيبوا لتلك النداءات فضاعت حرفهم بحرفيها .

وحتى لقلة التى اتجهت من الحرفيين الى الصناعة الحديثة، عمل بعض منهم بعد تعلمهم الحرف الحديثة فى المشاريع الأجنبية، مما يبين كيفية تحول بعض الحرفيين الى عمال بأجر عند رجال الصناعة الجدد ، الذين حملوا معهم امل تصفية المشاريع المصرية الصغيرة لاستيعاب عمالها ، وفتح السوق امامهم ، مما يدل على أن حكومات ما بعد محمد على ، قد تحولت عن العمل الانتاجى ، نتيجة لضرب سياسة الاحتكار وسيادة مناخ الاقتصاد الحر .

وبالنسبة لتنظيمات الدولة تجاه حرفيها فى فترة ما بعد محمد على ، فبالاضافة الى سيرها على خط محمد على تجاه

الحرفيين العاملين عنده ، فقد حولت مشاريعها وحرفيها الى ما يربحها وذلك بتنظيماتها الادارية ، أما بالنسبة لتنظيماتها المالية في تلك الفترة فقد ظهر فيها اتجاهات انسانية واجتماعية جديدة ، كصرف أجور عن فترة وجود الحرفي بالمستشفى أو تعيين ابن محل والده ، كما واصلت سياسة الاعفاء الضريبي لبعض طوائف الحرف ، لضيق حالهم وضعف تكسبهم ورحمة بهم وتشجيعا لهم ... الخ .

كما كان من بين تلك النظم الجديدة عزل بعض الحرفيين لشيخوخهم لعدم رضائهم عنهم وهو ما لم يكن من قبل ، مما ميز تلك الفترة عن سابقتها بسيطرة الدولة على الطوائف بلوائح وقرارات ، بشكل جعل للطوائف في تلك الفترة شكلا ومضمونا آخر غير ما عرفت به .

وقد نتج عن تدخل الدولة في الفترة الأخيرة ميوعة نظام وبناء الطوائف ، نتيجة للتسهيلات التي منحتها للجمهور كي يدخل الحرف ، حيث أدت تلك التسهيلات الى ترهل ذلك البناء وفقده لأهم أسسه ، وهى تحكمه في حجم العمالة ، مما أدى الى ضياع أهم عاداته وتقاليده متمثلة في التفاف رجال الحرفة حول شيخهم ، وبصفة عامة فقد نتج عن ذلك التدخل ضياع القيادات الطائفية وانزوائها ، وتبعاً لهذا - وغيره الكثير - انتهت خطورة الكيان الطائفي وربما ساعد على ذلك ، بالاضافة الى عوامل أخرى عديدة ، ادخال التعديلات على النظام الطائفي ، دون أن يواكب ذلك تعديل وتحديث في نظم وأدوات الانتاج ، مما أدى في النهاية الى اعوجاج مسيرة الطوائف بنائها وهيكلها ، بشكل ساعد على انكسارها أمام الغزو الصناعي الأجنبي لمصر ، ثم ذوبانها في الحرب العالمية الأولى .

المحقق

وهو عبارة عن منشور من الداخلية لجميع الجهات بشأن عزل وتنصيب مشايخ الطوائف والحارات والأئمان ، ونظرا لانه يلقي أضواء عديدة على عدة جوانب فقد آثرنا أن نلحقه بالبحث وهو كما يلي :

نظارة الداخلية :

(منشور لكل الجهات في شأن عزل وتنصيب مشايخ الطوائف والحارات والأئمان هو) . هذا ما ورد للداخلية من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢ يولية سنة ٩٠ نمرة ٦٠ بالجلسة المنعقدة في يوم الاثنين ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٠٧ هـ - ٣٠ يونية سنة ١٨٩٠ م أعيدت المذاكرة في مسألة عزل وتنصيب مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشايخ الأئمان والحارات وصار الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر في ٢ جمادى سنة ١٣٠٤ هـ - ٢٦ يناير سنة ١٨٨٦ م الذى وافق فيه المجلس على ما رآته نظارة الداخلية من تقرير قاعدة تتبع في ذلك مقتضاها أن عزل وتنصيب من ذكروا يكون اداريا والعزل يكون عندما يثبت على أحدهم ارتكاب أمر .

المصدر : الوقائع المصرية ، عدد ٨١ ، ١٩/٧/١٨٩٠ ، نظار الداخلية ،

ص ١٧٤١ .

يستوجب عزله ، كما أن انتخاب أحدهم يكون بمعرفة مد
مصر ويستأذن عنه من نظارة الداخلية وللنظارة المشار
التصريح به متى رآته موافقا للأصول والقواعد المقررة وأن /
التعيين معتمدا الا بعد التصديق عليه منها وذلك بشر
المخالفات التي تحصل من أحد المشايخ والرؤساء والم
المذكورين في الأمور المتعلقة بوظائفهم يصير تحقيقها واثباتها
بقومسيون يشكل لذلك وهذا مع عدم الاخلال بالدعوى
يكون هناك محل لاقامتها جنائيا أو مدنيا على المعزول وبا
في ذلك قرر المجلس تعديل القرار المذكور فيما يختص
وتنصيب مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشايخ الأ
والحارات. بمعنى أن يكون العزل والتنصيب بمعرفة المح
المباشر بدون استئذان عن ذلك من نظارة الداخلية وبناء على
تحريره لأجراء مقتضى ما تقرر .

المسطر قبل صورة الافادة الواردة للداخلية من جانب
مجلس النظار في ١٥ ذى القعدة سنة ١٣٠٧ هـ - ٢ ي
سنة ١٨٩٠ م نمرة ٦٠ بما قرره المجلس بجلسته المنعقد
الاثنين ١٣ ذى القعدة سنة ٣٠٧ هـ - ٣٠ يونية سنة ٩٠
في شأن عزل وتنصيب مشايخ ورؤساء ومختارى الط
ومشاريح الحارات والأئمان فينبغى اتباع ما تقرر بجهتكم
تاريخه نشر لعموم الجهات بذلك .

تحريرا في يولية سنة ١٨٩٠ م - ذى القعد سنة ١٣٠٧

المصادر

أولا - الوثائق :

(١) وثائق غير منشورة باللغة العربية :

— وثائق المعينة السنية بشقيها العربى والتركى ، وهى محفوظة بدار الوثائق القومية ، واستخدمنا منها دفاترها ومحافظها المذكورة فى البحث ، والمحفوظة بدار الوثائق القومية .

— وثائق ديوان خديوى ، واستخدمنا منها أيضا دفاترها المذكورة فى أماكنها ، والمحفوظة بدار الوثائق القومية .

— وثائق مجلس الملكية تركى ، واستخدمنا منها كذلك دفاترها الواردة فى البحث . وكذا محافظها المثبتة فى البحث ، والموجودة بدار الوثائق القومية .

— وثائق ديوان الويركو بمصر عربى ، واستخدمنا منها الدفاتر المذكورة بالبحث ، وهى محفوظة بدار الوثائق القومية .

٢- وثائق ديوان الداخلية ، واستخدمنا منها دفاترها
المذكورة في مواضعها ، والموجودة بدار الوثائق القومية .

٣- وثائق المجلس العالى تركى ، واستخدمنا منها الدفاتر
المذكورة فى البحث ، والمحفوظة بدار الوثائق القومية ،

٤- وثائق ديوان شورى المعاونة بشقيه السكندري
والقاهري ، واستخدمنا وثائقها المذكورة بالبحث ،
والمحفوظة بدار الوثائق القومية .

٥- وثائق ديوان عموم المالية ، واستخدمنا وثائقها
الموضحة بالبحث ، والمحفوظة كذلك بدار الوثائق
القومية .

٦- وثائق المجلس المخصوص ، واستخدمنا منها الدفاتر
والمحافظ المذكورة بالبحث ، والمحفوظة فى دار الوثائق
القومية .

٧- وثائق أوامر محمد على ، واستخدمنا منها محافظ
ذوات تركى ، وهى أيضا محفوظة بدار الوثائق القومية .

(ب) الوثائق المنشورة باللغة العربية والكتب الوثائقية :

١ - التقارير :

٨- كرومر ، تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية
فى مصر والسودان عام ١٩٠٥ ، ترجم فى ادارة المقطم ،
وطبع فى مطبعتها عام ١٩٠٦ ، وكان قد رفعه الايرل

ثرومر قنصل انجلترا ووكيلها السياسى فى مصر
ووقتها ، الى السردار ودجراى ناظر خارجيتها .

— دوهاميل ، تقرير للكولونيل دوهاميل ، الذى كان يعمل
قنصلا عاما لروسيا فى مصر ، وبعث بذلك التقرير الى
وزير خارجية روسيا فى ٦ يولية من عام ١٨٣٧ ، وهو
معرب بكتاب محمد فؤاد شكرى وآخرين ، بناء دولة
مصر محمد على .

٢ - الكتب الوثائقية :

— اتحاد الصناعات : الكتاب الذهبى ، بمناسبة مرور
٢٥ سنة على تأسيسه ، مطابع الأهرام التجارية ،
القاهرة ، ١٩٤٧ .

— أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، مطبعة دار الكتب
المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٨ .

— أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٣ ، مطبعة دار الكتب
المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

— عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم
والأخبار ، ج ٦ ، مطبعة لجنة البيان العربى ،
القاهرة ، ١٩٦٦ .

— ج ٧ ، مطبعة لجنة البيان العربى ،
القاهرة ، ١٩٦٧ .

— علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، ج ١ ،
المصريون المحدثون ، ترجمة زهير الشايب ، ط ٢ ،
مكتبة الخانجي بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

— ، وصف مصر ، ج ٤ ب.س جيرار ،
الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر ،
ترجمة زهير الشايب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،
سنة ١٩٧٩ .

— على مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ،
ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

— ، الخطط التوفيقية الجديدة لمدينة
الاسكندرية ج ٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
القاهرة ، ١٩٨٠ .

ثانياً - أبحاث ومؤتمرات ورسائل غير منشورة :

— حلمي محروس اسماعيل ، دراسات في الحالة
الاجتماعية في مصر في النصف الأول من القرن التاسع
عشر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، بقسم التاريخ ،
كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ .

— شركة شل لمصر ليمتد (تحت الحراسة) ، مجموعة
المحاضرات العامة التي القيت خلال الموسم الثقافي
لعام ١٩٥٧ ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

ثالثاً - المراجع العربية :

— أ.ب. كلوت بك :

لمحة عامة الى مصر ، تعريب محمد مسعود ، ج ٢ ،
مطبعة أبى الهول ، القاهرة ، ١٩٢٤ .

— أحمد أحمد الحنة :

تاريخ مصر الاقصادى فى القرن التاسع عشر ، مطبعة
المصرى ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .

— أحمد محمد ابراهيم :

الاقتصاد السياسى ، ج ١ ، ط ٢ فى مطبعة مصر ،
القاهرة ، ١٩٣٣ .

— اميل فهمى حنا شنودة :

تاريخ التعليم الصناعى حتى ثورة يولية ١٩٥٢ ، دار
الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

— أمين عز الدين :

تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى
سنة ١٩١٩ ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ،
القاهرة ، بدون تاريخ .

— أمين عز الدين :

شخصيات ومراحل عمالية ، كتاب الجمهورية ، اصدار
دار الجمهورية للصحافة ، عدد ١٦ ، مايو ١٩٧٠ .

— السيد رجب حراز :

المدخل الى تاريخ مصر الحديث ، مكتبة دار النهضة
المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

— أندريه ريمون :

فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة
زهير الشايب ، كتاب روزاليوسف ، القاهرة ، عدد
١٧ ، يولية ١٩٧٤ .

— أنور عبد الملك :

نهضة مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
القاهرة ، ١٩٨٠ .

— باتريك أوبريان :

ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ترجمة خيرى حمادة ،
الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ،
سنة ١٩٧٠ .

— ج . بدير :

دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة
د. عبد الخالق لاشين وآخر ، مكتبة الحرية الحديثة ،
القاهرة ، ١٩٧٦ .

— جمال الدين محمد سعيد :

اقتصاديات مصر ، ط ٣٢ ، مطبعة لجنة البيان العربى ،
القاهرة ، ١٩٦٤ .

— جون مارلو :

تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢ ، ترجمة
د. عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
القاهرة ، ١٩٧٦ .

— حسين خلافا :

التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ؛ دار احياء الكتب
المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

— حسين على الرفاعى :

الصناعة في مصر ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٥ .

— حلليم عبيد الملك :

السياسة الاقتصادية في عصر محمد على الكبير ، مكتبة
الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

— راشد البراوى وآخر :

التطور الاقتصادى في مصر ، ط ٥ ، مكتبة النهضة
المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

— سليمان محمد النخيلي :

الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات
المصرية منها من ١٨٨٢ - ١٩٥٢ ، الاتحاد العام للعمال ،
القاهرة ، ١٩٦٧ .

— شفيق غريال :

محمد على الكبير ، كتاب الهلال ، القاهرة ، عدد ٤٣٠ ،
أكتوبر ، ١٩٨٦ .

— شهادى عطية الشافعى :

تطور الحركة الوطنية المصرية من ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ،
مطبعة اطلس ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

— صالح جودت :

مصر فى القرن التاسع عشر ، مكتبة الشعب ،
القاهرة ، ١٩٠٤ .

— صالح رمضان :

الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر اسماعيل من
١٨٦٣ - ١٨٧٩ ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٧

— عاصم الدسوقي :

دراسات فى التاريخ الاقتصادى ، دار الكتاب الجامعى ،
القاهرة ، ١٩٨١ ، البحث فى التاريخ ، مكتبة القدس ،
القاهرة ، ١٩٨٦ .

— عبد الرحمن الرافعى :

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ١٨٨٢ - ١٨٩٢ ،
مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، القاهرة ، ١٩٤٢ .

عصر محمد على ، ط ٣٠ مكتبة النهضة المصرية ،
القاهرة ، ١٩٥١ .

— عبد العزيز سليمان نوار :

تاريخ مصر الاجتماعى ، ط ٤ ، مكتبة سعيد رافت ،
القاهرة ، ١٩٨٥ .

عبد المنعم الفزالى الجبيلى :

تاريخ الحركة العمالية والنقابية فى العالم ، ج ١ ،
مكتبة يوليو للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

— على الجريتلى :

تاريخ الصناعة فى مصر ، دار المعارف بمصر ،
القاهرة ، ١٩٥٢ .

— على بركات :

رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعى ، مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ،
القاهرة ، عدد ٥٤ ، ١٩٨٢ .

— على لطفى :

التطور الاقتصادى ، مكتبة عين شمس ،
القاهرة ، ١٩٨٤ .

— فوزى جرجس :

دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ،

مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،
القاهرة ، ١٩٥٨ .

— محمد أحمد أنيس :

تطور المجتمع العربى من الاقطاع الى ثورة ٢٣ يوليو
سنة ١٩٥٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

— محمد أحمد أنيس وآخر :

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، دار النهضة
العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

— محمد أحمد أنيس وآخر :

الشرق العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر ، دار
النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

— محمد فؤاد شكرى وآخرون :

بناء دولة مصر محمد على ، دار الفكر العربى ،
القاهرة ، ١٩٤٨ .

— محمد عبد العزيز عجمية :

دراسات فى التطور الاقتصادى ، دار المعارف بمصر ،
القاهرة ، ١٩٦٣ .

— محمود الشرقاوى :

مصر فى القرن التاسع عشر ، مكتبة الأنجلو المصرية ،
القاهرة ، ١٩٥٤ .

— محمد متبولى :

الأصول التاريخية للراسمالية المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

— مصطفى القونى :

تاريخ مصر السياسى والاقتصادى ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

— هيلين آن ريفلين :

الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة د. احمد عبد الرحيم مصطفى وآخر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

رابعاً - الدوريات

— الوقائع المصرية واستخدمنا منها أعدادا كثيرة لسنوات عديدة تقع بين عامى ١٨٢٩ و ١٩١٤ .

خامساً - المراجع الأجنبية

- Bear Gabriel : Egyptian guilds in Modern Times, Jerusalem, 1964.
- Richmond. J.C.B. : Egypt 1798 — 1952, London, 1977.
- Vatikiotis P.J. : The Modern History of Egypt, London, 1969.
- Tignor. L. Robert : Modernization and British colonial Rule in Egypt 1882 — 1914, Princeton, 1966.

الفهرس

الصفحة

٥	تقديم
٩	مقدمة
١٣	التمهيد

الفصل الأول :

٢١	البناء الطائفي في عهد محمد علي
----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	--------------------------------

الفصل الثاني :

٥٩	دخول محمد علي العملية الإنتاجية واثره في الحرفيين
----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	---

الفصل الثالث :

٨٩	نظام محمد علي الانتاجي وعلاقته بالحرفيين
----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	--

الفصل الرابع :

١٢٧	الحرفيون ونشاطهم في عهد محمد علي
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	----------------------------------

الصفحة

الفصل الخامس :

١٥٩ معاملة محمد علي للحرفيين

الفصل السادس :

١٨٩ الوضع الحرفي بعد محمد علي وحتى الحرب العالمية الأولى

الفصل السابع :

٢١٩ التنظيمات الحرفية بعد محمد علي وحتى الحرب العالمية الأولى

الفصل الثامن :

٢٥٥ البناء الطائفي في فترة ما بعد محمد علي وحتى الحرب العالمية الأولى

الفصل التاسع :

٢٧٩ عوامل تدهور واختفاء الحرف في فترة الدراسة

٢٨٩ الخاتمة

٢٩٧ الملحق

٣٠١ المصادر

صدر في هذه السلسلة

- ١ - الأصول التاريخية لمسألة طابا - دراسة وثائقية .
د . يوتان لبيب رزق .
- ٢ - مجمع اللغة العربية - دراسة تاريخية .
د . عبد المنعم الدسوقي الجميلى .
- ٣ - التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين -
دراسة فى فكر الشيخ محمد عبده .
د . زكريا سليمان بيومى .
- ٤ - الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية فى العصر الحديث
د . محمد كمال يحيى .
- ٥ - رؤية فى تحديث الفكر المصرى - « الشيخ حسن المرصفى
وكتابه رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب » .
د . أحمد زكريا الشلقى .
- ٦ - صياغة التعليم المصرى الحديث - دور القوى السياسية
والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ - ١٩٥٢ .
د . سليمان نسيم .
- ٧ - دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث .
د . شوقي عطا الله الجمل .
- ٨ - التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ .
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد .
- ٩ - المرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ - ١٩٤٥ .
د . لطيفة محمد سالم .

- ١٠ - الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان -
دراسة في العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١ -
١٨٤٨ ، د . نسيم مقار .
- ١١ - حول الفكرة العربية في مصر - « دراسة في تاريخ الفكر
السياسي المصري المعاصر »
د . فؤاد المرسى خاطر .
- ١٢ - صحافة الحزب الوطني ١٩٠٧ - ١٩١٢ - « دراسة
تاريخية »
د . يواقيم رزق مرقص .
- ١٣ - الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور .
د . سامية حسن إبراهيم .
- ١٤ - العلاقات المصرية السودانية ١٩١٠ - ١٩٢٤ .
د . أحمد دياب .
- ١٥ - حركة الترجمة في مصر في القرن العشرين .
أحمد عصام الدين .
- ١٦ - مصر وحركات التحرر الوطني في شمال أفريقيا .
د . عبد الله عبد الرازق إبراهيم .
- ١٧ - رؤية في تحديث الفكر المصري - « دراسة في فكر أحمد
فتحي زغلول »
د . أحمد زكريا الشلق .
- ١٨ - صناعة تاريخ مصر الحديث - « دراسة في فكر عبد الرحمن
الرافعي »
د . حمادة محمود اسماعيل .
- ١٩ - الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - من
ملفات الخارجية البريطانية .
د . لطيفة محمد سالم .

- ٢٠ - الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ،
د . عادل حسين غنيم .
- ٢١ - الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٢ - « جمعية الانتقام » ،
د . زين العابدين شمس الدين نجم .
- ٢٢ - قضية الفلاح في البرلمان المصري ١٩٢٤ - ١٩٣٦ ،
د . زكريا سليمان بيومي .
- ٢٣ - فصول في تاريخ تحديث المدن في مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤ ،
د . حلمي أحمد شلبي .
- ٢٤ - الأزهر ودوره السياسي والحضاري في أفريقيا ،
د . شوقي الجمل .
- ٢٥ - تطور النقل والمواصلات الداخلية في مصر في عهد الاحتلال
البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ ،
د . فاطمة علم الدين .
- ٢٦ - جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ دراسة وثائقية ،
د . على شلش .
- ٢٧ - السودان في البرلمان المصري - ١٩٢٤ - ١٩٢٦ ،
د . يواقيم رزق مرقص .
- ٢٨ - عصر حكيان ،
١ . د / أحمد عبد الرحيم مصطفى .
- ٢٩ - صغار ملاك الأراضي الزراعية في مديرية المنوفية . ١٨٩١ -
١٩١٣ ،
د . حلمي أحمد شلبي .
- ٣٠ - المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ،
د . سعيدة محمد حسني .
- ٣١ - دور الطلبة في ثورة ١٩١٩ ، ١٩١٩ - ١٩٢٢ ،
د . عاصم محروس عبد المطلب .
- ٣٢ - الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ،
د . اسماعيل محمد زين الدين .

- ٣٣ - دور الأقاليم في تاريخ مصر السياسي
د . حمادة محمود اسماعيل .
- ٣٤ - المعتدلون في السياسة المصرية
د . أحمد الشربيني السيد .
- ٣٥ - اليهود في مصر
د . نبيل عبد الحميد سيد أحمد .
- ٣٦ - مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر
د . الهام محمد على ذهني .
- ٣٧ - المعتدلون في السياسة المصرية
ماجدة محمد حمود
- ٣٨ - مصر والحركة الوطنية
١ . د / محمد عبد الرحمن برج .
- ٣٩ - مصر وبناء السودان الحديث
د . نسيم مقار .
- ٤٠ - تطور الحركة النقابية للمعلمين المصريين ١٩٥١ - ١٩٨١
د . محمد أبو الاسعاد
- ٤١ - الماسونية في مصر
د . على شلش
- ٤٢ - القطن في العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٨ - ١٩٤٢
د . عاصم محروس عبد المطلب
- ٤٣ - المفكرون والسياسة في مصر المعاصرة
د . محمد صابر عرب
- ٤٤ - السودان في البرلمان المصري
الجزء الثاني ١٩٣٦ - ١٩٥١ د . يواقيم رزق حرقص
- وبين يديك :
- طوائف الحرف في مصر
د . عبد السلام عبد الحلیم عامر

رقم الايداع ١٩٩٣/٤٥١١

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977—01—3373—6

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

